محكمة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانيّة الدولة

لسنة 2021

أعضاء الفريق

السيد: محمد صالح الزائر

السيدة: سناء عشوش

السيدة: خديجة بن إبراهيم

السيدة: منال الخماسي

الفهرس

تقديم 1

أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2021 2

أهمّ المؤشرات 4

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات 7

أولا:الظرف الاقتصادي والمالي الدولي والوطني..... 7

ثانيا : إعداد الميزانيّة..... 8

ثالثا :النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانيّة الدولة..... 13

رابعا :الإجراءات الجبائية الجديدة الواردة بقانون الماليّة لسنة 2021..... 21

خامسا :أبرز الملاحظات والتوصيات..... 26

الجزء الثاني: تحليل موارد الدولة وتكاليف الدولة 43

العنوان الأول: موارد الدولة..... 43

المحور الأول: تحليل موارد الميزانية 43

المحور الثاني: موارد الخزينة 65

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة..... 78

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة..... 78

المحور الثاني تكاليف الخزينة 102

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة 115

العنوان الأول: موارد الحسابات الخاصة..... 115

القسم 1: موارد الحسابات الخاصة في الخزينة 115

القسم الثاني: موارد حسابات أموال المشاركة..... 119

العنوان الثاني: نفقات الحسابات الخاصة..... 121

القسم 1: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 122

القسم 2: نفقات حسابات أموال المشاركة 123

العنوان الثالث: موارد الصّناديق الخاصّة.....125
العنوان الرابع: نفقات الصّناديق الخاصّة.....127
الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 128
العنوان الأول: موارد ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة.....128
القسم 1: موارد العنوان الأوّل.....128
القسم 2: موارد العنوان الثاني.....129
العنوان الثاني: تكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة...131
القسم 1: نفقات العنوان الأوّل 131
القسم 2: نفقات العنوان الثاني 131
العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج.....132
العنوان الرابع: مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 132
الجزء الخامس: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميين والحساب العام للسنة المالية 133
العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية.....133
العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2021.....139
الملاحق 143
المرفقات
قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة
قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج
مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2021
ردود وزارة المالية

تقديم

تولت محكمة المحاسبات طبقا لأحكام القانون الأساسي للميزانيّة والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات إعداد التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2021.

واستندت المحكمة عند إعداد هذا التقرير أساسا إلى مشروع قانون غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2021 والحساب العام للسنة الماليّة لسنة 2021 الواردين على المحكمة بتاريخ 10جويلية 2023 وعلى الملاحق المتعلقة بالحساب العام للسنة المعنية الواردة بتاريخ 7 ديسمبر 2023 بالإضافة إلى حساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2021 المودع بالمحكمة بتاريخ 28 ديسمبر 2022.

وتمّ الاعتماد كذلك على معطيات مستخرجة من منظومة "أدب" وعلى تقارير البنك المركزي التونسي لسنتي 2021 و2022 والميزان الاقتصادي لسنة 2021 وتقارير شرح الأسباب لمشروعي قانون المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2021 ومن تقارير القدرة على الأداء لمختلف المهمّات والوثائق الرسمية المنشورة بمواقع الواب للوزارات وللهياكل الحكومية وللمنظمات والهيئات الدولية ذات العلاقة.

ويتضمّن هذا التقرير الأجزاء التّالية:

- أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2021؛
- التحليل الإجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ قوانين الماليّة لتصرّف 2021؛
- تحليل موارد وتكاليف الدّولة لتصرّف 2021؛
- تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصّة والصّناديق الخاصّة لتصرّف 2021؛
- تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج لتصرّف 2021؛
- النّتائج العامّة لتنفيذ قوانين الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

أبرز نتائج تنفيذ قوانين المالية لسنة 2021

فرضيات إعداد ميزانية الدولة

نسبة النمو الاقتصادي	معدل سعر برميل النفط الخام	سعر صرف الدولار	نسبة تطور واردات السلع
4%	45 دولار	2.800 د	9,9%

التوجهات الرئيسية

- دعم موارد ميزانية الدولة وتحسين إستخلاص الأداء
- مواصلة الإصلاحات الجبائية
- مساعدة القطاعات الإستراتيجية على إستعادة نسق إنتاجها الطبيعي

ظروف التنفيذ

نسبة النمو الاقتصادي	معدل سعر برميل النفط الخام	سعر صرف الدولار	نسبة تطور واردات السلع
4,3%	70 دولار	2.800 د	9,9%

نتائج تنفيذ ميزانية 2021

عجز الميزانية 7,7 %من الناتج الداخلي الخام

مقابل توقعات بلغت6,6 % وعجز بلغ 9,4 % في 2020

نسبة المديونية 79,2 % من الناتج الداخلي الخام

مقابل نسبة بلغت 77,8 % في سنة 2020

الإنجازات مقارنة بالتوقعات

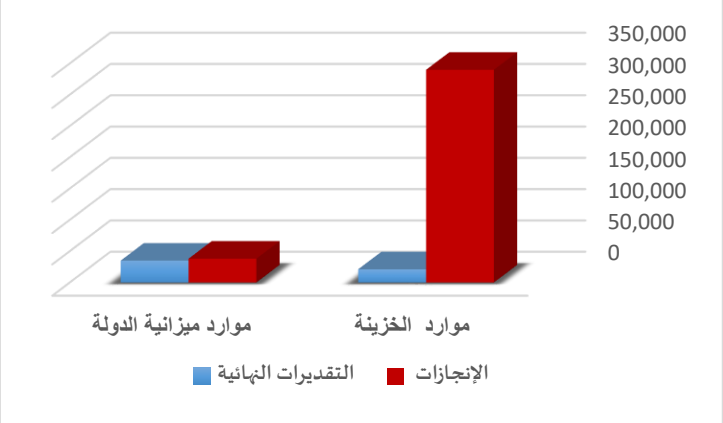

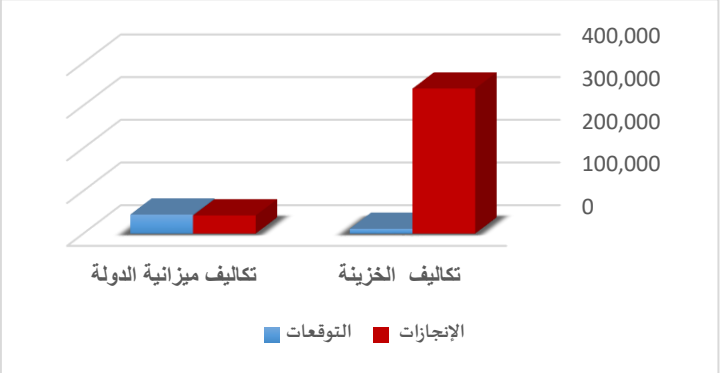

الإنجازات مقارنة بسنة 2020

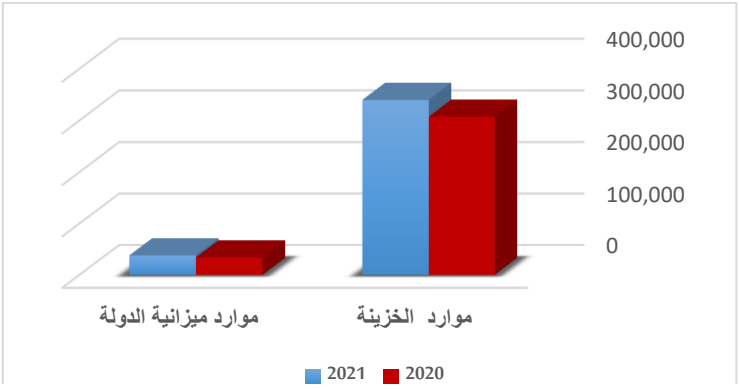

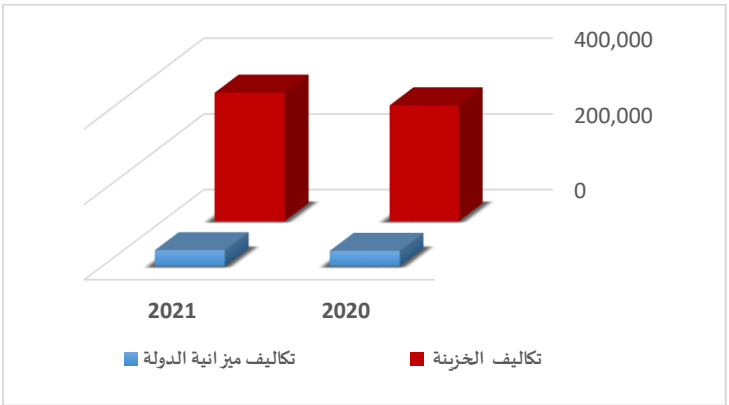

الإنجازات مقارنة بتوقعات سنة 2021

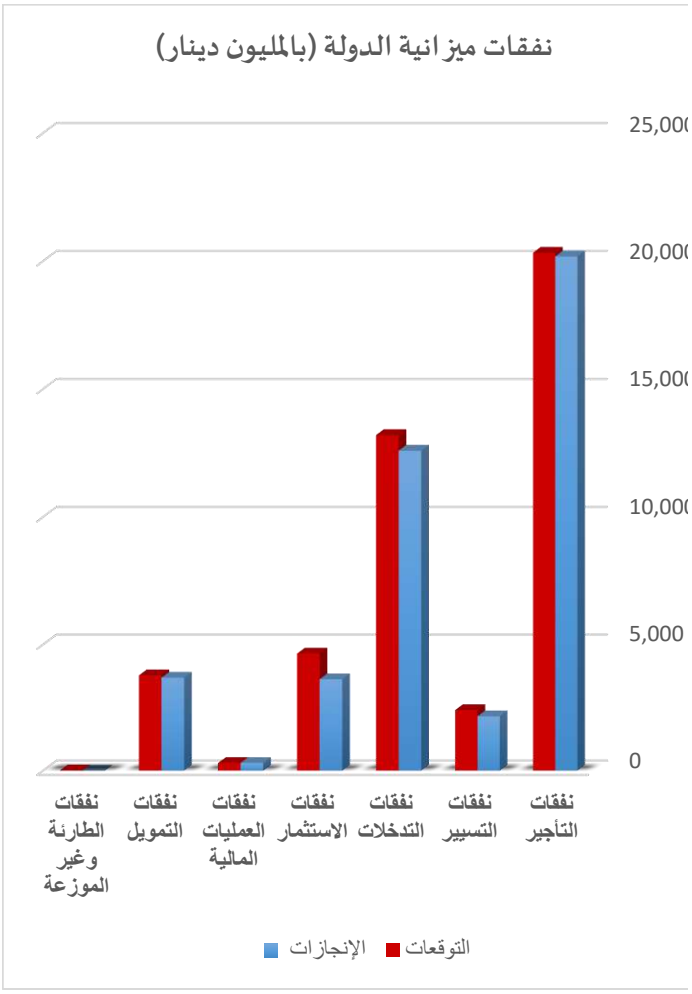

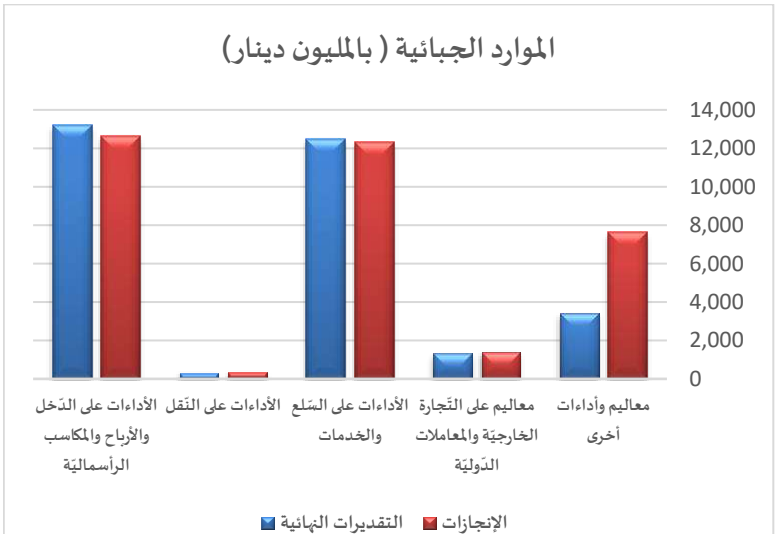

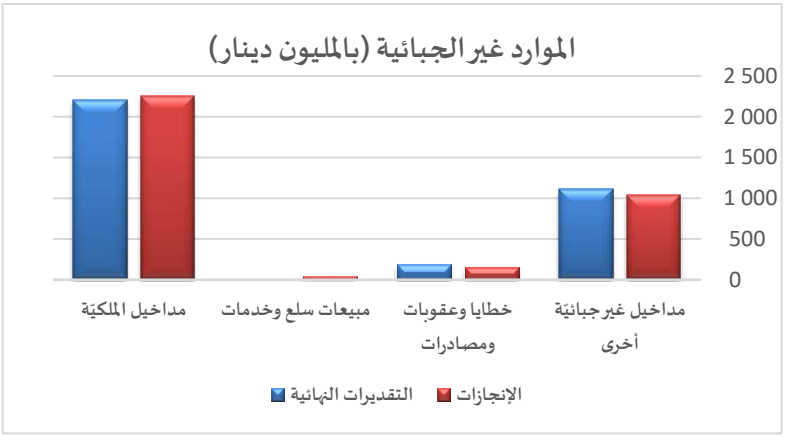

الإنجازات مقارنة بسنة 2020

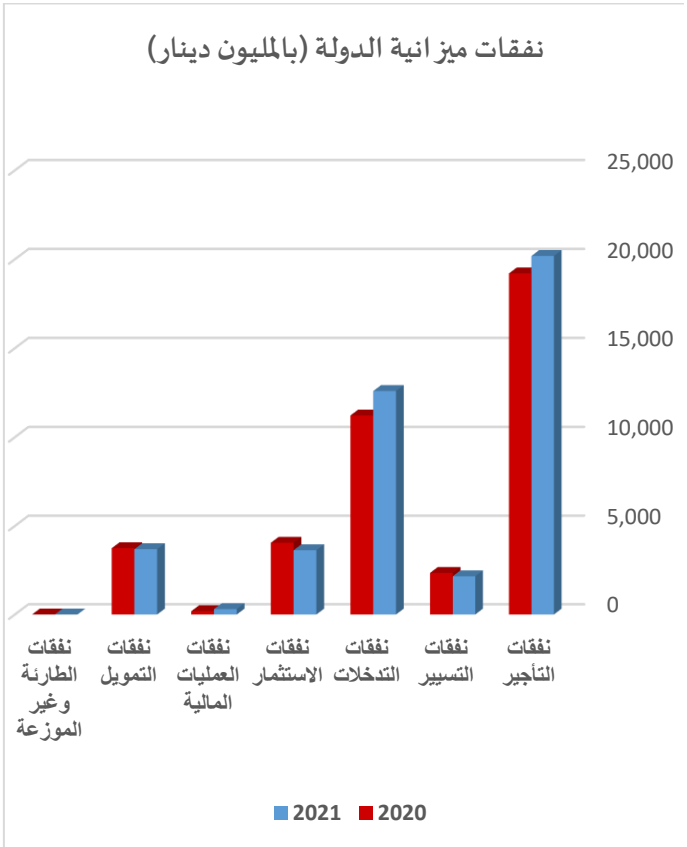

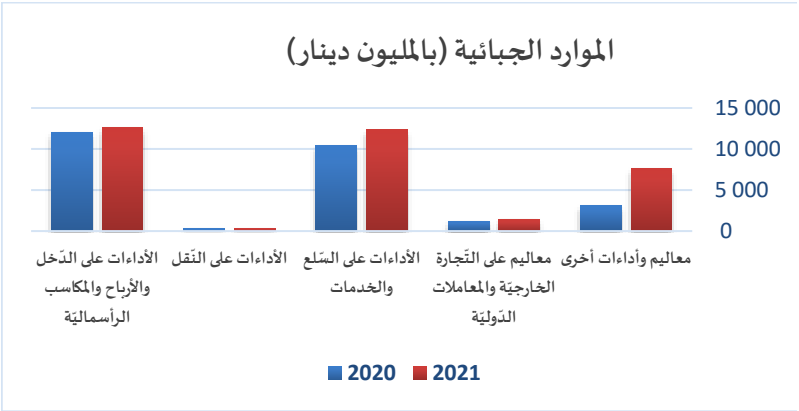

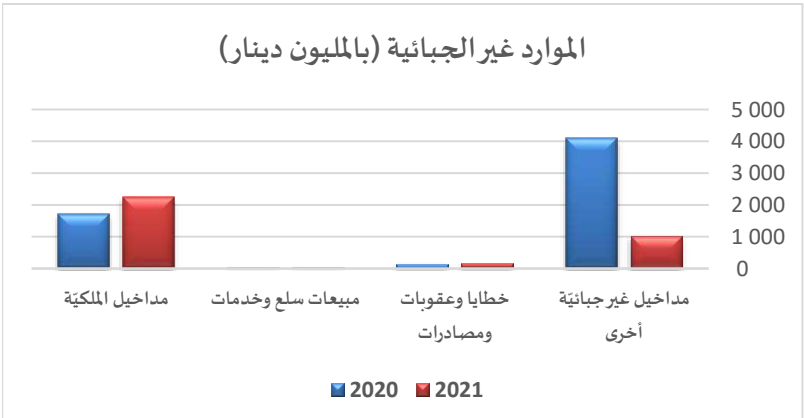

أهمّ المؤشرات

مؤشّرات الاقتصاد الكلّي

- سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2021 نسبة نموّ في حدود 4,30 % بعد انكماش نسبته 8,80 % في سنة 2020.
- تراجعت نسبة البطالة من 17,40 % سنة 2020 إلى 16,20 % سنة 2021.
- سجلت سوق الشغل في سنة 2021 إحداثات شغل صافية قدرها 53,400 ألف موطن شغل مقابل فقدان صاف ل 133 ألف موطن في سنة 2020.
- ارتفع معدل نسبة التضخّم من 4,90 % سنة 2020 إلى 6,60 % سنة 2021 مقابل 6,10 % سنة 2019.
- بلغت نسبة تغطية الواردات بالصادرات 74,20 % مقابل 75,10 % في سنة 2020.
- تراجعت نسبة عجز الميزانيّة من إجمالي الناتج المحلي من 9,40 % في سنة 2020 إلى 7,70 % سنة 2021.
- عرفت نسبة التداين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي تراجعا نسبيّا من66,90 % في سنة 2020 إلى 61,20 % سنة 2021.
- تراجع العجز الجاري في سنة 2021 ليبلغ ما نسبته 6 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6,80 % في السنة السابقة.
- تراجعت نسبة العجز الجاري من إجمالي الناتج المحلي من 6,80 % سنة 2020 إلى 6 % سنة 2021.
- ارتفعت نسبة الضغط الجبائي من إجمالي الناتج المحلي من 22,70 % في سنة 2020إلى 23,30 % سنة 2021.

المؤشّرات المتعلّقة بموارد الدولة

- بلغت موارد ميزانية الدّولة لسنة 2021 ما قيمته 37.983,269 م.د مقابل 33.898,125 م.د في سنة 2020.
- تطورت الموارد الجبائية لسنة 2021 بمبلغ 7.332,545 م.د وبنسبة 27,07 % لتبلغ قيمتها 34.424,259 م. د بعد أن سجلت تراجعا في سنة 2020 بمبلغ 1.505,508 م.د وبنسبة 5,26 % مقارنة بسنة 2019.
- ناهزت الموارد الجبائية لسنة 2021 ما قيمته 34.424,259 م. د مسجلة بذلك تطورا بمبلغ 7.332,545 م.د وبنسبة 27,07 % مقابل تراجع بمبلغ 1.505,508 م.د وبنسبة 5,26 % في التصرف السابق.
- سجلت المداخيل غير الجبائية في سنة 2021 نقصا ملحوظا بمبلغ 2.513,454 م. د وبنسبة 41,70 % لتصل إلى 3.513,817 م. د مقابل نموّ بمبلغ 510,991 م. د وبنسبة 9,26 % في سنة 2020.
- شهدت الموارد المحصّلة في سنة 2021 بعنوان الموارد غير الجبائية الأخرى (1.037,188 م.د) تراجعا بمبلغ 3.060,904 م. د وبنسبة 74,69 % مقابل تطوّر بمبلغ 1.196,794 م. د وبنسبة 41,25 % في التصرّف السابق.
- تقلصت المداخيل المحصلة في سنة 2021 بعنوان الهبات (45,192 م.د) بمبلغ قدره 4.085 م.د وبنسبة 94,20 % مقابل زيادة قدرها 540 م.د ونسبتها 226,06 % في سنة 2020. لتتراجع تباعا حصة الهبات من جملة الموارد الذاتية للدولة إلى 0,12 %(النسبة الأضعف خلال السنوات الأخيرة) مقابل 2,30%.
- بلغت موارد الاقتراض التي تمت تعبئتها في سنة 2021 ما قيمته 13.436 م. د مسجلة تراجعا بنسبة 14,93 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.
- تراجعت موارد الاقتراض الداخلي المحصّلة في سنة 2021 (6.768,418 م.د) بمبلغ 4.357,903 م.د مقابل تطوّر بمبلغ 8.486,795 م. د في سنة 2020.
- تقلصت الموارد المحصّلة بعنوان موارد الاقتراض الخارجي في سنة 2021 بما قدره 2.697,109 م.د ونسبته 36,63 % لتصل حدّ 6.667,446 م.د.

المؤشرات المتعلّقة بتكاليف الدّولة

- ارتفعت جملة الاعتمادات النهائية المرصود لنفقات ميزانيّة الدولة لسنة 2021 إلى 44.668,208 م.د مقابل 40.270,332 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 4.397,876 م.د ونسبتها 10,92 %.
- سجلت النفقات التي تمّ إنجازها في سنة 2021 (42.547,745 م.د) نموّا قدره 1.799,925 م.د ونسبته 4,42 %.
- بلغت نفقات التأجير في سنة 2021 ما قيمته 20.182,202 م.د وهو ما يمثل نسبة 47,43 % من نفقات الميزانيّة مقابل 47,13 % في التصرف السابق.
- تراجعت حصة نفقات الاستثمار من جملة نفقات الميزانيّة لسنة 2021 إلى ما نسبته 8,52 % مقابل 9,94 % في سنة 2020.
- بلغت نفقات خدمة الدّين العمومي في سنة 2021 ما قدره 14.785,693 م.د مسجّلة بذلك نموّا بنسبة 32,78 % مقابل 13,02 % في سنة 2020.
- ارتفع رصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد في سنة 2021 إلى غاية 104.280,915 م.د مسجلاّ بذلك زيادة نسبتها 12,08 % مقابل 12,71 % في سنة 2020.

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات

I. الظرف الاقتصادي والمالي الدولي والوطني[1]

تمّ تنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2021 في إطار واقع اقتصادي ومالي تميّز على المستويين الدولي والوطني بتسجيل معدلات نموّ متفاوتة ومهمة بالنظر إلى الركود التضخمي الذي ميزّ سنة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. ويستعرض التحليل الموالي أهمّ مؤشرات الاقتصاد الكلّي التي تمّ تسجيلها خلال سنة 2021.

1. الظرف الاقتصادي والمالي الدولي

عرف النشاط الاقتصادي في سنة 2021 في أغلب دول العالم، خلال سنة 2021، نموّا بعد أن شهد تراجعا ملحوظا في السنة السابقة تبعا لانتشار جائحة كوفيد- 19 حيث بلغت نسبة النموّ 6,10 % مقابل - 3,10 % في سنة 2020. وتفاوت نسق النموّ المسجل بين البلدان حسب خطط الدعم التي تمّ وضعها وتقدم حملات التلقيح المنجزة. وارتفع حجم المبادلات للسلع والخدمات بـ 10,10% مقابل تراجع بنسبة 7,90% في السنة السابقة.

ولم ينعكس تعافي النشاط الاقتصادي المسجل في سنة 2021 على سوق الشغل إلاّ جزئيا حيث تراجعت نسبة البطالة بشكل طفيف لتبلغ 6,20 % مقابل 6,60 % في سنة 2020.

ووصل الدين العالمي في موفى سنة 2021 إلى أعلى مستوى له في التاريخ حيث بلغ[2] 303 تريليون دولار أمريكي (دين عمومي ودين خاص) وهو ما يمثل نحو 351 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ومن جانبها سجلت منطقة الأورو نموا بحوالي 5,30 % من الناتج المحلي الإجمالي بعد تراجع بنسبة 6,40 % في سنة 2020. وعرف النشاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجمله تطورا بما نسبته 5,80% مقابل تراجع بنسبة 3,30 % في سنة 2020. ويفسر هذا التطور الملحوظ من جهة بتحسن الطلب الخارجي في أهم البلدان الشريكة للمنطقة ومن جهة أخرى بتصاعد أسعار النفط.

2. الظرف الاقتصادي والمالي الوطني

عرفت أغلب القطاعات تحسنا ارتبط نسبيا بالانتعاشة الاقتصادية في أوروبا وتعافي الأنشطة الاستخراجية حيث سجل الاقتصاد الوطني في سنة 2021 انتعاشة نسبية للنمو الاقتصادي الذي بلغ 4,30 % بعد انكماش تاريخي نسبته 8,80 % في سنة 2020. وبلغ عجز الميزانيّة من إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 7,70 % بعد أن كان في حدود 9,40 % في سنة 2020.

ورغم النموّ الاقتصادي الذي تمّ تحقيقه في سنة 2021 وتراجع نسبة البطالة من 17,40 % في سنة 2020 إلى 16,20 % سنة 2021 فإن هذه النسبة تعتبر مرتفعة مقارنة بمستواها لما قبل جائحة كوفيد التي كانت في حدود

[1] تقارير البنك المركزي التونسي لسنتي 2021 و2022.

[2] المعهد الدولي للتمويلhttps://www.iif.com/Publications/publications-filter/c/Global%20Debt%20Monitor

14,90 % في سنة 2019. وسجلت سوق الشغل في سنة 2021 احداثات شغل صافية قدرها 53,4 ألف موطن شغل مقابل فقدان صاف ل 133 ألف موطن في سنة 2020.

وفيما يتعلق بالتوازنات الخارجية، فقد تم التحكم في العجز الجاري في حدود 6 % من إجمالي الناتج المحلي على الرغم من توسع العجز التجاري تبعا لازدياد الواردات المرتبطة بتطور الطلب الداخلي وبالمدخلات الصناعية وذلك بالتزامن مع تصاعد الأسعار الدولية للطاقة والحبوب. فقد تطورت الصادرات بما نسبته 20,50 % والواردات بما نسبته 22,20 %. لتتراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 74,20 % مقابل 75,10 % في سنة 2020.

وقد مكن نموّ مداخيل الشغل[3] بما قيمته 1.752 م.د وما نسبته 28,04 % والمقابيض السياحية بما قدره 515 م.د وما نسبته 21,12 %من التقليص من اختلال الحساب الجاري الخارجي إلى حدّ كبير.

وتقلص المخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية في نهاية سنة 2021 إلى 134 يوما من التوريد بعد أن كان في حدود 162 يوما من التوريد في نهاية سنة 2020 وذلك أساسا نتيجة للدفوعات التي تمّ انجازها بعنوان خدمة الدين العمومي الخارجي والتي ناهزت 7.661,513 م.د منها 6.139,352 م.د لتسديد أصل القروض و1.522,161 م.د لتسديد الفوائد.

وتراجع مستوى التداين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي نسبيّا في سنة 2021 إلى حدّ 61,20 % مقابل 66,90 % في سنة 2020 وذلك على الرغم من الاحتياجات المالية المتزايدة للاقتصاد سواء لتمويل عجز الميزانيّة أو لإنعاش النشاط الاقتصادي. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى عدم ابرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي في الأجل المبرمج والتخفيض في الترقيم السيادي لتونس[4] في سنة 2021. وارتفعت نسبة المديونية العمومية[5] من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2021 إلى غاية 79,20 % مقابل 77,80 % في سنة 2020.

II. إعداد الميزانيّة

1. قانون الماليّة لسنة 2021[6]

تمثلت أهم التوجهات والأهداف الأساسية لميزانيّة سنة 2021 في دعم موارد ميزانيّة الدولة بالاستفادة من الأثر الإيجابي لعودة النمو المنتظرة وتوفير الموارد الضرورية لتجسيم سياسة الحكومة في مجالات التحويلات الإجتماعية والبرامج الخصوصية لأهم القطاعات كالصحة والتربية والتعليم فضلا عن دعم الاستثمارات العمومية وخاصة برامج التنمية الجهوية ومشاريع البنية الأساسية والتجهيزات العمومية وترشيد نفقات التصرف للدولة والتحكم في عجز الميزانيّة.

[3] تتضمن مداخيل الشغل تحويلا ت الأموال من قبل التونسيين العاملين بالخارج (دخل ثانوي) ور واتب الأجراء (دخل أولي) .

[4] تمّ تصنيف تونس من B2 إلى B3 مع آفاق سلبية وذلك حسب وكالة الترقيم موديز في 23 فيفري 2021 ليتراجع التصنيف حسب نفس الوكالة في 14 أكتوبر 2021 إلى Caa1 مع آفاق سلبية.

[5] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2021.

[6] القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020.

وشملت أبرز الفرضيات الخاصة بالتوازنات العامة اعتماد نمو بـ نسبة 4 % بالأسعار القارة ومعدل سعر برميل النفط في حدود 45 دولار وسعر صرف الدولار بـ 2,800 دينار بالإضافة إلى تطور واردات السلع بنسبة 9,90 %.

وتمّ ضبط تقديرات مداخيل ميزانيّة الدولة لسنة 2021 بمبلغ 33.109 م.د منها مداخيل جبائية بما قيمته 29.825 م.د و مداخيل غير جبائية بما قيمته 2.484 م.د وهبات بمبلغ 800 م.د. وقدّرت نفقات الميزانيّة في حدود 40.203 م.د بما يمكّن من حصر عجز الميزانية في حدود 7.094 م.د.

وتمّ الترخيص بموجب قانون الماليّة لسنة 2021 في تعبئة موارد خزينة بمبلغ 18.695 م.د تتوزع بين موارد اقتراض خارجي بمبلغ 13.015 م.د واقتراض داخلي بمبلغ 5.580 م.د وموارد خزينة أخرى بمبلغ 100 م.د.

وقدّرت تكاليف الخزينة في حدود 11.601 م.د منها 6.506 م.د دين خارجي و4.995 م.د دين داخلي وقروض وتسبقات الخزينة بمبلغ 100 م.د.

2. قانون الماليّة التعديلي لسنة 2021[7]

باعتبار النتائج المسجلة إلى غاية موفى سنة 2020 ومستجدات التسعة أشهر الأولى من سنة 2021 تمّ تحيين ميزانية الدولة لسنة 2021 على أساسا الفرضيات التالية:

- مراجعة نسبة النمو بالأسعار القارة من 4 % إلى 2,60 % لكامل سنة 2021.
- اعتماد معدل سعر برميل النفط في مستوى 70 دولار عوضا عن 45 دولار.
- الترفيع في تقديرات مداخيل ميزانيّة الدولة بمبلغ 1.340 م.د لتصبح في حدود 34.449 م.د .
- الترفيع في تقديرات مداخيل الخزينة بمبلغ 2.376 م.د لتصبح في حدود 21.071 م.د.
- الترفيع في تقديرات نفقات ميزانية الدولة بمبلغ 4.038 م.د لتصبح في حدود 44.241 م.د.

وتتأتى تقديرات موارد ميزانيّة الدولة إلى حدّ 30.816 م.د من مداخيل جبائية و3.103 م.د من مداخيل غير جبائية و530 م.د من هبات. وشمل التعديل الموارد الجبائية (+ 991 م.د) والموارد غير الجبائية (+ 619 م.د) والهبات (- 270 م.د).

وتتأتى موارد الخزينة من موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 12.150 م.د والاقتراض الداخلي بمبلغ 8.120 م.د وموارد الخزينة الأخرى في حدود 801 م.د. وشمل التعديل أساسا موارد الاقتراض الخارجي (- 865 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (+ 2540 م.د) وموارد الخزينة الأخرى (+ 701 م.د)

[7] المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 15 نوفمبر 2021.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد الدّولة لسنة 2021 حسب قانون المالية الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي (2)	الفارق =(2)-(1)
المداخيل الجبائيّة	29 825	30 816	+ 991
المداخيل غير الجبائيّة	2 484	3 103	+ 619
الهبات	800	530	- 270
جملة مداخيل الميزانيّة	33 109	34 449	1 340
موارد الاقتراض الخارجي	13 015	12 150	- 865
موارد الاقتراض الداخلي	5 580	8 120	+ 2 540
موارد الخزينة	100	801	+ 701
جملة مداخيل الخزينة	**18 695**	**21 071**	**+ 2 376**

وشمل الترفيع في توقعات الاستخلاصات الجبائية أساسا الأداءات المباشرة بزيادة صافية في حدود 309 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي. وتأتت هذه الزيادة من الترفيع في تقديرات مردود الشركات البترولية بمبلغ 291 م.د وذلك بالعلاقة مع مراجعة معدل سعر برميل النفط الخام من 45 دولار إلى 70 دولار وزيادة في مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بما قيمته 270 م.د نتيجة تحسن مردود الاستخلاص حدّ منه التخفيض في توقعات مردود الضريبة على الدخل بمبلغ 252 م.د وذلك بالرغم من ارتفاع مردود الضريبة على المرتبات والأجور بالعلاقة مع تفعيل الاتفاقيات والزيادات القطاعية في الأجور التي لم يقع برمجتها في قانون المالية الأصلي لسنة 2021.

وشهدت تقديرات الأداءات غير المباشرة زيادة صافية بما قيمته 682 م.د موزعة بين النظام الداخلي بزيادة قيمتها 525 م.د والنظام الديواني بمبلغ 157 م.د. ويفترض تطور الأداءات غير المباشرة في سنة 2021 تحقيق فرضية النمو (2,6 %) وتطور واردات السلع.

ومقارنة بقانون المالية الأصلي لسنة 2021، تمّ الترفيع في تقديرات مردود الأداء على القيمة المضافة بمبلغ 1.147 م.د ليصبح في حدود 8.700 م.د نتيجة بالأساس لتحسن مردود الاستخلاص. والتخفيض في معلوم الاستهلاك بقيمة 245 م.د ليبلغ 3.466 م.د نتيجة عدم المصادقة على إجراء الترفيع في معلوم الإستهلاك الموظف على المنتوجات البترولية والتأخر في اجراء الترفيع في أسعار التبغ والترفيع في مردود المعاليم الديوانية بما قيمته 40 م.د وذلك نتيجة تحسن مردود الاستخلاص. وكذلك التقليص في الأداءات والمعاليم الأخرى بمبلغ 250 م.د بسبب النقص المنتظر في المردود.

وشهدت تقديرات المداخيل غير الجبائية ترفيعا بما قدره 619 م.د تأتت أساسا من الزيادة في الاستخلاص بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري بمبلغ 244 م.د بالعلاقة مع ارتفاع كميات الغاز الجزائري العابرة للتراب التونسي

والزيادة في الاستخلاص بعنوان مداخيل النفط بمبلغ 237 م.د وذلك نتيجة لمراجعة سعر برميل النفط من 45 دولار إلى 70 دولار والترفيع في عائدات المساهمات الراجعة للدولة بمبلغ 65 م.د

وبلغت تقديرات قانون المالية التعديلي لنفقات ميزانيّة الدولة ما قيمته 44.241 م.د تتوزع بين نفقات التأجير (20.345 م.د) ونفقات التسيير والتدخلات (15.082 م.د) ونفقات الاستثمار والعمليات المالية (4.520 م.د) ونفقات التمويل (3.782 م.د) والنفقات الطارئة وغير الموزعة (511 م.د).

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات الدّولة لسنة 2021 حسب قانون الماليّة الأصلي والتعديلي (بحساب المليون دينار):

	تقديرات قانون الماليّة الأصلي (1)	تقديرات قانون الماليّة التعديلي(2)	الفارق =(2)-(1)
نفقات التأجير	20 118,481	20 345,196	226,715
نفقات التسيير	11 320,173	15 082,306	**3 762,133**
نفقات التدخّلات			
نفقات الاستثمار	4 033,058	4 218,431	185,373
نفقات العمليّات الماليّة	301,720	301,720	0,000
نفقات التمويل	4 030,000	3 782,000	248 -
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568	511,347	111,779
جملة نفقات ميزانية الدّولة	**40 203**	**44 241**	**4 038**
تسديد أصل الدين الخارجي	6 506	6 176	330 -
تسديد أصل الدين الداخلي	4 995	4 953	42 -
قروض وتسبقات الخزينة	100	150	50
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	-
جملة نفقات الخزينة	**11 601**	**11 279**	**322 -**

وتمّ الترفيع في الاعتمادات المخصصة للتأجير[8] بمبلغ 226,715 م.د لتفعيل جملة من الاتفاقيات والتدابير الجديدة إلى جانب الإنتدابات والترقيات والزيادات القطاعية وإجراءات أخرى تمّ إقرارها بعد المصادقة على قانون المالية الأصلي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الكلفة الأولية للإجراءات سالفة الذكر تمّ تقديرها في حدود 520 م.د وتمّ ترسيم جزء منها بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة باعتبار عدم إصدار النصوص التطبيقية لبعض الإجراءات.

[8] التّقرير حول قانون الماليّة التعديلي لسنة 2021.

أمّا التسيير والتدخلات فقد تم الترفيع في الاعتمادات المخصصة لها بما قدره 3.762 م.د مقارنة بتقديرات قانون الماليّة الأصلي. وشمل هذا الترفيع أساسا نفقات دعم المحروقات (2.926 م.د) ونفقات التدخلات دون الدعم (550 م.د) ونفقات التسيير (286 م.د). وتعود مراجعة نفقات دعم المحروقات للعوامل التالية:

- مراجعة سعر برميل النفط من 45 دولار إلى 70 دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- تسديد قسط من قرض الصندوق السعودي للتنمية بما قيمته 120 م.د لتمويل شراء مواد نفطية من شركة أرامكو.
- ادراج ما قيمته 100 م.د من مبلغ جملي قدره 813 م.د لخلاص جزء من متخلدات بعنوان منحة الدعم التعديلي لسنة 2018.
- انعكاس تعديل سعر البيع للعموم خلال أشهر فيفري ومارس وأفريل من سنة 2021.
- عدم تفعيل آلية التعديل الآلي لأسعار المحروقات بالسوق الداخلية لما تبقى من سنة 2021.

وشمل الترفيع في نفقات التدخلات دون الدعم بما قدره 550 م.د، أساسا برنامج المساعدات الإستثنائية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل (280 م.د) وخلاص متخلداتها بعنوان التنفيل (96 م.د) وتدخلات لفائدة وزارة التربية بمناسبة العودة المدرسية (20 م.د).

وشهدت الاعتمادات بعنوان نفقات الاستثمار والعمليات المالية زيادة صافية بمبلغ 185,373 م.د تأتت من الترفيع في بعض النفقات بما قيمته 782 م.د حدّ منه الاقتصاد المزمع تحقيقه في بعض النفقات الأخرى بما قيمته 597 م.د. وتأتت الزيادة أساسا من الإجراءات الإستثنائية التي شملت مهمة الصحة لمجابهة جائحة كوفيد-19 بمبلغ 622 م.د ومهمة التربية لتأهيل وصيانة المؤسسات التربوية بمبلغ 30 م.د.

وتمّ التقليص في نفقات التمويل بما قدره 248 م.د وذلك بالعلاقة مع تأجيل إصدار القرض الرقاعي وتراجع نسق سحوبات القروض الخارجية بما قيمته 180 م.د ومراجعة أسعار الصرف بمبلغ 120 م.د حدّ منه الترفيع في حجم إصدارات رقاع الخزينة بمبلغ 25 م.د وارتفاع الايداعات بالخزينة بمبلغ 27 م.د.

3. التعديلات الترتيبية

تمّ طبقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية إدخال تعديلات خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين الماليّة. وشملت هذه التعديلات توزيع الإعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من برنامج إلى برنامج والزيادة في تقديرات موارد ونفقات الحسابات الخاصة في الخزينة.

وتبعا لذلك شهدت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة تعديلات عبر تحويل اعتمادات بين البرامج بقيمة 69,927 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 76,904 م.د وتوزيع الاعتمادات المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة (502,646 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (427,208 م.د) لترتفع الاعتمادات النّهائيّة إلى ما قيمته 44.668,208 م.د مقابل ما قدره 42.270,332 م.د في سنة 2020.

وتواصل في سنة 2021 عدم توزيع مبالغ الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصّة (427,208 م.د) بين موارد جبائيّة وموارد غير جبائيّة بعنوان الحسابات الخاصّة في الخزينة بما لا يمكّن من إدراجها بالقسم المناسب ضمن موارد ميزانيّة الدولة. وتجدد المحكمة دعوتها إلى تلافي هذا النقص وتدعو إلى مدها بتوزيع مبلغ الترفيع المذكور بين موارد جبائية وموارد غير جبائية بعنوان سنة 2021.

III. النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانيّة الدولة

أفضى تصرّف سنة 2021 إلى تحقيق نتائج إجماليّة تشمل الميزانيّة والخزينة. وتتضمن عمليات ميزانيّة الدولة كلّ من المداخيل والنفقات ونتيجة السنة. أمّا عمليات الخزينة فهي تتكون من الموارد والنفقات.

أ عمليات الميزانيّة

1. مداخيل ميزانيّة الدولة

- **نموّ المداخيل المحصلة بنسبة 12,05% مقارنة بسنة 2020**

بلغت مداخيل ميزانيّة الدولة المحصلة في سنة 2021 ما قدره 37.983,269 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 3.107,061 م.د وبنسبة 8,91 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة ونموّا قيمته 4.085,144 م.د ونسبته 12,05% مقارنة بإنجازات التصرّف السّابق.

- **ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 27,07 % مقارنة بسنة 2020**

ساهمت المداخيل الجبائية في تمويل ميزانيّة الدولة خلال سنة 2021 بما قيمته 34.424,259 م.د وما نسبته 90,63 % مسجلة نموّا مقارنة بسنة 2020 قدره 7.332,545 م.د ونسبته 27,07 %. ويعزى هذا التطور إلى تحسن كلّ من مردود الأداءات غير المباشرة بنسبة 44,83 % والأداءات المباشرة المستوجبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة 4,94 %.

وارتفع الضغط الجبائي إلى مستوى 23,30% من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان في حدود 22,70 % في سنة 2020. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور الضغط الجبائي خلال الفترة 2017-2021:

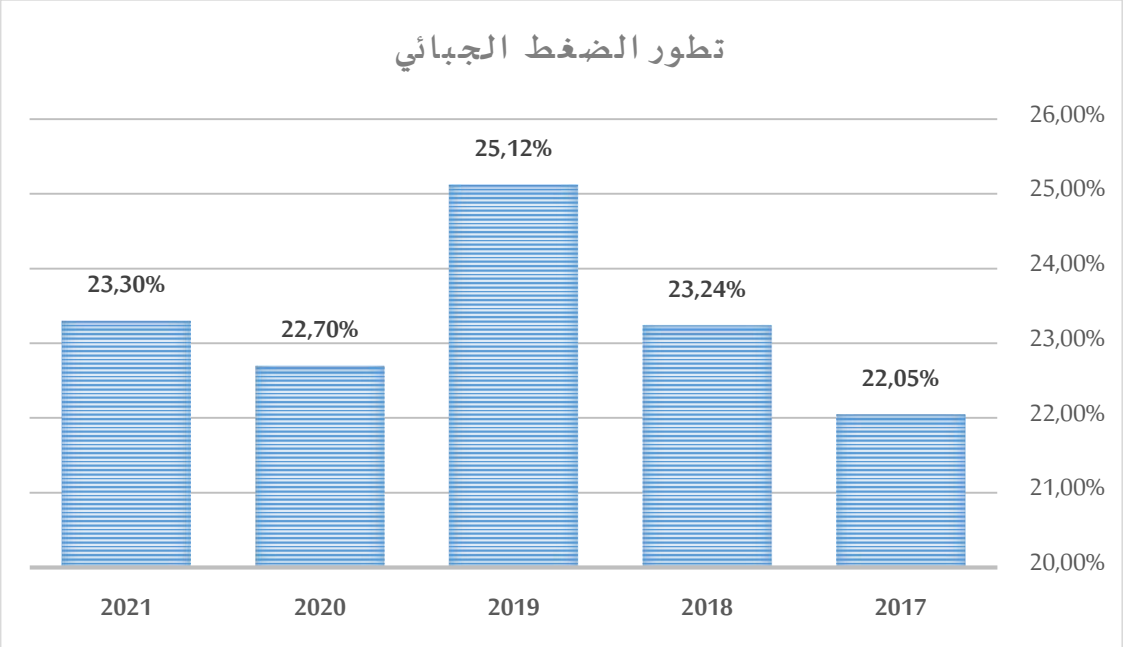

- **تراجع المداخيل غير الجبائية بنسبة 41,70 % مقارنة بسنة 2020**

ناهزت المداخيل غير الجبائية التي تمّ تحقيقها في سنة 2021 ما قيمته 3.513,817 م. د مسجلة تراجعا ملحوظا مقارنة بإنجازات التصرف السابق بمبلغ 2.513,454 م. د وبنسبة 41,70 %.

ويعود هذا التراجع أساسا إلى تدني المداخيل غير الجبائية الأخرى بمبلغ 3.060,904 م. د وبنسبة 74,69 % حدّ منه إرتفاع كلّ من مداخيل الملكية ومداخيل مبيعات السلع والخدمات ومداخيل الخطايا والعقوبات والمصادرات، على التوالي، بنسبة 30,65 %و9,72 % و8,36 %. ونتج النقص في تحصيل المداخيل غير الجبائية الأخرى في سنة 2021 أساسا عن إنخفاض المداخيل غير الجبائية الموظفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ قدره 3.075,048 م. د وبنسبة 96,20 %.

ويبرز الرسم الموالي تطور المداخيل غير الجبائية التي تمّ تحصيلها خلال الفترة 2017-2021:

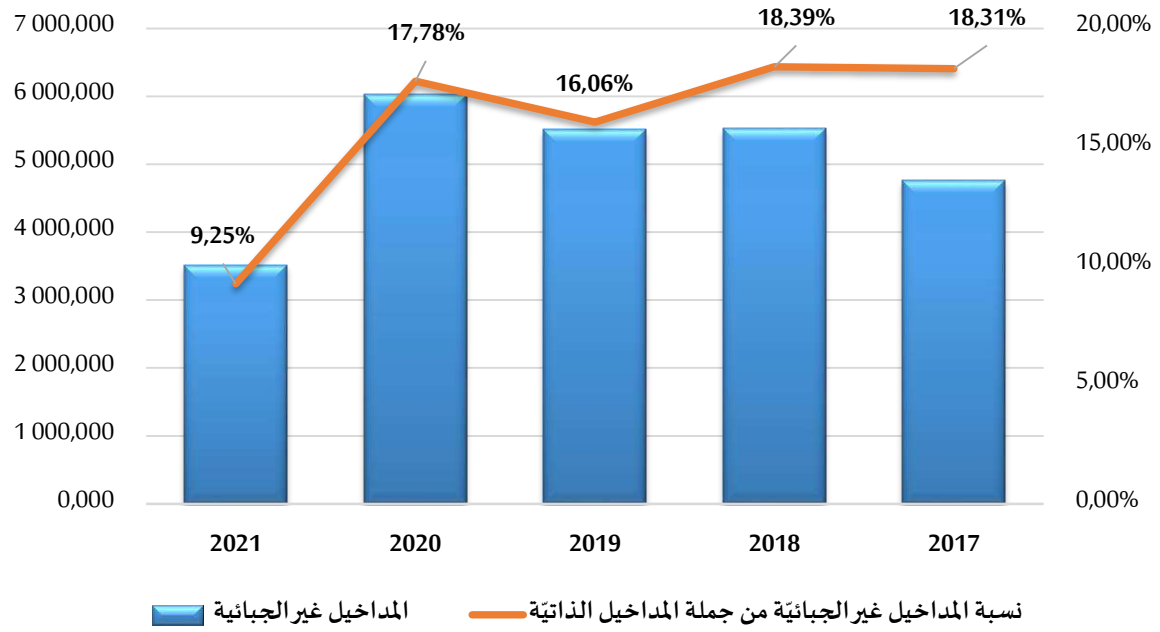

- **تراجع ملحوظ في المداخيل المتأتية من الهبات بنسبة 94,20 %**

عرفت المداخيل المتأتية من الهبات تراجعا هاما بمبلغ قدره 733,947 م.د ونسبته 94,20 % مقابل نمو بما قيمته 540 م. د ونسبته 226,06 % في سنة 2020. وتراجعت حصة الهبات من جملة موارد الميزانيّة في سنة 2021 لتسجل النسبة الأضعف خلال السنوات الأخيرة وقدرها 0,12 % وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي:

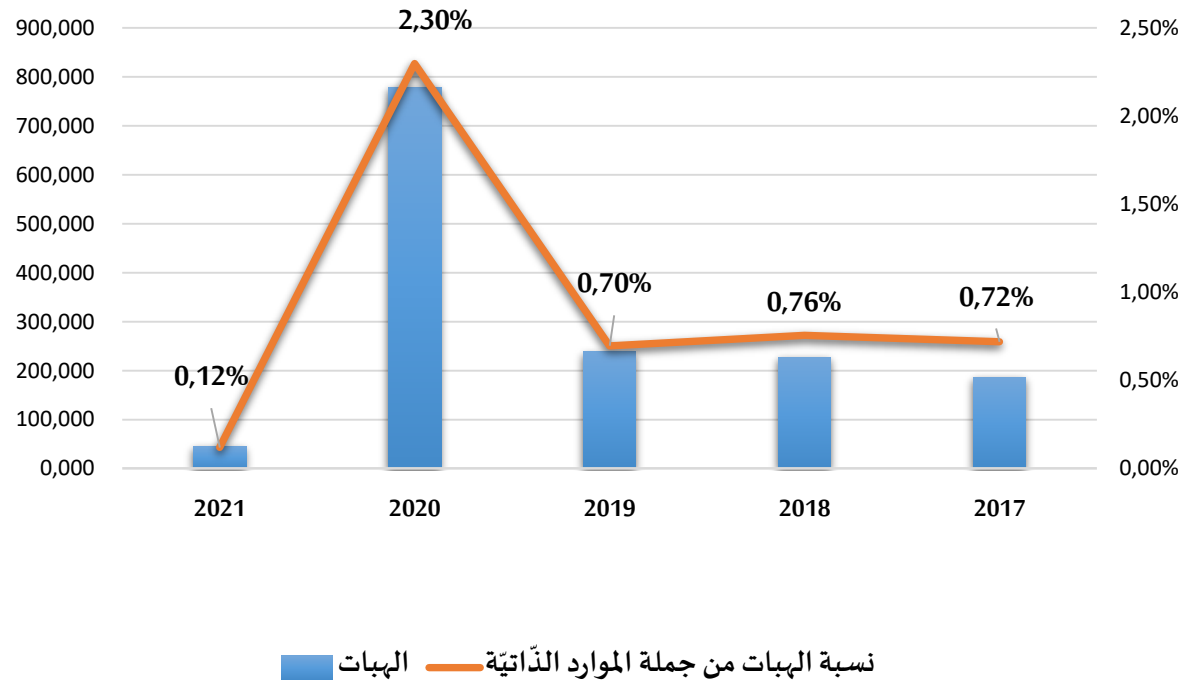

2. نفقات ميزانيّة الدولة

✓ ارتفاع النفقات بنسبة 4,42 %

ارتفعت النفقات التي تمت تأديتها في سنة 2021 إلى 42.547,745 م.د مسجلة نسبة إنجاز مقارنة بالاعتمادات النهائية قدرها 95,25 %. ومقارنة بالتصرف السابق سجلت الدفوعات في سنة 2021 زيادة قدرها 1.799,925 م.د ونسبتها 4,42 %.

✓ تواصل ارتفاع نفقات التأجير

بلغت الدفوعات في سنة 2021 بعنوان التأجير ما قيمته 20.182,202 م.د مقابل 19.202,816 م.د في التصرف السابق. واستأثر مجموع نفقات مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة والتّعليم العالي والبحث العلمي بنسبة 76,57 % من مجموع نفقات التأجير.

✓ انخفاض نفقات التسيير بنسبة 8,15 %

شهدت الدفوعات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2021 والبالغة 2.156,654 م.د تراجعا بما قدره 191,237 م.د وما نسبته 8,15 % مقارنة بسنة 2020. وأُنجز الجزء الأكبر من نفقات التسيير من قبل مهمات الصحة والتربية والدفاع الوطني والدّاخليّة بحصّة قدرها 67,34 %.

✓ نموّ نفقات التّدخّلات بنسبة 12,24%

بلغت نفقات التدخلات المنجزة في سنة 2021 ما قدره 12.592,434 م.د مقابل 11.219,185 م.د في سنة 2020 مسجلة بذلك نسبة استهلاك الاعتمادات النهائيّة في حدود 95,38 %. وتراجعت الدفوعات بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 216 م.د وبنسبة 8,94 % وذلك نتيجة لتراجع الدعم الموجه لمواد الحبوب بمبلغ 174,321 م.د والحليب بمبلغ 47,228 م.د والعجين الغذائي بمبلغ 29,196 م.د.

✓ تراجع نفقات الاستثمار

بلغت نفقات الاستثمار 3.625,847 م.د مقابل 4.049,161 م.د في سنة 2020 مسجلة بذلك نسبة استهلاك في حدود 78,07 %. وتواصل في سنة 2021 تراجع حصّة نفقات الاستثمار من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدولة لتبلغ 8,52 % مقابل 9,94 % في التصرف السابق.

✓ تراجع نفقات التمويل

بلغت الدفوعات بعنوان نفقات التمويل في سنة 2021 ما قدره 3.688,043 م. د مقابل 3.740,958 في التصرف السابق مسجلة نسبة استهلاك للاعتمادات المرصودة بعنوانها في حدود 97,52 %. وذلك نتيجة بالأساس إلى انخفاض نفقات فوائد الدّين الخارجي بنسبة 2,81 % نظرا لتراجع نسبة الفائدة المتغيرة بالأسواق العالمية.

✓ **اعتمادات متبقية**

أسفر تنفيذ الميزانيّة عن اعتمادات متبقية قدرها 2.120,463 م.د تعلّقت بنفقات الاستثمار (1.018,419 م.د) ونفقات التّدخّلات (610,596 م.د) ونفقات التسيير (244,563 م.د) ونفقات التّأجير (144,212 م.د) ونفقات التمويل (93,957 م.د) والنّفقات الطّارئة وغير الموزّعة (8,701 م.د).ونفقات العمليّات الماليّة (0,015 م.د).

3. نتيجة ميزانيّة الدولة

❖ **تقلص عجز ميزانية الدولة بنسبة 8,51 %**

بلغ عجز ميزانية الدولة[9] في سنة 2021 ما قيمته 4.564,476 م.د مقابل 6.849,695 م.د في سنة 2020 و1.377,628 م.د في سنة 2019. ويرتفع هذا العجز بعد نقل فواضل الحسابات الخاصّة والبالغة ما جملته 5.855,319 م.د بصفة آليّة إلى تصرّف 2022 إلى 10.419,795 م.د مقابل 11.388,527 م.د في سنة 2020.

ورغم هذا التقلص بما قيمته 968,732 م.د ونسبته 8,51 % يبقى مستوى العجز الذي تمّ تسجيله مرتفعا مقارنة بمثيله في سنة [10] 2019 والذي استقرّ في حدود 4.759,863 م.د .

ويبرز الجدول الموالي عجز ميزانية الدولة لسنة 2021 مقارنة بتقديرات قوانين المالية الأصلي والتعديلي وبإنجازات سنة 2020:

	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التعديلي	إنجازات سنة 2020	إنجازات سنة 2021
العجز (م.د)	7.094	9.792	11 .388,527	10.419,795

وتقلص عجز الميزانية في سنة 2021 نتيجة لارتفاع الموارد الذاتية بمبلغ 4.085,144 م.د وبنسبة 12,05 % حدّ منه ارتفاع النفقات بما قيمته 1.799,925 م.د ونسبته 4,42 %. ورغم تقلصه، فإن عجز الميزانية (7,7 % في سنة 2021 مقابل 9,4 % في سنة 2020)[11] لا يزال أعلى من مستواه المسجل في سنة 2019 (3,4 %)[12]. ويفسر تواصل تسجيل مستويات عجز مرتفعة رغم تحسن الموارد الذاتية بتواصل تسجيل مستويات مرتفعة لنفقات الميزانية خلال السنوات الأخيرة.

وقد تولى أمين المال العام ترسيم مبلغ العجز بحساب "توقيف مؤقت لميزانية الدّولة تصرف 2021"المفتوح لديه ضمن عمليات الخزينة بالمجموعة عدد 18 وذلك في انتظار صدور قانون غلق ميزانية الدّولة لسنة 2021 لتدرج حينئذ نتيجة السنة بصفة نهائية ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

[9] باعتبار الهبات الخارجيّة والتخصيص والمصادرة.

[10] السنة التي سبقت ظهور جائحة الكوفيد.

[11] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2022.

[12] تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2021.

❖ **تطور عجز ميزانيّة الدولة بعد نقل فواضل الحسابات الخاصة خلال الفترة 2012-2021 (بحساب م.د):**

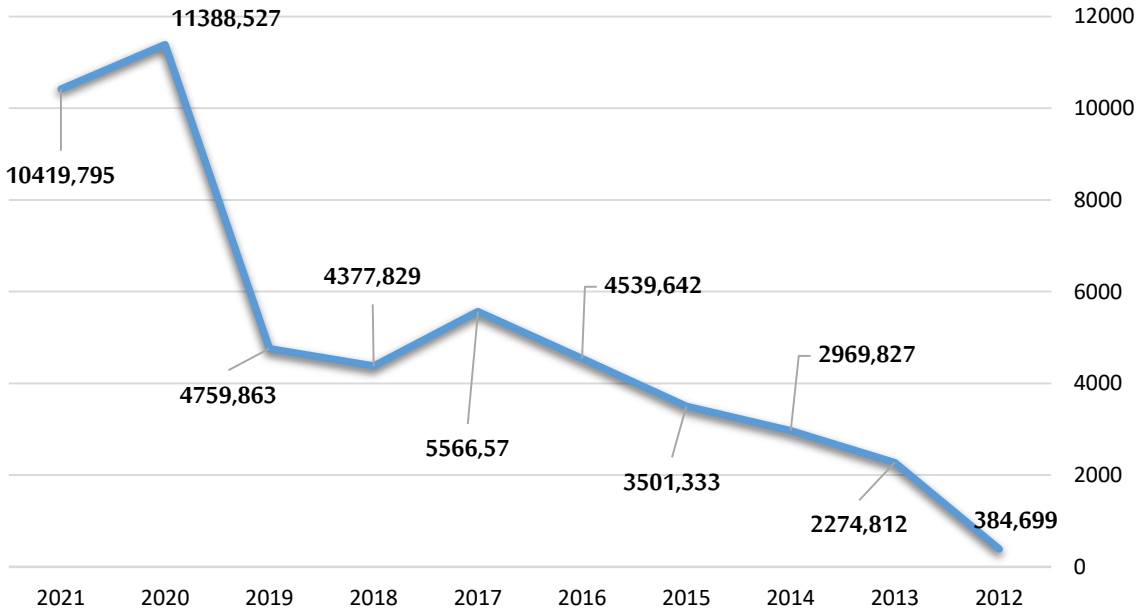

ب عمليات الخزينة

1. موارد الخزينة

- **نموّ مداخيل الخزينة**

ارتفعت موارد الخزينة في سنة 2021 إلى غاية 339.781 م. د مسجلة زيادة قدرها 32.394 م. د ونسبتها 10,54 % مقارنة بالتصرف السابق. وتأتت هذه المداخيل من موارد الخزينة الأخرى بمبلغ 326.344,813 م.د وموارد الإقتراض بمبلغ 13.436 م.د.

- **نقص في تحصيل موارد الاقتراض**

تمّ تحصيل ما قيمته 13.436 م.د بعنوان موارد الاقتراض في سنة 2021 مسجلة بذلك نقصا قدره 6.834 م.د ونسبته 33,72 % مقارنة بالتقديرات النهائية وتراجعا بمبلغ 2.357,347 م.د وبنسبة 14,93 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

- **تراجع موارد الاقتراض الداخلي**

بلغت موارد الاقتراض الداخلي التي تمّ تحصيلها في سنة 2021 ما قيمته 6.768,418 م.د مقابل 11.126,321 م.د في سنة 2020 أي بتراجع قدره 4.357,903 م. د ونسبته 39,17 %. ومقارنة بالتقديرات النهائية لسنة 2021 سجلت هذه الموارد نقصا بمبلغ 1.351,582 م.د وبنسبة 16,65 %.

- **نموّ موارد الاقتراض الخارجي**

سجلت موارد الاقتراض الخارجي التي تمت تعبئتها في سنة 2021 زيادة قدرها 2.000,556 م.د ونسبتها 42,87 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق حيث بلغت ما قيمته 6.667,446 م.د. ولم تتجاوز نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات النهائية 55 %.

2. نفقات الخزينة

- **ارتفاع نفقات الخزينة**

بلغت نفقات الخزينة المنجزة في سنة 2021 ما قدره 339.795,411 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 33.393,922 م.د وبنسبة 10,90 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

- **تطوّر ملحوظ لنفقات تسديد أصل الدين**

سجلت نفقات تسديد أصل الدين في سنة 2021 زيادة بمبلغ 3.702,766 م.د وبنسبة 50,07 % مقارنة بالسنة السابقة لتبلغ 11.097,651 م.د.

وتأتت هذه الزيادة من تطوّر كلّ من النفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % ونفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.852,365 م.د وبنسبة 43,21 %.

ت نتائج تنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2021

يبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليّات الخزينة لسنة 2021 (بالمليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة	29 825,000	991,000	30 816,000	30 816,000	34 424,260	3 608,260
المداخيل غير الجبائيّة	2 484,000	619,000	3 103,000	3 103,000	3 513,817	410,817
الهبات	800,000	270,000 -	530,000	530,000	45,192	484,808 -
الترفيعات في تقديرات الحسابات الخاصّة	0,000	0,000	0,000	427,208	0,000	427,208 -
جملة مداخيل ميزانيّة الدّولة (1)	**33 109,000**	**1 340,000**	**34 449,000**	**34 876,208**	**37 983,269**	**3 107,061**
نفقات التأجير	20 118,481	226,715	20 345,196	20 326,414	20 182,202	144,212-
نفقات التسيير	1 895,599	290,233	2 185,832	2 401,217	2 156,654	244,563 -
نفقات التدخّلات	9 424,574	3471,900	12 896,474	13 203,030	12 592,434	610,596 -
نفقات الاستثمار	4 033,058	185,373	4 218,431	4 644,266	3 625,847	1 018,419 -
نفقات العمليّات الماليّة	301,720	0,000	301,720	302,580	302,565	0,015-
نفقات التمويل	4 030,000	248,000 -	3 782,000	3 782,000	3 688,043	93,957 -
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568	111,779	511,347	8,701	0,000	8,701 -
جملة نفقات ميزانية الدّولة (2)	**40 203,000**	**4 038,000**	**44 241,000**	**44 668,208**	**42 547,745**	**2 120,463 -**
الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة (باعتبار فائض الحسابات الخاصّة) (3) =1-2	**7 094,000 -**	**2 698,000 -**	**9 792,000 -**	**9 792,000 -**	**4 564,476 -**	**5 227,524**
استثناء فائض الحسابات الخاصّة للسّنة الحاليّة **(4)**	0,000	0,000	0,000	0,000	5 855,319 -	5 855,319 -
عجز الميزانيّة دون اعتبار فائض الحسابات الخاصّة (5) =3+4	**7 094,000 -**	**2 698,000 -**	**9 792,000 -**	**9 792,000 -**	**10 419,795 -**	**627,795 -**
موارد الاقتراض الخارجي	13 015,000	865,000 -	12 150,000	12 150,000	6 667,446	5 482,554 -
موارد الاقتراض الداخلي	5 580,000	2 540,000	8 120,000	8 120,000	6 768,418	1 351,582 -
موارد الخزينة الأخرى	100,000	701,000	801,000	801,000	326 344,813	325 543,813
جملة مداخيل الخزينة (6)	**18 695,000**	**2 376,000**	**21 071,000**	**21 071,000**	**339 780,678**	**318 709,677**
تسديد أصل الدين الخارجي	6 506,000	330,000 -	6 176,000	6 176,000	6 139,352	36,648 -

تسديد أصل الدين الداخلي	4 995,000	42,000 -	4 953,000	5 953,000	4 958,299	994,701 -
قروض وتسبقات الخزينة	100,000	50,000	150,000	150,000	936,218	786,218
بقيّة نفقات الخزينة	0,000	0,000	0,000	0,000	327 761,542	327 761,542
جملة نفقات الخزينة (7)	**11 601,000**	**322,000 -**	**11 279,000**	**12 279,000**	**339 795,411**	**327 516,411**
فائض (نقص) مقابيض الخزينة (8) =7-6	7 094,000	2 698,000	9 792,000	8 792,000	14,734 -	8 806,734 -
فائض مقابيض الخزينة للسنة المنقضية (9)	0,000	0,000	0,000	0,000	4 668,490	4 668,490
النتيجة النهائيّة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة (10)= 8+9	7 094,000	2 698,000	**9 792,000**	**8 792,000**	**4 653,756**	**4 138,244 -**

IV. الإجراءات الجبائية الجديدة الواردة بقانون الماليّة لسنة 2021

تمّ في إطار قانون المالية لسنة 2021 ,إقرار جملة من الإجراءات الجبائية التي تهدف أساسا إلى إيقاف اختلال توازنات المالية العمومية من خلال دعم موارد ميزانية الدولة وتحسين إستخلاص الأداء بالإضافة الى مواصلة الإصلاحات الجبائية ومساعدة القطاعات الإستراتيجية الداعمة لموارد الدولة على إستعادة نسق إنتاجها الطبيعي والإحاطة بالمؤسسات المتضررة من جائحة "كوفيد-19".

وتمثلت الإجراءات الجبائية أساسا في ما يلي:

1. إجراءات لدعم موارد ميزانية الدولة وتحسين استخلاص الأداء

تمّ إدراج أحكام صلب قانون المالية لسنة 2021 تقضي بتوظيف أو الترفيع في المعاليم على الاستهلاك في خصوص مجموعة من المنتجات قصد تعبئة مداخيل جبائية إضافية لتعزيز موارد الميزانية.

1.1 مراجعة المعلوم على الاستهلاك الموظف على الجعة والخمور

تمّ بمقتضى الفصل 20 من قانون المالية لسنة 2021 الترفيع في تعريفة المعلوم على الاستهلاك عند التوريد المستوجب على الجعة المصنفة والخمور الأخرى المصنفة المتحصلة خاصة من تخمير الأعناب الطرية أو من عصير العنب الطري والمعبأة في قوارير.

وساهمت هذه الإجراءات في تحسين العائدات المحصلة بعنوان "معلوم الاستهلاك على الخمر والجعة ومشروبات كحولية أخرى والتي بلغت ما قيمته 472,323 م.د مقابل 371,470 م.د في سنة 2020 بزيادة قدرها 100,853 م.د وبنسبة 27,15 %.

2.1 مراجعة المعلوم على الاستهلاك الموظف على بعض منتجات التبغ

قصد ملاءمة جباية السوائل والعبوات المحتوية على نيكوتين للسجائر الإلكترونية وبهدف توفير موارد جبائية إضافية لفائدة ميزانية الدولة تمّ بمقتضى الفصل 22 من قانون المالية لسنة 2021 إخضاع هذه المنتوجات للمعلوم على الاستهلاك بنسبة 10 %.

وساهمت هذه الإجراءات في الترفيع في حجم معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد (نظام داخلي ونظام توريد) بما قيمته 116,376 م.د ليبلغ 675,807 م.د في سنة 2021 مقابل 559,431 م.د في سنة 2020.

3.1 إحداث معلوم على السكر

تمّ بموجب الفصل 23 من قانون المالية لسنة 2021 إحداث معلوم يوظف على مادة السكر ويحتسب على أساس 100 مليم عن كل كيلوغرام من السكر. وبلغت المداخيل المحصلة بعنوان هذا المعلوم 29,565 م.د.

4.1 مزيد احكام استخلاص المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة

يستخلص المعلوم الموظف على الغاز الطبيعي والكهرباء من قبل الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسات التي تقوم بالإنتاج الذاتي للكهرباء عبر الطاقات المتجددة كما هو الشأن بالنسبة إلى المعلوم المستوجب بعنوان مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة.

وقصد مزيد إحكام استخلاص المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة[13] أقرّ الفصل 38 من قانون المالية لسنة 2021 تطبيق نفس القواعد المعمول بها في مادة الأداء على القيمة المضافة بالنسبة إلى المراقبة ومعاينة المخالفات والعقوبات والنزاعات والتقادم والإسترجاع على المعلومين الموظفين على الغاز الطبيعي والكهرباء.

2. إجراءات في إطار مواصلة الإصلاح الجبائي

1.2 إحداث معلوم على ألعاب الرهان والحظ عبر الأنترنات

قصد التصدي للتهرب الجبائي والحدّ من تنامي ظاهرة ألعاب الرهان الموازي خاصة في ظل غياب نظام جبائي ينظم هذا المجال تمّ بموجب الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2021 إحداث معلوم يوظف على ألعاب الرهان والحظ من صنف الرهان متعدد الاحتمالات والألعاب الحينية وألعاب الكشط والألعاب الرقمية وألعاب اللوطو عبر الأنترنات ومواقع الواب.

[13] تمّ بمقتضى الفصل 68 من قانون المالية لسنة 2019 ضبط قائمة المنتجات الطاقية المستهلكة الخاضعة للمعلوم لفائدة صندوق الإنتقال الطاقي والتي تتمثل خاصة في البنزين والغاز وال والغاز البترول المسيل والغاز الطبيعي والكهرباء.

ويحتسب هذا المعلوم التحريري بنسبة 15 % على أساس الفارق بين قيمة الرهانات وقيمة الأرباح الراجعة للمتراهنين. وبلغ المردود المالي لهذا الإجراء 4,103 م.د.

2.2 ربط خلاص معاليم الجولان بتسوية الوضعية الجبائية

بهدف الحد من وضعيات الإغفال عن ايداع التصاريح الجبائية كما جاء بوثيقة شرح الأسباب لمشروع قانون المالية تمّ بموجب الفصل 31 من قانون المالية لسنة 2021 ربط خلاص معاليم الجولان بالنسبة إلى الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الخاضعين لواجب إيداع التصريح في الوجود بالقيام بإيداع آخر تصريح مستوجب بعنوان الضريبة على الدخل أو الضريبة على الشركات.

3. إجراءات في إطار مساندة القطاعات الإستراتيجية الداعمة لموارد الدولة

3-1 تخفيف العبء الجبائي على شركة فسفاط قفصة

تمّ بمقتضى الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2021 التخفيض في نسبة المعلوم المنجمي الذي تخضع له[14] شركة فسفاط قفصة وذلك في إطار تخفيف العبء الجبائي عليها ودعم توازناتها المالية من 10 % إلى 1 % من نتيجة الاستغلال الخاضعة للضريبة على الشركات وإعفائها من هذا المعلوم المستوجب بعنوان السنوات السابقة لغرة جانفي 2021.

2.3 دعم الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد

أوجب الفصل 22 تعديل المعلوم على الاستهلاك الموظف على بعض منتجات التبغ وذلك من خلال التخفيض فيه، في مناسبتين، من 135 % إلى 10 % بالنسبة لمادة المعسل والجيرلاك ومن 135 % إلى 10 %بالنسبة إلى مادة التبغ المسخن.

وتمّ إعتماد هذا الإجراء في إطار دعم الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد لمجابهة ظاهرة السوق الموازية وتدعيم المداخيل الجبائية المتأتية من هذه المنتجات التي يتم ترويجها حصريا من قبل الوكالة.

4. إجراءات للحدّ من تداعيات تفشي فيروس كورونا

4-1 إجراءات لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية

تمّ بموجب الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2021 تمكين المؤسسات الناشطة في قطاع السياحة والصناعات التقليدية من إيداع التصريح المتعلق بالقسط الاحتياطي الثالث المستوجب خلال سنة 2020 وكل التصاريح المتعلقة بالأقساط الاحتياطية المستوجبة خلال سنة 2021 دون دفعها.

[14] بموجب الفصل 87 من الأمر العلي المؤرخ في 1 جانفي 1953 المتعلق بنظام المناجم.

وتنتفع وكالات الأسفار المتحصلة على رخصة من صنف "أ" بالإعفاء من المعلوم المهني الموظف لفائدة صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة المحدد ب 2 د في الشهر عن كل مقعد معروض بالنسبة إلى وسائل النقل السياحي المستغلة من قبلهم وذلك لمدة ستة أشهر خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2021 إلى غاية 30 جوان 2021.

وتنتفع المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية التي توقفت عن النشاط بصفة مؤقتة جزئيا أو كليا أو المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد– 19 " كما تم تعريفها بالتشريع والتراتيب الجاري بها العمل والتي تحافظ على أعوانها وتثبت دفع أجورهم ومساهماتهم الاجتماعية بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان من الجنسية التونسية خلال الفترة الممتدة من غرة أكتوبر 2020 إلى غاية 30 جوان 2021.

وينتفع عمّال المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية التي توقفت عن النشاط بصفة مؤقتة جزئيا أو كليا أو المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد- 19 " كما تم تعريفها بالتشريع والتراتيب الجاري بها العمل والأدلاء السياحيين بمنحة استثنائية وظرفية شهرية قدرها 200 دينار طيلة فترة التوقف عن النشاط وذلك لمدة أقصاها 6 أشهر. وبلغت التكاليف بعنوان هذا الإجراء ما قيمته[15] 13,674 م.د لفائدة 68.380 منتفعا.

وفي نفس التمشي، ومساندة للمؤسسات الأكثر تضررا من جائحة كورونا، مكن الفصل 32 المؤسسات المتضررة من إيداع التصريح السنوي بالضريبة المستوجبة بعنوان النتائج المحققة خلال سنة 2020 دون دفعها على أن يتم دفع الضريبة المذكورة في أجل أقصاه موفى شهر ماي 2022 أو دون تسبقة حسب رزنامة خلاص تمتد من غرة جانفي 2022 إلى موفى شهر ماي من نفس السنة.

وفضلا عن ذلك أجاز هذا الفصل إسناد منحة حضور قدرها 300 دينار في نهاية التكوين لفائدة عمال القطاع السياحي المحالين على البطالة الفنية في إطار برنامج الرسكلة والتكوين المستمر.

2-4 إجراءات لفائدة المؤسسات المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا

نصّ الفصل 33 من قانون الماليّة لسنة 2021 على أنّه يمكن للمؤسسات المتضررة من تداعيات تفشي فيروس كورونا "كوفيد- 19 " كما تم تعريفها بالتشريع والتراتيب الجاري بها العمل إيداع التصريح المتعلق بالقسط الاحتياطي الثالث المستوجب خلال سنة 2020 وكل التصاريح المتعلقة بالأقساط الاحتياطية المستوجبة خلال سنة 2021 دون دفعها.

ويمكن لهذه المؤسسات إيداع خلال سنة 2021 التصريح السنوي بالضريبة المستوجبة بعنوان النتائج المحققة خلال سنة 2020 دون دفعها على أن يتم دفع الضريبة المذكورة في أجل أقصاه موفى شهر ماي 2022. كما يمكن

[15] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021.

للمؤسسات المعنية دفع الضريبة المذكورة دون تسبقة وحسب روزنامة خلاص تضبط بقرار من الوزير المكلف بالمالية خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى موفى شهر ماي 2022.

5. تعديل وإحداث نفقات جبائية

تضمن قانون الماليّة لسنة 2021 فصولا تمّ بمقتضاها تعديل نفقات جبائية سارية المفعول أو إحداث نفقات جبائية جديدة وذلك في إطار الامتيازات الجبائية التي تمنحها الدولة لعدة قطاعات أو أنشطة قصد تحفيزها وتشجيعها على النشاط وتحقيق الأهداف المنتظرة منها.

فقد تمّ في هذا السياق بمقتضى الفصل 16 من قانون المالية لسنة 2021 وقصد تشجيع الادخار متوسط وطويل المدى عن طريق حسابات الادخار في الأسهم وعقود التأمين على الحياة وتكوين الأموال تعديل النفقتين الجبائيتين المدرجتين بالرمزين 111103909 و111103901 وذلك من خلال الترفيع في أسقف المبالغ القابلة للطرح من أساس الضريبة بعنوان "حسابات الادخار في الأسهم" والأقساط المدفوعة في إطار عقود التأمين على الحياة وعقود تكوين الأموال على التوالي من 50 ألف دينار إلى 100 ألف دينار ومن 10 آلاف دينار إلى 100 ألف دينار.

وتمّ بمقتضى الفصل 25 من قانون المالية 2021 تعديل شكل النفقة الجبائية المدرجة بالرمز عدد 222001333 من توقيف العمل إلى الإعفاء وكذلك توسيع مجال تطبيقها لتشمل أيضا الأدوية التي لها مثيل مصنوع محلياّ. وبالتالي تمّ الإعفاء من الأداء على القيمة المضافة الموظفة على الأدوية والمواد الصيدلية عند التوريد.

وفي إطار تخفيف العبء الجبائي على مشغلي الاتصالات والأنترنات تمّ بمقتضى الفصل 26 من نفس القانون تعديل النفقة الجبائية المدرجة بالرمز عدد 222200734 وذلك بالتخفيض من 19 % إلى 7 % في نسبة الأداء على القيمة المضافة الموظفة على خدمات الهاتف القار والأنترنات القار بواسطة خطوط الربط أو الأجهزة الطرفية المسداة لفائدة الأشخاص الطبيعيين وغير المعدة للاستعمال المهني وكذلك لفائدة مزودي خدمات الأنترنات.

وبهدف مزيد دعم قطاع السياحة وتمكين مؤسسات التنشيط السياحي من تجديد أسطولها والتشجيع على تنويع المنتوج السياحي تمّ بمقتضى الفصل 21 من قانون الماليّة لسنة 2021 إحداث نفقة جبائية جديدة تحمل رمز 232300101 وتتمثل في التخفيض في نسبة المعلوم على الاستهلاك المستوجب على العربات من نوع كواد التي لا تتجاوز سعة اسطوانتها 1000 صم^3 المدرجة بعدد التعريفة الديوانية م 03-87 المقتناة من قبل المؤسسات السياحية إلى حدّ 20 %.

وقصد التشجيع على الإنخراط في العمل التضامني تمّ بمقتضى الفصل 27 من نفس القانون إحداث نفقة جبائية تحمل رمز 225200901 تتمثل في التخلي عن تعديل الأداء على القيمة المضافة عند تسلم الهبات لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والجمعيات العاملة في مجال النهوض بالأشخاص المعوقين وفي مجال الرعاية والإحاطة بفاقدي السند العائلي.

وتمّ بمقتضى نفس الفصل إحداث نفقة جبائية جديدة تحمل رمز 222201331 تتمثل في توقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة على الأملاك والمواد والتجهيزات والأشغال والخدمات المسلمة أو المنجزة أو المسداة حسب الحالة والممولة بواسطة هبة لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والجمعيات العاملة في مجال النهوض بالأشخاص المعوقين وفي مجال الرعاية والإحاطة بفاقدي السند العائلي.

V. أبرز الملاحظات والتوصيات

1. تقديم الحسابات

نص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة".

كما نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به.

وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. فقد تمّ إيداع حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2021 بتاريخ 28 ديسمبر 2022 أي بتأخير بلغ 4 أشهر والحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة بتاريخ 10 جويلية 2023 أي بتأخير فاق 6 أشهر والملاحق الخاصة به بتاريخ 7 ديسمبر 2023 أي بتأخير فاق 11 شهر. ولم يتمّ موافاة المحكمة بالمعطيات المتعلقة بإنجازات الصناديق الخاصة إلاّ بتاريخ 31 ماي 2024.

وتجدر الإشارة إلى أنّ التأخير في إحالة حساب تصرف أمين المال العام بالنسبة لسنوات التصرف من 2015 إلى 2020 قد تراوح بين ما يفوق 3 أشهر[16] وما يفوق 10 أشهر[17]. وتراوح التأخير في إيداع الحساب العام للدولة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2015 إلى 2020 بين حوالي الشهرين[18]وما يفوق 17 شهرا وذلك بالنسبة لتصرف سنة 2020[19].

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها وزارة الماليّة إلى احترام تعهداتها السابقة بتقليص هذه الآجال واتخاذ الإجراءات اللازمة قصد التسريع في إرساء منظومة التصرف المحاسبي من نظام محاسبي للدولة وأدلة ونظم معلومات بما يمكّن من مسك حسابات الدولة وضبط الحسابات وإيداعها وإصدار قوانين غلق الميزانية في أفضل الآجال.

[16] كل من السنة المالية 2018 و2019.

[17] السنة المالية 2015.

[18] السنة المالية 2017.

[19] 16 جوان 2023.

وأفادت وزارة الماليّة في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنها تعمل حاليا على تنقيح كلّ من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 ومجلة المحاسبة العمومية وتسعى لإرساء منظومة إعلامية ستوفر طرقا جديدة لإعداد الحسابيات وتجميعها بما يمكنها من احترام الآجال.

2. تبويب نفقات ميزانية الدولة

خلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه بالفصل عدد 15 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وفي قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 حسب 7 أقسام (نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة)، تواصل في سنة 2021 دمج نفقات قسم التسيير مع نفقات قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2021.

ومن شأن هذه الوضعيّة أن تخالف مبدأ الشفافيّة المنصوص عليه بالفصل عدد 8 من القانون الأساسي آنف الذكر والذي يقتضي توضيح دور مختلف هياكل الدّولة وتوفير المعلومة حول ميزانيّة الدّولة حسب الأساليب والطرّق المتداولة.

وتعهدت وزارة المالية في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بالعمل مستقبلا على تفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات. كما سيتم تضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية.

وتجدد المحكمة تأكيدها على أن الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية الصادرة في الغرض يضفي مزيد الشفافية على المعطيات المقدمة لمختلف مستعملي المعلومة المالية ويساعد على ضبط حجم تدخلات الدولة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية.

3. تسجيل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالماليّة العمومية وتحليلها

يقتضي مبدأ الشفافية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 توضيح دور مختلف هياكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة حسب الأساليب والطرق المتداولة وتوفير التقارير حول تنفيذ ميزانية الدولة والأداء ونشرها للعموم في الآجال.

وتعتمد وزارة الماليّة عند نشر الاحصائيات الماليّة العمومية على تبويب تحليلي حسب المواصفات الدوليّة المنصوص عليها بدليل إحصائيات الماليّة العمومية الصادر عن صندوق النقد الدولي[20] في سنة 1986. غير أنّ هذا الدليل قد تمّ تحيينه وتغييره في مناسبتين في2001 و2014 دون أن يتم اعتماد المرجعية المحينة من قبل وزارة المالية.

[20] التقرير الصادر عن وزارة المالية حول النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى شهر نوفمبر 2021.

وللإشارة فقد تمّ في إطار تنقيح دليل إحصائيات المالية العمومية لسنة 2014 إدراج عدة أرصدة محاسبية تمكن من إجراء التحاليل والاستنتاجات المالية المناسبة وذلك خلافا لما هو معتمد في دليل إحصائيات المالية العمومية لسنة 1986 والذي يستند فقط على رصيد محاسبي وحيد وهو الفائض أو العجز الشامل.

ومن شأن الاعتماد على هذا الدليل المحين (نسخة 2014) أن يوفر لمحكمة المحاسبات المعلومات والمعطيات التي طالبت بتوفيرها في مناسبات سابقة ضمن تقاريرها حول غلق ميزانيّة الدولة ويمكن من رفع التحفظات الصادرة في شأن عدد منها. وتتمثل هذه المعطيات أساسا في:

- بيانات حول وضعية القروض المضمونة وتلك المعاد إسنادها وذلك خاصّة من حيث جداول متابعة الاستخلاص والمؤسسات والمنشآت المنتفعة بالقروض بما يتيح متابعة الالتزامات بهذا العنوان وتقييم مجهود الاستخلاص وتحديد المؤسسات والمنشآت التي تلاقي صعوبات في التسديد.
- معطيات حول متخلّدات الإدارة والسنوات التي ترجع إليها والوزارات التي تعهّدت بهذه الديون بما يضفي أكثر شفافية حول التصرّف العمومي وحول الحجم الحقيقي للمصاريف العمومية التي تمّ تقديرها والتي تمّ عقدها فعليّا.
- مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة التي جاءت بها قوانين المالية وهو ما يمكن من تقييم مردوديتها.
- توضيحات بخصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات في مستوى بنود الميزانية لإضفاء مزيد من الشفافية على نتائج تنفيذها ولاطلاع محكمة المحاسبات على الأسباب التي حالت دون تحقيق التقديرات التي ضبطت ضمن قوانين المالية.
- توضيحات بخصوص تواصل عدم تسوية تسبقات الخزينة التي تمّ صرفها لتغطية جانب من نفقات الميزانية خلال السنوات الراجعة إليها بما يحد من قدرتها على الاضطلاع بالدور الموكول إليها.
- معطيات حول الدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة.
- قائمة في صناديق الخزينة المعنية بعمليات الخصم من فوائضها عند عرض مشاريع قوانين الماليّة.

وفي انتظار دخول أحكام الفصلين 27 و28 المتعلقة بمسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية والمطّتين الثانية والثالثة من الفصل 68 المتعلقتين بالقوائم المالية والتصديق عليها من طرف محكمة المحاسبات من القانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ تدعو المحكمة وزارة الماليّة إلى تقديم ما يفيد سبب عدم إعتماد الدليل المحين قصد الرفع من جودة المعطيات والمؤشرات الماليّة المقدمة بما يحقق اكتساب أفضل الممارسات فيما يتعلق بمعالجة المعطيات الإحصائية الخاصة بالمالية العمومية وحسن تطبيقها وتعزيز المساءلة والشفافية.

ولئن أفادت وزارة الماليّة في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنها تعمل في إطار مساعدة فنية مع خبراء من منظمات دولية على إعداد الجداول الإحصائية المجمعة وفقا لمنهجية سنة 2014 تشمل

كل الإدارات المركزية وصناديق الضمان الاجتماعي والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية إلاّ أنها لم تضبط إطار زمني لتفعيل هذا الاجراء..

4. التصرف في الميزانية حسب الأهداف

كرّس القانون الأساسي للميزانية منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف التي تهدف إلى إعداد الميزانية وتنفيذها بالنسبة إلى كلّ مهمّة حسب تبويب برامجي[21] ووفقا لإطار أداء متمثل في استراتيجية وأهداف يمكن من تحديد أهداف السياسة العمومية ومتابعة مستوى تحقيقها من خلال مؤشرات قيس الأداء.

ويتطلب تكريس منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تمكين مسؤولي البرامج من مرونة أكبر في استعمال الموارد وصرف الاعتمادات المالية وتركيز الرقابة المعدلة وتكريس الرقابة اللاحقة والرقابة الداخلية ورقابة التصرف.

وعلى صعيد آخر لوحظ عدم تفعيل بعض الأحكام الانتقالية والختامية للقانون الأساسي للميزانية من ذلك عدم صدور الإطار المنظم لتقييم الأداء المنصوص عليه بالفصل 71 منه والذّي كان يتعيّن صدوره في أجل أقصاه سنة 2020.

وبالنظر إلى أهمية جاهزية الهياكل العمومية لتركيز متطلبات منظومة التصرف حسب الأهداف سواء على المستوى الهيكلي والتنظيمي أو على مستوى نظم المعلومات تؤكد المحكمة على ضرورة التنسيق بين وزارة المالية ومختلف الأطراف المعنية قصد تركيز هياكل الحكومة الكفيلة بتكريس هذه المنظومة وتطوير نظم المعلومات على النحو الذي يضمن فاعليتها.

وأفادت وزارة الماليّة في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنّه لم يتم احترام بعض الآجال المحددة بالأحكام الانتقالية لوجود بعض الصعوبات والعراقيل في الاتفاق على صيغة موحدة للإطار المنظم لتقييم الأداء. ولتفادي هذا الإشكال القانوني، تم في إطار مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية اقتراح تنقيح الفصل 71 للتمديد في هذا الأجل. كما أن تقييم الأداء يتطلب تركيز نظام رقابة داخلي وتدقيق داخلي. وتمّ الأخذ بعين الاعتبار لهذه المتطلبات في مشروع تنقيح مجلة المحاسبة العمومية.

5. عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية

خلافا لمقتضيات الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 لسنة 2019 تواصل عدم مدّ المحكمة بالمعطيات التي تمكن من تقييم مردودية الإجراءات الجبائية الواردة بقانون الماليّة على الموارد المحصّلة وإنعكاساتها على توازنات المالية العمومية رغم تعهد وزارة المالية في مناسبات سابقة بذلك.

[21] يعرف البرنامج حسب الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية كسياسة عمومية محددة راجعة بالنظر إلى نفس المهمة، ويشمل مجموعة متجانسة من البرامج الفرعية والأنشطة التي تساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية.

كما لوحظ أنّ التقرير حول النفقات الجبائية والمالية لسنة 2021 المعد من قبل مصالح وزارة المالية لم يتضمن تقديرات حول كلفة هذه النفقات للسنة المعنية بمشروع الميزانية وتضمن فقط معطيات حول السنوات السابقة. ولا يمكن التصرف على النحو المذكور الوظيفة التشريعية والتنفيذية من تحقيق نجاعة السياسة الجبائية للدولة وضبط أهداف بخصوصها ومتابعة أثرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى توازن الميزانيّة.

وحسب التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية المرفق لمشروع قانون الماليّة لسنة 2023 فقد بلغ جحم الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال سنة 2021 حدود 7.745 م.د أي ما يمثل حوالي 5,92 % من الناتج المحلي الخام و 13,95 % من ميزانية الدولة و25,13 % من مجموع الموارد الجبائية.

وتؤكد المحكمة على أهمية الاستئناس بأفضل الممارسات وعلى ضرورة إيلاء النفقات الجبائية الأهمية اللازمة خاصة في ظل ندرة الموارد الذاتية للميزانية وتفاقم المديونية.

كما تجدد المحكمة مطالبتها بإرفاق مشروع قانون غلق الميزانية والحساب العام للدولة بمعطيات حول مدى نجاعة الإجراءات الجبائية الجديدة بما يسمح بمقارنة عائداتها بتقديراتها المنتظرة لدى إعداد قانون الماليّة.

6. تسجيل فارق في تقديرات موارد ونفقات حسابات أموال المشاركة

لوحظ تسرّب خطأ بقانون الماليّة التعديلي الصادر بمقتضى المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرّخ في 15 نوفمبر 2021 حيث تمّ ضبط تقديرات ضمن الجدول "أ" والمتعلّق بمداخيل ميزانيّة الدولة لسنة 2021 بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة في حدود 215 م.د في حين تمّ تقدير نفقات هذه الحسابات بالنسبة لنفس السنة في حدود 215,480 م.د وذلك بمقتضى الفصل الرابع من المرسوم آنف الذكر.

وأفادت وزارة الماليّة في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنّ هذا الخطأ المادي ليس له أي تأثير على مشروعية ونسق تنفيذ موارد ونفقات أموال المشاركة.

7. الشراكة بين القطاعين العام والخاص

نصّ الفصل 17 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 على أن تضمن الدّولة التّعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التّكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي.

ونصّ الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة.

ويمكن خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة من:

- التخفيف من الضغوط على ميزانية الدولة من خلال توجيه الموارد المخصصة لتمويل المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل.

- حسن التصرف في الأموال العمومية من خلال تقليص كلفة الإنجاز والاستغلال والصيانة.

- القدرة على تنفيذ المشاريع العمومية بكفاءة أكبر وسرعة في الإنجاز وبأقل التكاليف.

وطبقا لمقتضيات قرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة ومنشور وزير المالية عدد 9 لسنة 2019 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 تكلف كلّ من الهيئة العامة للشراكة بن القطاع العام والقطاع الخاص تحت إشراف رئاسة الحكومة والإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية بإعداد هذا التقرير.

غير أنّ فحص التقارير الصادرة في هذا الخصوص منذ عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 مكن من الوقوف على نقائص تتعلق أساسا بغياب معطيات محينة وشاملة تخص مشاريع الشراكة المبرمجة والمنجزة حيث تعتمد هذه التقارير أساسا على منهجية وصفية وسردية للمنظومة القانونية والمؤسساتية للشراكة وأهم المفاهيم المرتبطة بها.

وتمّ إحداث المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص[22] بمقتضى الفصل 37 من القانون عدد 49 لسنة 2015. ورغم أهمية الصلاحيات الموكولة إليه في دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإن المجلس المذكور لم يعقد أي اجتماع له منذ إحداثه[23]. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة التي قام بها معهد الدراسات الاستراتيجية الصادرة بمقتضى مذكرته في شهر أفريل 2021 بينت أن تحويل المشاريع الاستثمارية إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة توزيعها من شأنه أن يمكن الدولة من سد فجوة تمويل بقيمة تناهز 2.606,6 م.د في سنة 2021 وهو ما يمثل نسبة 6,12 % من نفقات ميزانيّة الدولة لسنة 2021.

ورغم إحداث وحدة لمتابعة اللزمات منذ سنة 2008 بمقتضى الأمر عدد 2965 المؤرخ في 8 سبتمبر 2008 وإدماجها في سنة 2016 صلب الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فإنه لا تتوفر بعد قاعدة معطيات بخصوص اللزمات الجارية.

وأفادت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنّ توفير قاعدة معطيات بخصوص اللزمات الجارية يبقى رهين استجابة الأشخاص العموميين لمطالب الهيئة المستمرة والدوريّة لمدّها بالمعطيات والمعلومات اللازمة وذلك رغم أن النصوص الترتيبية تلزمها بذلك على غرار مناشير من رئاسة الحكومة في الغرض (منشور عدد 10 لسنة 2019 ومنشور عدد 14 لسنة

[22] تمّ ضبط تركيبته وصلاحياته بمقتضى الأمر الحكومي عدد 771 لسنة 2016 المؤرخ في 20 جوان 2016.

[23] تقرير حول المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خار إطار ميزانية الدولة المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2024.

2022) هذا فضلا على المراسلات التي توجهها الهيئة في بداية كل سنة لكل الوزارات والمنشآت العمومية وبالتالي تبقى قاعدة المعطيات المركزة لدى الهيئة غير شاملة وقابلة للتطوير والتحيين متى استجاب وانخرط كل الأشخاص العموميين في ذلك.

وبالرغم من إحداث "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2022 بهدف إسناد وتنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية، وذلك خاصة عبر تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات، في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. إلا أنه لم يتمّ إلى موفى ماي 2024 إصدار الأمر الرئاسي المنصوص عليه بالفصل المذكور والذي يضبط طرق التصرف في هذا الصندوق وصيغ تدخلاته ومجالاتها.

وأفادت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا الخصوص بأنّه تمّ منذ أشهر إعداد مشروع أمر يتعلّق بطرق التصرف في هذا الصندوق وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاتها، وارساله إلى مختلف المصالح المعنية بمسار استصداره (المحكمة الإدارية والبنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والأمانات) والتوصل بآرائهم وتمّ بتاريخ 25 مارس 2024 إرسال الصيغة المعدلة لمشروع الأمر إلى وزارة المالية للمصادقة قبل عرضه على مجلس الوزراء لاعتماده ونشره بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة.

ويشار إلى أنّ الميزان الاقتصادي لسنة 2011 نصّ على أنّه سيتمّ الشروع في إنجاز مشروع التصرف في منشآت التطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والانطلاق في أول مشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق اللزمة والذي يتمثل في إنجاز 3 وحدات معالجة وتثمين النفايات بكل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت، بالإضافة إلى مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والمحافظة على الملك العمومي البحري.

غير أنّ التقارير الصادرة بخصوص الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تتعرض لما تمّ إنجازه في هذا الخصوص. وحسب الموقع الالكتروني للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتاريخ 20 فيفري 2024 فانّ مشروع تثمين النفايات ببنزرت وقابس وسوسة التابع للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات مازال في طور البرمجة.

وأشارت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا الخصوص إلى أنّ هذا البرنامج ممول في إطار قرض من البنك الألماني بعنوان بناء وحدات المعالجة على أن يتمّ تمويل خدمات الاستغلال والصيانة والتثمين من قبل القطاع الخاص في إطار عقد لزمة وتمّ الشروع في تنفيذ هذا البرنامج من خلال مشروع قابس حيث تمّ الإعلان عن المنافسة التي أسفرت على انتقاء ثلاثة مستثمرين خلال سنة 2020. ولم تتم مواصلة الإجراءات بعنوان هذا المشروع باعتبار أنّ المجالس البلدية المنتخبة لولاية قابس لم تقم بمنح التراخيص للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات حيث قاموا بسحب التراخيص الممنوحة من قبل النيابات الخصوصية لهذه البلديات.

وانقضت صلوحية القرض الألماني منذ موفى شهر سبتمبر 2021 ولم يكن من الممكن تجديديها مع العلم وأنّه قد سبق تجديدها خلال سنة 2018.

8. الترفيع في سعر الفائدة الرئيسية

نصّ الفصل 7 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي على أنّ الهدف الأساسي للبنك المركزي يتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار. وقصد تحقيق هذا الهدف تولى البنك المركزي الترفيع في سعر الفائدة الرئيسية في عدة مناسبات ليصل أقصاها في 29 فيفري 2020 حدّ 7,75 % بعد أن كانت في حدود 4,24 % في بداية سنة 2017. وشهد سعر هذه الفائدة بعد ذلك تراجعا طفيفا ليستقر في حدود 6,25 % مع نهاية سنة 2021.

ولوحظ أنّه ورغم الترفيع في سعر الفائدة الرئيسية تبعا لما تمّ ذكره فانّ مؤشر سعر الاستهلاك قد اتخذ منحا تصاعديا خلال الفترة المذكورة وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي:

تطور مؤشر سعر الاستهلاك مع نسبة الفائدة الرئيسية

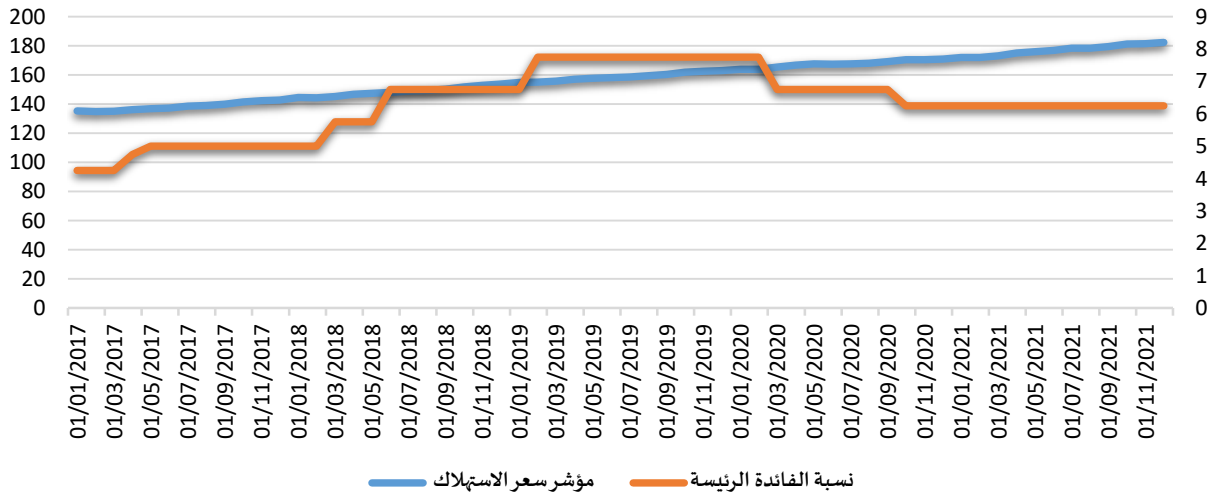

فقد بلغ التضخم في نهاية سنة 2021 ما نسبته 6,60 % مقابل 4,90 % في نفس الفترة من سنة 2020 و6,10 % في شهر ديسمبر من سنة 2019. وفي المقابل شهدت مداخيل ميزانيّة الدولة بعنوان أرباح البنك المركزي ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2017-2020 حيث ارتفعت من 221,600 م.د في سنة 2017 إلى 704,156 م.د في سنة 2020. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور أرباح البنك المركزي التونسي خلال الفترة 2017-2021:

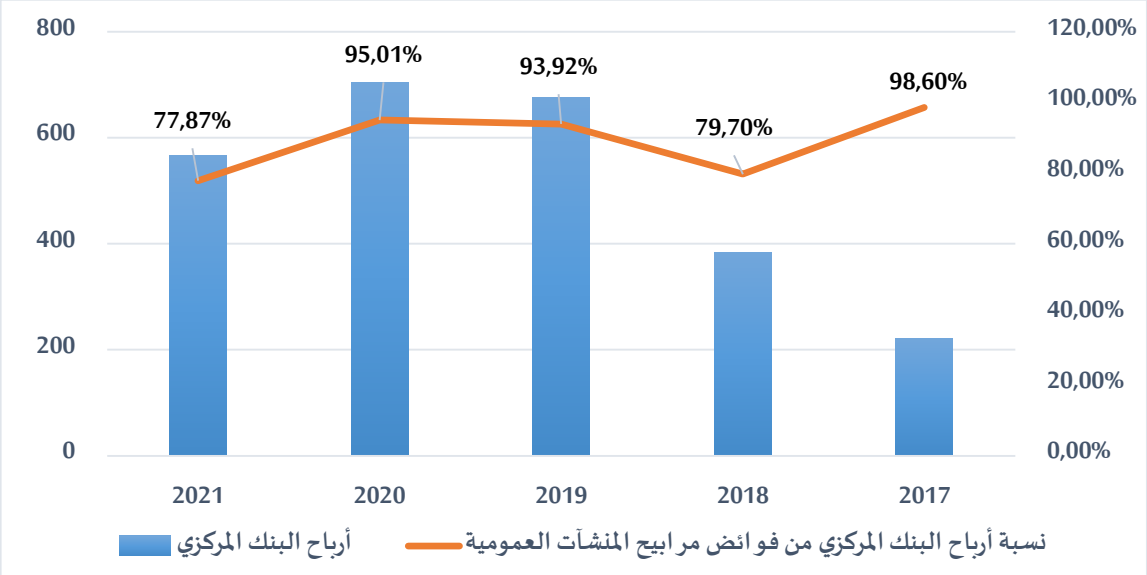

ولئن مكنّ هذا الترفيع في نسبة الفائدة الرئيسية من دعم موارد ميزانية الدولة المتأتية من مرابيح البنك المركزي التونسي فانّ ذلك لا يمكن أن يحجب التداعيات السلبية المتأتية من عدم التحكم في الاستقرار السعري خاصة على القدرة الشرائية ومن ورائها الاستهلاك كمحرك أساسي للنمو.

وتؤكد المحكمة على أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة الاقتصادية وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي بما يدعم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة طبقا لمقتضيات الفصل المذكور.

9. إدراج الهبات الموظفة بميزانيّة الدولة

نصّ الفصل 14 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 على أنه تبوب مداخيل ميزانية الدولة حسب أقسام ثلاثة وهي المداخيل الجبائية والمداخيل غير الجبائية والهبات. ويتمّ تبويب الهبات حسب الصنف العاشر "هبات ميزانية الدولة" والصنف الحادي عشر "هبات موظفة" مثلما نص عليه قرار وزير المالية المؤرخ في 1 أكتوبر 2019.

ويعرف إطار إحصائيات المالية العمومية لسنة 2014 لصندوق النقد الدولي الهبات بكونها التحويلات مستحقة القبض للدولة إما من هياكل عمومية مقيمة أو غير مقيمة أو من منظمات دولية دون الحصول على أي سلعة أو خدمة أو أصل مقابل ذلك. وتصنف إلى هبات جارية أو رأسمالية. ويتم تقييم المنح العينية بأسعار السوق الجارية أو بقيمة التكاليف التي ترتبت عنها أو بالثمن المنتظر من التفويت فيها.

ويلاحظ تواصل عدم إدراج جميع الهبات الخارجية النقدية الموظفة لتمويل البرامج والمشاريع بميزانية الدولة لسنة 2021 واقتصر الأمر على إدراج الهبات الموجهة لدعم الميزانية (45,192 م.د) وهو ما يخالف مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 ويمسّ بمبدأ الشمولية باعتبار وأنّ الهبات الخارجية للدولة هي أموال عمومية تخضع

للقواعد والمبادئ المضمنة خاصة بمجلة المحاسبة العمومية والقانون الأساسي للميزانية سواء في مستوى تحصيلها أو صرفها.

وحسب معطيات البنك المركزي التونسي[24] فقد تمّ إيداع بحسابات خاصة لديه ما قيمته572,987 م.د بعنوان هبات خارجية موظفة أبرمت في شأنها اتفاقيات تمويل خلال الفترة من غرة جانفي 2016 إلى 22 فيفري 2021 وتمّ تحويلها لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وحال اعتماد آلية هذه الحسابات الخاصة دون خضوع العمليات بعنوان الهبات الخارجية الموظفة إلى الرقابة التي تسلط عادة على موارد ونفقات الميزانيّة. ويشار إلى أنّ المشرع قد سنّ آلية الحسابات الخاصة في الخزينة التي تدرج مواردها ونفقاتها ضمن ميزانية الدولة وتخضع عملياتها المالية إلى الرقابة مع ضمان المرونة اللازمة عليها.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراج كلّ الهبات موظفة كانت أو غير موظفة بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية وهو ما يمكن من ضمان شمولية الموارد المدرجة بميزانيّة الدولة وإجراء الرقابة المطلوبة.

وأفادت الخزينة العامة للبلاد التونسية في ردها على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2021 بأنّها تتولى إدراج كل مبالغ الهبات الخارجية الموظفة التي يقع تنزيلها بالحساب الجاري للخزينة بحسابات أموال المشاركة المعنية.

وأفادت الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة في نفس المجال بأنّه يتم سنويا إدراج الهبات الموظفة لدعم الميزانية، غير أن بقية الهبات النقدية يقتصر إدراجها على الهبات التي يتم التصرف فيها عن طريق حساب أموال مشاركة وعند التأكد من إمكانية تحصيل هذه الهبات عند تقدير ميزانية الدولة. ولمزيد حوكمة التصرف في هذه الهبات، تم التأكيد في كل من منشور رئيس الحكومة عدد 11 المؤرخ في 13أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024ومنشور رئيس الحكومة عدد11 المؤرخ في 29 مارس 2024 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2025 على إدراج مجمل الهبات الخارجية الموظفة ضمن مشروع ميزانيات مختلف المهمات عبر اعتماد آلية حسابات أموال المشاركة. بالإضافة إلى أن مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية تضمن في فصله 14 مكرر وجوبية إدراج الهبات الموظفة النقدية بميزانية الدولة.

10. تعبئة موارد الإقتراض الخارجي

بلغت الموارد المحصّلة بعنوان الإقتراض الخارجي في سنة 2021 ما قيمته 6.667,446 م.د مسجلة بذلك نقصا قدره 6.347,554 م.د ونسبته 48,77 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021.

[24] رد البنك المركزي التونسي بتاريخ 17 جوان 2021 حول طلب معطيات توجه إليه بتاريخ 27 ماي 2021.

ومقارنة بالتقديرات النهائيّة الواردة بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2021 لم تتعد نسبة إنجاز هذه الموارد حدود 55 %.

وتأتى النقص الملحوظ في تعبئة موارد الاقتراض الخارجي المقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 (5.482,554 م. د) أساسا من عدم تعبئة موارد بقيمة 372 م.د من صندوق النقد الدولي[25] من ناحية والنقص في تعبئة التمويلات المبرمجة من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بنسبة 65,79 % والاتحاد الأوروبي بنسبة 49,79 % والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة 41,61 % من ناحية أخرى.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور التقديرات والإنجازات بعنوان موارد الاقتراض الخارجي خلال الفترة 2017-2021:

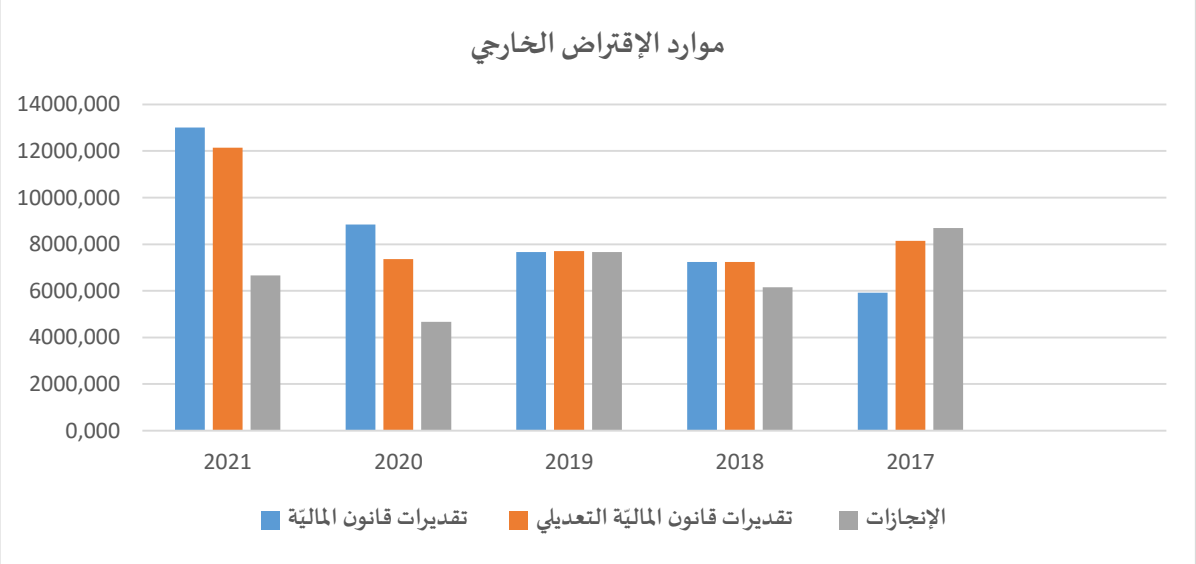

ويعد إدراج تقديرات بعنوان الاقتراض الخارجي سواء بقانون الماليّة الأصلي أو التعديلي غير واقعية وغير قابلة للإنجاز خاصة في ظلّ توفر معطيات كافية حول الوضعية الاقتصادية والماليّة للبلاد عند ضبط هذه التقديرات بالنظر إلى تاريخ المصادقة على قانون المالية التعديلي خرقا لمبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي ينص على عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك يمثل إدراج تقديرات موارد إقتراض خارجي دون تحققها ضغوطات إضافية على التوازنات الماليّة للدولة خاصة في ظل تواصل تسديدات مرتفعة بعنوان أصل الدين الخارجي التي بلغت في سنة 2021 زهاء

[25] عدم التوصل إلى إبرام إتفاق بينه وبين تونس حول برنامج الإصلاحات المزمع تنفيذها.

6.139,352 م.د بعد أن كانت في حدود 4.286,987 م.د في سنة 2020. وقد شهد التمويل الخارجي الصافي ارتفاعا بما قيمته 148,19م.د وما نسبته 39,01 % مقارنة بالتصرّف السابق بعد أن شهد تراجعا متواصلا منذ سنة 2017 وذلك كما يبينّه الرسم البياني الموالي:

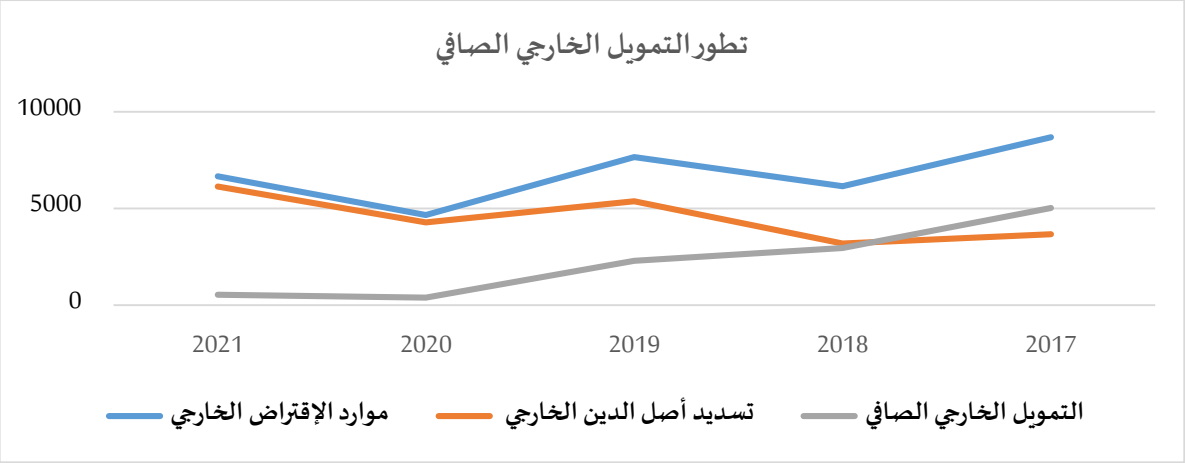

وتشكل محدودية تعبئة الموارد بعنوان الدين الخارجي في ظل ارتفاع نفقات خدمة الدين ضغوطات على التوازنات الخارجية فقد بلغت التسديدات التي تمّ إنجازها في سنة 2021 بعنوان خدمة الدين الخارجي ما قيمته 7.661,513 م.د مقابل 5.853,162 م.د في سنة 2020. وساهم هذا الارتفاع في خدمة الدين الخارجي بما نسبته 30,90 % مع النقص المسجلّ في تعبئة ما كان مبرمجا من موارد الإقتراض الخارجي في تقلص المخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية (بحساب أيام التوريد) في نهاية سنة 2021 إلى 134 يوما من التوريد بعد أن كان في حدود 162 يوما من التوريد في نهاية سنة 2020.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور موارد الاقتراض الخارجي مقارنة بخدمة الدين الخارجي خلال الفترة 2017-2021:

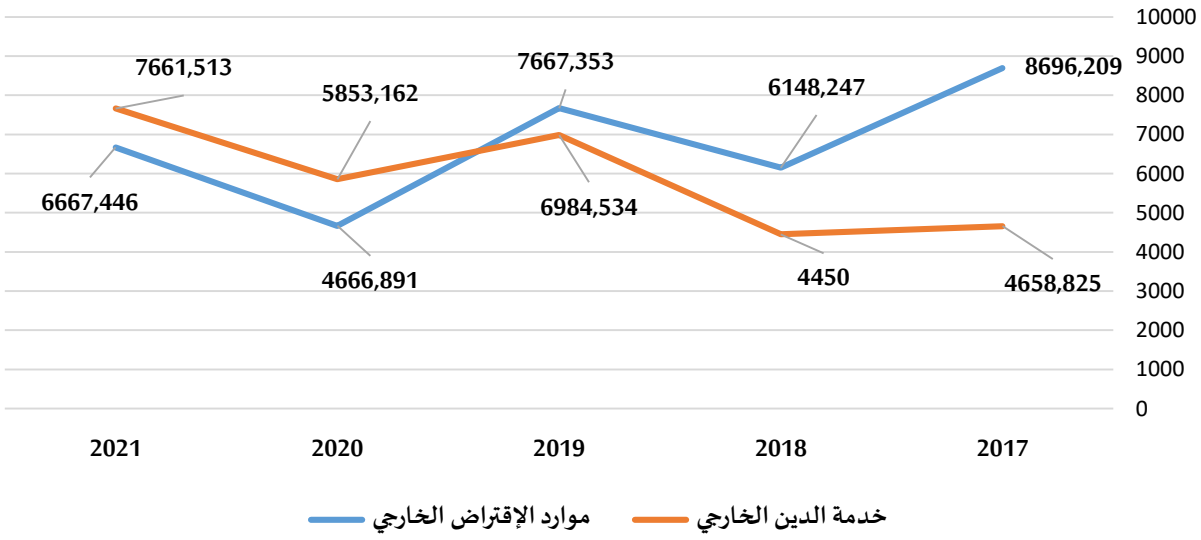

وتؤكد محكمة المحاسبات على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقيد بالرزنامة المضبوطة بما بمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل تدهور الترقيم السيادي لتونس.

وتشير المحكمة إلى هشاشة التمويل الخارجي الصافي حيث يتمّ الحصول على قروض خارجية فقط لتسديد أصول قروض تم إبرامها في سنوات سابقة وهو ما يعني عدم تخصيص جزء منها لتمويل الاستثمار المحرك الأساسي للنموّ وخلق مواطن الشغل.

11. ارتفاع نفقات التأجير

بلغت الدفوعات بعنوان التأجير في سنة 2021 ما قيمته 20.182,202 م.د مقابل 19.202,816 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك تطورا بمبلغ 979,386 م.د وبنسبة 5,10 %. ومثلت حصة مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة والتّعليم العالي والبحث العلمي ما نسبته 76,57 % من مجموع هذه النفقات.

وتأتت الزيادة المسجلة بعنوان نفقات التأجير في سنة 2021 أساسا من تفعيل برنامج الزيادة في الأجور قسط أوت 2020 (720 م.د) وانتداب 16.501 خطة خلال سنة 2021 (268 م.د) وتعديل الزيادة الخصوصية للعسكريين واتفاقيات قطاعية (100 م.د) وتفعيل جملة من الإجراءات الإضافية[26] (227 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتمّ إصدار بعض النصوص التطبيقية المتعلقة بالإجراءات الإضافية الواردة بمشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021 والمقدرة كلفتها في حدود 520 م.د مماّ ترتب عنه عدم ترسيمها بقسم نفقات التأجير للوزارات المعنية واقتصر الأمر على ترسيم البعض منها بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة.

وأدّى ارتفاع نفقات التأجير إلى تواصل نمو حصّتها ضمن جملة نفقات ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات قسم التمويل) لتصل إلى ما نسبته 51,94 % مقابل 51,88 % في سنة 2020 و42,86 % في سنة 2019. وتواصل خلال الفترة 2017 - 2021 تطور نفقات التأجير بنسق تصاعدي في حين لم تشهد نفقات الاستثمار المباشرة[27] نموا ملحوظا، وذلك كما يبرزه الرسم البياني الموالي:

[26] جملة من الاتفاقيات والتدابير الجديدة والانتدابات والترقيات والزيادات القطاعية

[27] تم احتساب نفقات الاستثمار المباشرة بمجموع نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ونفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة.

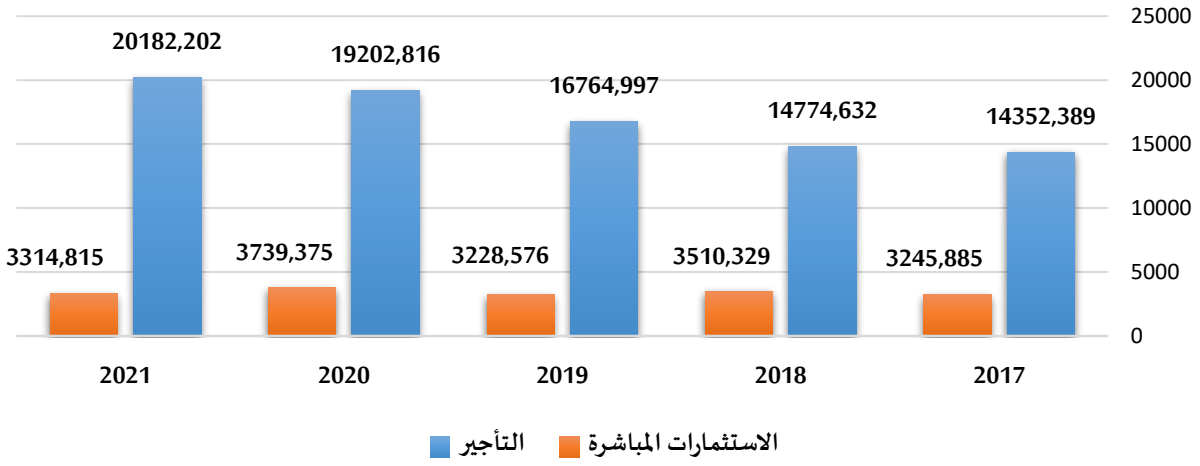

12. تواصل ارتفاع فواضل الحسابات الخاصة

نصّ الفصل 29 من القانون الأساسي للميزانيّة على أنّه تحدث الحسابات الخاصة لتوظيف مداخيل قصد تغطية نفقات معينة ذات صلة بمصدر هذه المداخيل وذلك للمساهمة في تمويل البرامج المنصوص عليها بقانون المالية. ويهدف المشرع من خلال هذه الحسابات إلى تحقيق الأهداف التي تتضمنها مختلف البرامج المحدثة من أجلها.

غير أنّه لوحظ تواصل ارتفاع الفوائض المنقولة سنويّا لعدد من هذه الحسابات الخاصة وهو ما يتنافى مع الغاية من إحداثها. فقد أفرزت سنة 2021 فوائض جملية قيمتها 5.855,318 م.د تتوزع بين الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 5.361,526 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 493,792 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تطور الفوائض المنقولة بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة (بحساب المليون دينار) في موفّى السنوات من 2017 إلى 2021:

السنة / الحسابات	2017	2018	2019	2020	2021
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	119,488	119,488	378,362	615,382	891,293
- صندوق تنمية قطاع المواصلات	216,245	216,245	357,446	454,861	609,922
- الصندوق العام للتعويض	260,172	260,172	362,131	458,248	571,349
- الصندوق الوطني للتشغيل	197,155	197,155	325,527	442,870	560,297
- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,856	174,856	304,117	409,888	545,757
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	172,599	302,808	392,596	519,194
- باقي الحسابات	639,719	625,935	1 000,408	1 270,470	1 663,714
الجملة	**1 780,234**	**1 766,450**	**3 030,799**	**4 044,315**	**5 361,526**

وتجدّد محكمة المحاسبات دعوتها إلى العمل على تناسب الموارد المحصلة لهذه الحسابات مع النفقات المنجزة ضمانا لمبدأ مصداقية التقديرات المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانيّة والرفع من حجم وجودة الخدمات العموميّة المسداة سنويّا والنّهوض بالقطاعات مجال تدخّلها.

13. تفاقم المديونية العمومية

سجلت سنة 2021 ارتفاعا ملحوظا لنفقات خدمة الدّين العمومي وذلك بما نسبته 32,78 % مقابل 13,02 % في سنة 2020 لتبلغ حدّ 14.785,694م.د. فقد سجلت نفقات تسديد أصل الدين في سنة 2021 زيادة بمبلغ 3.702,766 م.د وبنسبة 50,07 % مقارنة بالسنة السابقة لتبلغ 11.097,651 م.د. وتأتت هذه الزيادة من تطوّر كلّ من النفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي بمبلغ 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % ونفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.852,365 م.د وبنسبة 43,21 %.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر خدمة الدّين العمومي والدّين الدّاخلي والخارجي خلال السّنوات من 2017 إلى 2021:

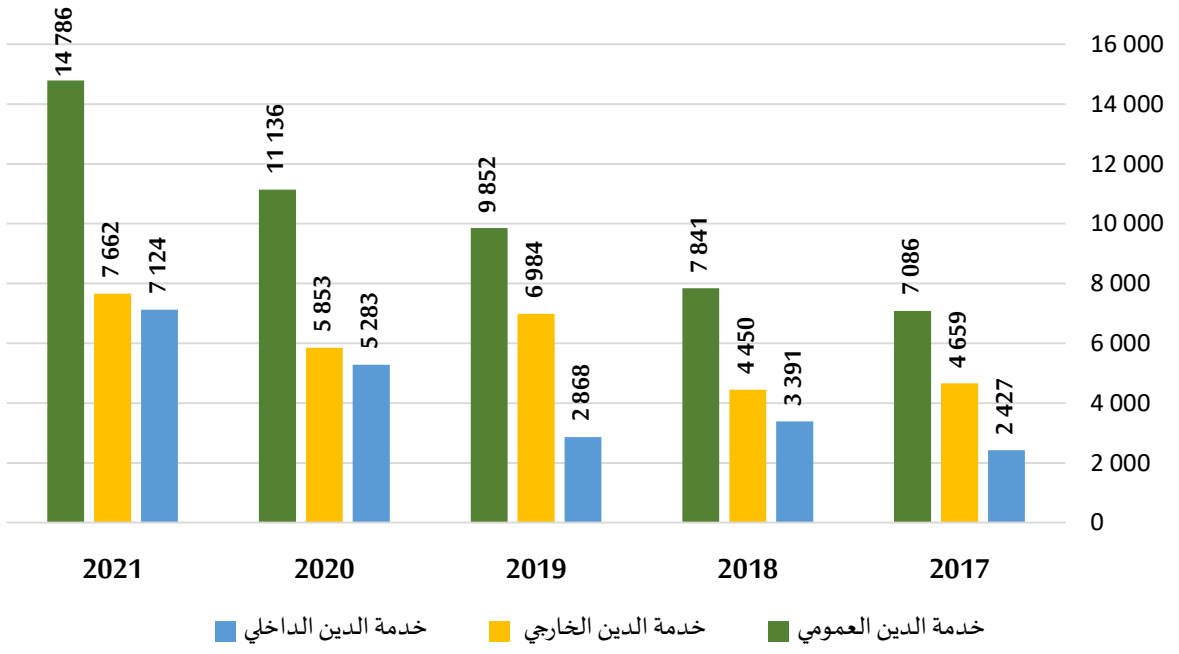

وقد عرف أصل الدين العمومي نسقا تصاعديا بداية من سنة 2016 وذلك أساسا نتيجة للارتفاع أصل الدين الخارجي بسبب تتالي تسديدات قروض الأسواق المالية العالمية وتعدد تسديدات أقساط قرض صندوق النقد الدولي.

وارتفعت نسبة المديونية العمومية من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2021 إلى غاية[28] 79,20 % بعد أن كانت في حدود 69,9 % في سنة 2017 وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي:

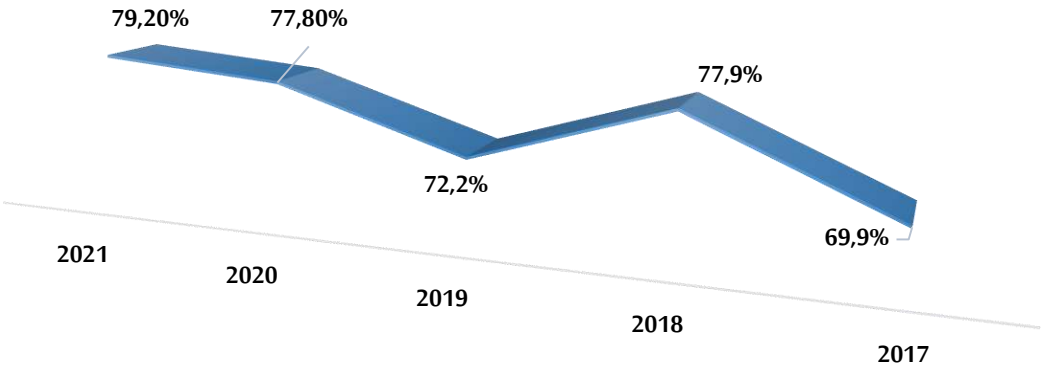

وتراجع مستوى التداين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي نسبيّا في سنة 2021 إلى حدّ 61,20 % مقابل 66,90 % في سنة 2020 وذلك على الرغم من الاحتياجات المالية المتزايدة للاقتصاد سواء لتمويل عجز الميزانيّة أو لإنعاش النشاط الاقتصادي. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى التأخير الحاصل في إبرام اتفاقية جديدة مع صندوق النقد الدولي والتخفيض في الترقيم السيادي لتونس في سنة 2021.

ويبين الرسم البياني التالي تطور عجز الميزانية مع موارد الاقتراض خلال الفترة 2017-2021:

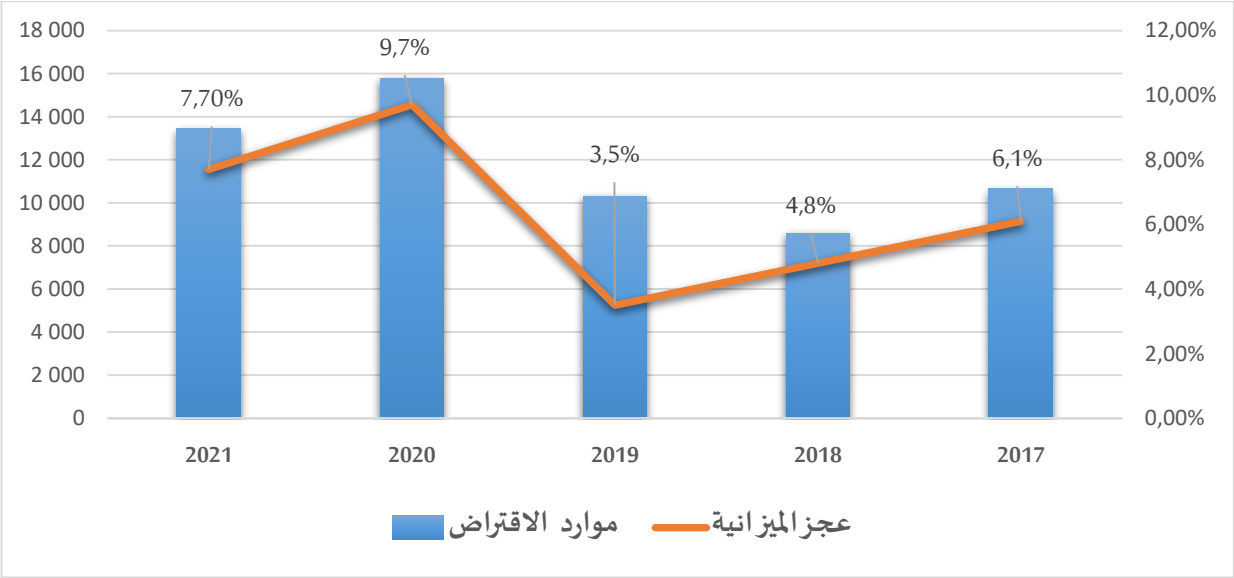

وتوصي المحكمة بضرورة التحكم في عجز الميزانيّة من خلال تدعيم الموارد الذاتيّة للدولة والحدّ من اللجوء لموارد الاقتراض تجنبا لتفاقم المديونيّة العمومية التي أصبحت تشكل خطرا على استدامة المالية العمومية خاصة في ظلّ معدلات نموّ ضعيفة.

14. وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة

[28] البنك المركزي التونسي لسنة 2021

شهد الرّصيد المدين لهذا الحساب تراجعا طفيفا حيث بلغ 10.112,013 م.د في 31 ديسمبر 2021مقابل 10.120,267 م.د في سنة 2020 و10.123,010 م.د في سنة 2019.

وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2021 (10.419,795 م.د) و2020 (11.388,527م.د) و2019 (1.073,285 م.د) و2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 33.622,594م.د.

ولم يتمّ إدراج نتيجة السنة لتصرف سنوات 2020 و2019 و2018 و2017 بهذا الحساب وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفي سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ غلق هذه الميزانيّات تباعا بالقوانين عدد 21 و20 و19 و18 المؤرخة في 5 مارس 2024.

ويمثل هذا الرصيد المدين ما نسبته 88,52 % من جملة موارد ميزانيّة الدولة (الموارد الذاتيّة) المحصّلة لسنة 2021 مقابل 38 % في سنة 2017. ويعكس تفاقم هذا الرّصيد ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل. كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير الموارد الذاتيّة للدولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد والنفقات المنجزة ممّا يترتّب عنه اللجوء المفرط إلى متوفرات الخزينة.

الجزء الثاني: تحليل موارد الدولة وتكاليف الدولة

العنوان الأول: موارد الدولة

تتضمّن التحاليل المتعلّقة بموارد الدّولة لسنة 2021 موارد الميزانيّة وتتضمن الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية والهبات وموارد الخزينة وتتضمن موارد الإقتراض وموارد الخزينة الأخرى.

وبلغت موارد الدولة في سنة 2021 ما قدره 377.763,946 م.د مسجلة زيادة بمبلغ 36.479,170 م.د وبنسبة 10,69 % مقارنة بالتصرف السابق. وتوزعت هذه الموارد بين موارد ميزانية الدّولة بما قيمته 37.983,269 م.د وموارد الخزينة بمبلغ 339.780,678 م.د.

ويبرز الجدول الموالي موارد الدّولة المحصّلة في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020:

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
المداخيل الجبائيّة	27 091 714 820	34 424 259 489	7 332 544 669	27,07
المداخيل غير الجبائيّة	6 027 271 375	3 513 816 984	- 2 513454391	-41,70
الهبات	779 138 888	45 192 139	- 733 946 749	- 94,20
جملة موارد ميزانية الدّولة	**33 898 125 083**	**37 983 268 612**	**4 085 143 529**	**12,05**
جملة موارد الخزينة	**307 386 651 414**	**339 780 677 877**	**32 394 026 463**	**10,54**
موارد الاقتراض الخارجي	4 666 890 664	6 667 446 610	2 000 555 946	42,87
موارد الاقتراض الداخلي	11 126 321 300	6 768 418 160	- 4 357 903 140	- 39,17
موارد الخزينة الأخرى	291 593 439 450	326 344 813 107	34 751 373 657	11,92
جملة موارد الدولة	**341 284 776 497**	**377 763 946 489**	**36 479 169 992**	**10,69**

المحور الأول: تحليل موارد الميزانية

تمّ بمقتضى قانون المالية[29] لسنة 2021 ضبط موارد ميزانية الدولة في حدود 33.109 م.د مسجلة بذلك تراجعا بمبلغ 2.750 م.د وبنسبة 7,67 % مقارنة بسنة 2020. وشملت هذه التقديرات موارد جبائية بما قدره 29.825 م.د وموارد غير جبائية بمبلغ 2.484 م.د وهبات في حدود 800 م.د.

[29] القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020.

وارتفعت هذه التقديرات بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2021 بمبلغ 1.340 م.د لتصل حدّ 34.449 م.د مسجلة بذلك تطورا بما نسبته 4,05 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وشملت هذه الزيادة الموارد الجبائية بما قيمته991 م.د والموارد غير الجبائية بما قيمته 619 م.د حدّ منها التخفيض في الهبات بمبلغ 270 م.د.

وبعد الترفيع في تقديرات كلّ من موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 218,194 م.د والحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 209,013 م.د ترتفع التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى غاية 34.876,208 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الموارد المحصّلة لميزانيّة الدولة في سنة 2021 ما قيمته 37.983,269 م.د متجاوزة بذلك التّقديرات الأوليّة بما قدره 4.874,269 م.د وما نسبته 14,72 %. ونتجت الزيادة الحاصلة في تعبئة موارد ميزانية الدولة مقارنة بالتقديرات الأوليّة عن الزيادة المسجلة في مستوى الموارد الجبائية بمبلغ 4.599,259 م.د فضلا عن نموّ الموارد غير الجبائية بمبلغ 1.029,817 م.د حدّ منها النقص في تعبئة ما كان مقدّرا بعنوان الهبات بما قدره 754,808 م.د.

ويبرز الجدول الموالي موارد ميزانية الدولة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات الأصلية والنهائية:

بالدينار

البنود	تصرف 2021				فارق الإنجازات مقارنة	
	قانون المالية الأصلي	قانون المالية التعديلي	التقديرات النهائية	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية الأصلي	بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	29 825000000	30 816 000 000	30 816 000 000	34 424 259 489	4 599 259 489	3 608 259 489
المداخيل غير الجبائية	2 484 000 000	3 103 000 000	3 103 000 000	3 513 816 984	1 029 816 984	410 816 984
الهبات	800 000 000	530 000 000	530 000 000	45 192 139	- 754 807 861	- 484 807 861
الترفيع في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة[30]	-	-	209 013 233	-	-	- 209 013 233
الترفيع في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	-	218 194 708	-	-	- 218 194 708
جملة موارد ميزانية الدولة	**33 109 000 000**	**34 449 000 000**	**34 876 207 941**	**37 983 268 612**	**4 874 268 612**	**3 107 060 671**

ومقارنة بإنجازات سنة 2020 شهدت موارد ميزانية الدولة المحصلة خلال سنة 2021 ارتفاعا بمبلغ 4.085,144 م.د وبنسبة 12,05% مقابل تراجع بمبلغ 454,334 م.د وبنسبة 1,32% في التصرّف السّابق. ويرجع هذا النمو إلى

تطور كلّ من الموارد الجبائية بمبلغ 7.332,545 م.د وبنسبة 27,07 % حدّ منه تقلص الموارد غير الجبائية بمبلغ 2.513,454 م.د وبنسبة 41,70 % والهبات بمبلغ 733,947 م.د وبنسبة 94,20 %.

ويتضمن الجدول الموالي موارد ميزانية الدولة المحصلة في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020:

بالدّينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
المداخيل الجبائيّة	27 091 714 820	34 424 259 489	7 332 544 669	**27 ,07**
(نسبة الضغط الجبائي) % [31]	22,7	23,3		
المداخيل غير الجبائيّة	6 027 271 375	3 513 816 984	- 2 513 454 391	-41,70
الهبات	779 138 888	45 192 139	- 733 946 749	-94,20
جملة موارد ميز انية الدّولة	**33 898 125 083**	**37 983 268 612**	**4 085 143 529**	**12,05**

وساهمت الإجراءات الجبائية التي تمّ إقرارها بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 في تطور الموارد الجبائية بما بقيمته 7.332,545 م.د. ويعود ذلك أساسا إلى إقرار حزمة من المعاليم والأداءات الجديدة على الأفراد والمؤسسات، على غرار الترفيع في المعلوم على المشروبات الكحولية [32] والمعاليم على المواد الطاقية [33]والسكر [34]علاوة على فرض أداء على ألعاب الرهان والحظ عبر الأنترنات[35].

وحسب الحصص تأتت موارد ميزانية الدولة المحصلة في سنة 2021 من موارد جبائية بنسبة 90,63 % وموارد غير جبائية بنسبة 9,25 % وهبات بنسبة 0,12 % وعلى هذا الأساس، بلغ الضغط الجبائي مستوى23,30 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 22,70 % في 2020.

ويوضح الرسم البياني الموالي تطور موارد الميزانية والموارد الجبائية وغير الجبائية (بحساب م.د) خلال الفترة 2017-2021:[36]

[31] التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2022 ص 60.

[32] الفصل 20 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021.

[33] الفصل 38 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021.

[34] الفصل 23 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021.

[35] الفصل 24 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021.

[36] تم معالجة المعطيات من 2017 الى 2019.

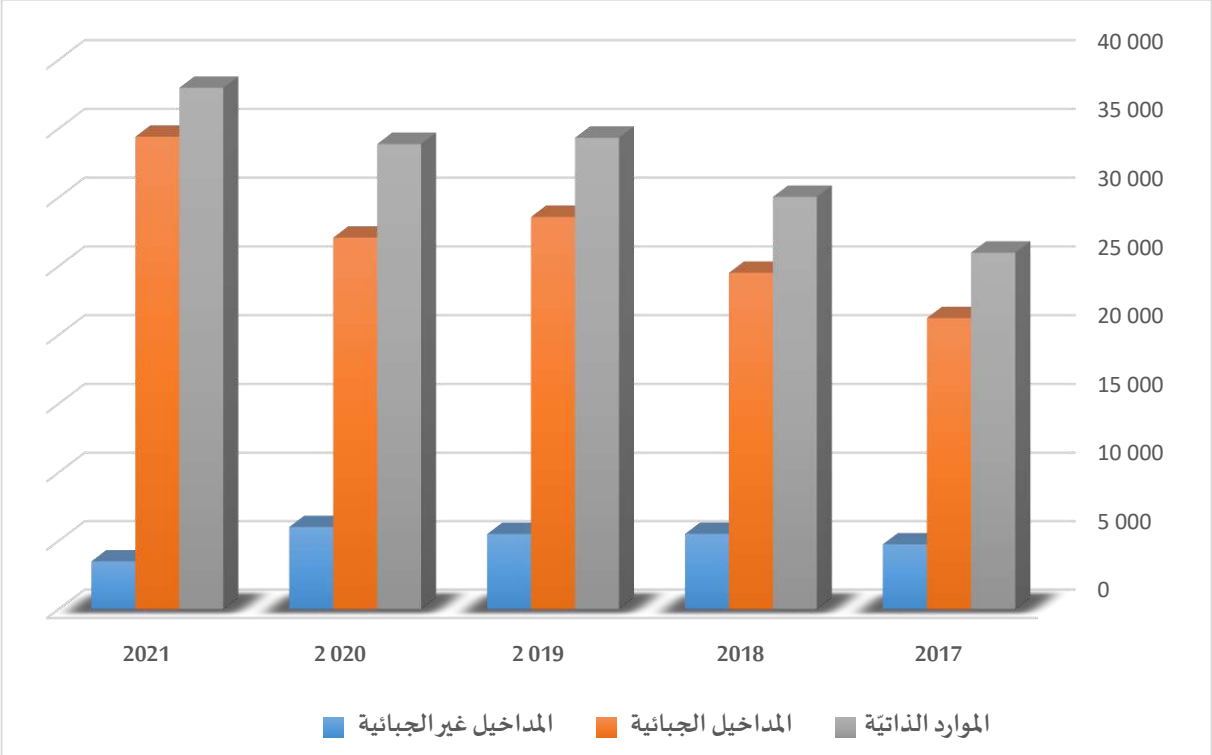

أولا: المداخيل الجبائية

حددت التقديرات الأولية بعنوان المداخيل الجبائية لسنة 2021 بما قيمته 29.825 م.د أي بنقص بمبلغ 1.934 م.د وبنسبة 6,09 % مقارنة بسنة 2020. وتوزعت التقديرات على كل من الضرائب المباشرة بمبلغ 12.905 م.د والضرائب غير المباشرة بمبلغ 16.920 م.د.

وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بمبلغ قدره 991م.د لتبلغ التقديرات النهائية 30.816 م.د. وذلك بعد الترفيع في تقديرات الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بما قيمته 309 م.د والأداءات غير المباشرة بما قدره 682 م.د.

وتمّ تحصيل موارد بهذا العنوان خلال سنة 2021 بقيمة 34.424,259 م.د مقابل 27.091,715 م.د في سنة 2020 أي بتطور بمبلغ 7.332,545 م.د وبنسبة 27,07 %. ويعزى التطور المسجل بعنوان الموارد الجبائية في سنة 2021 إلى تحسن كلّ من مردود الأداءات غير المباشرة بنسبة 44,83 % (+ 6.736,648 م.د) والأداءات المباشرة المستوجبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنسبة 4,94 %(+ 595,896 م.د).

ويبرز الرسم البياني الموالي تركيبة المداخيل الجبائية في سنة 2021:

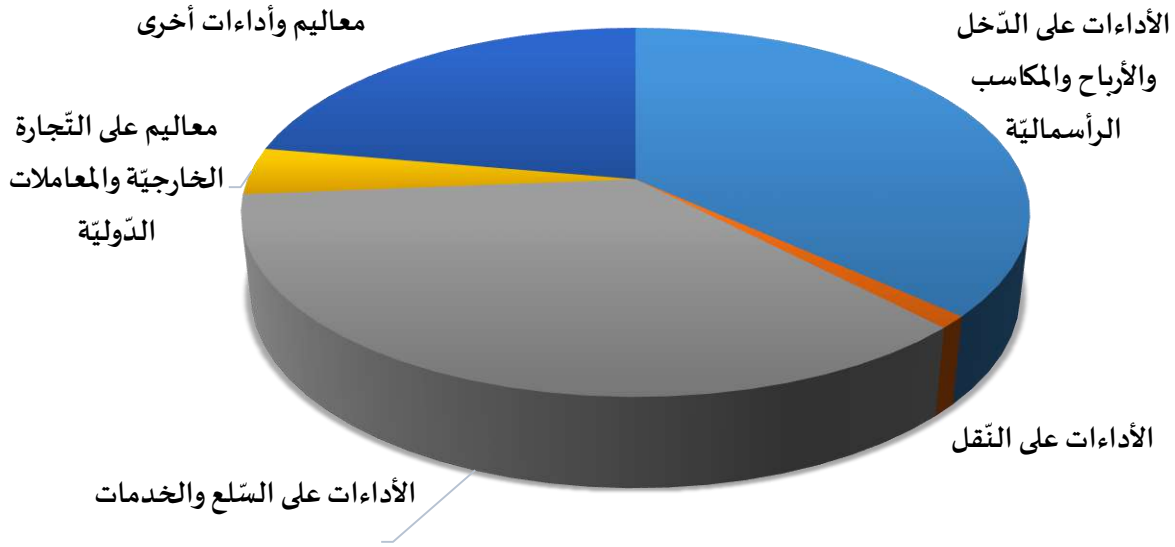

وتأتت الموارد الجبائية في سنة 2021 مثلما يبينه الرسم البياني أساسا من الأداء على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والأداءات على السلع والخدمات بنسبة 72,60 % ومن المعاليم والأداءات الأخرى بنسبة 22,2 %. وتراجعت حصة المداخيل بعنوان الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية من جملة المداخيل الجبائية في سنة 2021 إلى 36,78 % مقابل 44,54 % في سنة 2020 (44,22 % في سنة 2019).

ويتضمّن الجدول الموالي المداخيل الجبائية المحصّلة في سنة 2021 مقارنة بتقديرات السنة وبمقابيض سنة 2020:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2021/2020	
	2021	2020	2021		القيمة	النسبة (%)
الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	**13 214 000 000**	**12 065 748 781**	**12 661 645 687**	**- 552 354 313**	**595 896 906**	**4,94**
الأداءات على النقل	323 000 000	285 002 975	371 140 689	48 140 689	86 137 714	30,22
الأداءات على السّلع والخدمات	12 512 000 000	10 401 119 755	12 332 208 674	- 179 791 326	1 931 088 919	18,57
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 343 000 000	1 228 387 717	1 420 031 937	77 031 937	191 644 220	15,60
معاليم وأداءات أخرى	3 424 000 000	3 111 455 592	7 639 232 502	4 215 232 502	4 527 776 910	145,52
جملة المداخيل الجبائيّة	**30 816 000 000**	**27 091 714 820**	**34 424 259 489**	**3 608 259 489**	**7 332 544 669**	**27,07**

أ. الضرائب المباشرة: الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة

ضبطت التقديرات الأولية المتعلقة بالضرائب المباشرة لسنة 2021 بمبلغ 12.905 م.د وشملت موارد الضريبة على الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 9.762 م.د والموارد المتأتية من الضريبة على الشركات بمبلغ 3.143 م.د.

وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ 13.214 م.د أي بزيادة قدرها 309م.د ونسبتها 2.39 %. وشمل الترفيع في التقديرات الضريبة على الشركات بمبلغ 561 م.د حدّ منه التخفيض في تقديرات الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 252م.د.

أمّا على مستوى الإنجاز فقد بلغت المداخيل المتأتية من الأداءات على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية في سنة 2021 ما قدره 12.661,646 م.د أي بنسبة تحصيل قدرها 98,11 % مقارنة بالتقديرات الأولية. ومقارنة بالتصرف السابق سجلت هذه الموارد تطورا خلال سنة 2021 بمبلغ 595,897 م.د وبنسبة 4,94 % مقابل تراجع بمبلغ 579,149 م.د وبنسبة 4,58 % في سنة 2020.

ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة التي تمّ تحصيلها لفائدة ميزانية الدولة بين سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	9 273 880 799	9 345 978 295	72 097 496	0,78
الضريبة على الشّركات	2 791 867 982	3 315 667 392	523 799 410	18,76
جملة الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	**12 065 748 781**	**12 661 645 687**	**595 896 906**	**4,94**

أ.1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

حدّدت التقديرات الأولية بعنوان الضريبة على الأشخاص الطبيعيين في سنة 2021 بمبلغ 9.762 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 بنسبة 2,58 % لتبلغ التقديرات النهائية بعنوانها حدّ 9.510 م.د

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق سجلت هذه الموارد زيادة بمبلغ 72,097 م. د وبنسبة 0,78 %. وتأتت هذه الزيادة من تطور المداخيل بعنوان الضريبة على الأجور في علاقة مع تفعيل الإتفاقيات والزيادات القطاعية المتأتية من الزيادات في المرتبات والأجور والجرايات والإرادات بما قدره 634,618 م. د[37] وما نسبته 10,92 %،وذلك مع تحسن الأرباح الصناعية والتجارية بمبلغ 22,385 م.د وبنسبة 13,08 % وارتفاع المداخيل العقارية بما قيمته 10,497 م.د

[37] مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021 ص 17.

ونسبته 12,09 % حدّ منه تراجع ملحوظ في المداخيل بعنوان التسبقات على الصفقات العمومية بمبلغ 474,298 م.د وبنسبة 66,26 %.

وعلى غرار السنوات السابقة استأثرت المداخيل الجبائية بعنوان المرتبات والأجور والجرايات والإرادات العمرية في سنة 2021 بالحصة الأوفر ضمن هيكلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بما نسبته 68,99 % مقابل 62,68 % في سنة 2020.

ويبين الجدول الموالي هيكلة المداخيل المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
المرتبات و الأجور و الجرايات و الإيرادات العمريّة	5 812 847 414	6 447 465 714	634 618 300	10,92
مكافأة، عمولة، وساطة، أجور ظرفية وأكرية..	623 096 802	565 456 893	- 57 639 909	- 9,25
فوائد الايداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	339 497 957	329 654 955	- 9 843 002	- 2,90
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الأموال المنقولة	847 991 596	840 588 317	- 7 403 279	- 0,87
اتاوات لغير المقيمين	67 474 191*	54 475 281	- 12 998 910	-19,27
تسبقات على موارد الاستهلاك الموردة	275 290*	281 564	6 274	2,28
تسبقات على الصفقات العموميّة: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 د.ت	715 832 041	241 534 306	- 474 297 735	- 66,26
الأرباح الصّناعيّة و التّجاريّة	171 193 696	193 578 391	22 384 695	13,08
أرباح المهن غير التّجاريّة	116 652 636	107 376 853	- 9 275 783	- 7,95
الضريبة التقديرية	52 546 306*	71 038 139	18 491 833	35,19
أرباح الاستغلال الفلاحي والصيد البحري	39 145 842*	40 105 322	959 480	2,45
المداخيل العقاريّة	86 845 779	97 343 083	10 497 304	12,09
ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين	400 481 249*	357 079 477	-43 401 772	- 10,84
جملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	**9 273 880 799**	**9 345 978 295**	**72 097 496**	**0,78**
*تمت معالجة مبالغ سنة 2020 بهدف المقارنة.				

أ.2. الضريبة على الشّركات

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان الضريبة على الشركات بما قيمته 3.143 م.د تعلقت 77,09 % منها بتقديرات الموارد المستخلصة من الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية في حين مثلت حصة الضرائب على الشركات البترولية ما نسبته 22,91 %. وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ 3.704 م.د.

وتمّ تحصيلها إلى غاية 3.315,667 م.د مسجلة ارتفاعا بمبلغ 523,799 م.د وبنسبة 18,76 % مقابل تراجع بقيمة 746,742 م.د وبنسبة 21,10 % في سنة 2020.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات في سنة 2021مقارنة بسنة2020 :

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الضرائب على أرباح الشركات البترولية	509 480 646	799 540 828	290 060 182	56,93
الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	1 692 491 139*	1 848 854 395	156 363 256	9,24
سبقات على الصفقات العمومية: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 د.ت	49 498 521	41 660 457	- 7 838 064	- 15,83
تسبقات على مواد الإستهلاك الموردة	285 234 776	345 368 069	60 133 293	21,08
مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة و أكرية	764 462	3 029 608	2 265 146	296,31
مداخيل الأوراق الماليّة و رؤوس الاموال المنقولة	48 569 311	52 684 621	4 115 310	8,47
الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين	4 625 259	25 786 728	21 161 469	457,52
المداخيل العقاريّة	304 046	1 179 137	875 091	287,82
آداءات أخرى على الشركات	200 899 822*	197 563 549	- 3 336 273	- 1,66
جملة الضريبة على الشّركات	**2 791 867 982**	**3 315 667 392**	**523 799 410**	**18,76**
*تمت معالجة مبالغ 2020 بغاية المقارنة.				

ففي ما يتعلق بالضريبة على الشركات البترولية بلغت الموارد المحصلة 799,541 م.د أي بزيادة بمبلغ 290,060 م.د وبنسبة 56,93 % مقارنة بالتصرف السابق. وتأتت هذه الزيادة أساسا نتيجة الارتفاع الملحوظ لمعدل سعر برميل النفط الذي تطور من 41,7 دولار في سنة 2020 إلى 70,7 دولار[38] في سنة 2021.

أمّا في خصوص الضريبة على أرباح الشركات غير البترولية، فقد تمّ تحصيل موارد بعنوانها في حدود 1.848,854 م.د مسجلة ارتفاعا بمبلغ 156,363 م.د وبنسبة 9,24 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعزى التطور المسجل في تعبئة هذه الموارد في جانب منه إلى المداخيل المسجلة بعنوان بند "الخصم من المورد قيمة أكثر من 1000 دينار 15 % IS" [39] وقد تم بمقتضى الفصل 14 من القانون عدد 46 لسنة 2020 المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021 مراجعة نسب الضريبة على الشركات وضبطها في حدود نسبة 15% وبلغت المردود المالي لهذا الاجراء ما قدره 430,446 م.د.

[38] التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2021 ص 66.

[39] مراسلة صادرة من المدير العام للمحاسبة العمومية والإستخلاص إلى المدير العام لمركز الإعلامية بوزارة المالية بتاريخ 03 فيفري 2021.

ب- الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى

بلغت التقديرات الأولية لقانون المالية لسنة 2021 بعنوان الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى ما قيمته 16.920 م.د. وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتبلغ التقديرات النهائية 17.602 م.د.

وناهزت المقابيض المحصلة بهذا العنوان في سنة 2021 ما قيمته 21.762,614 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 128,62 % مقارنة بالتقديرات الأولية و123,64 % مقارنة بالتقديرات النهائية.

ويبين الجدول الموالي تطوّر حجم الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى خلال سنة 2021 مقارنة بالتقديرات النّهائيّة وبالتصرف السابق:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2021	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الأداءات على النقل	323 000 000	285 002 975	371 140 689	86 137 714	30,22
الأداءات على السّلع والخدمات	12 512 000 000	10 401 119 755	12 332 208 674	1 931 088 919	18,57
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 343 000 000	1 228 387 717	1 420 031 937	191 644 220	15,60
معاليم وأداءات أخرى	3 424000000	3 111 455 592	7 639 232 502	4 527 776 910	145,52
المجموع	**17 602 000 000**	**15 025 966 039**	**21 762 613 802**	**6 736 647 763**	**44,83**

ومقارنة بسنة 2020 شهدت الاستخلاصات بعنوان الضرائب غير المباشرة والمعاليم والأداءات الأخرى تطورا بمبلغ 6.736,648 م.د ونسبة 44,83% . وذلك أساسا نتيجة ارتفاع المداخيل بعنوان معاليم وأداءات أخرى بمبلغ 4.527,777 م.د وبنسبة 145,52 % وموارد الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 1.931,089 م.د وبنسبة 18,57 %.كما تجدر الإشارة إلى أن التطور في المعاليم والأداءات الأخرى يرجع بالأساس إلى المبالغ الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة والتي حققت مداخيل تساوي6.238,398 م.د في سنة 2021 مقابل 1.989,213 في سنة 2020.

ب.1. الأداءات على النقل

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان الأداءات على النقل في حدود 335 م.د وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 323 م.د. وتمّ تحصيل موارد بعنوانها بما قيمته 371,141 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 110,79 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

وشهدت المداخيل بعنوان الأداءات على النقل تطورا بما قيمته 86,138 م.د وما نسبته 30,22 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق. ويعزى هذا التطور خلال سنة 2021 أساسا إلى ارتفاع الموارد المستخلصة بعنوان المعاليم على نقل العقارات المنقولة، التي تمثل نسبة 86,24 % من مجموع الأداءات على النقل، بمبلغ 74,373 م.د وبنسبة 30,27 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات على النُّقل خلال سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
معاليم على نقل العقارات المنقولة	245 683 216	320 056 232	74 373 016	30,27
معاليم على نقل الممتلكات	3 486 392	4 248 391	761 999	21,86
حصص التسجيل العقاري	35 833 367	46 836 066	11 002 699	30,71
جملة الأداءات على النقل	**285 002 975**	**371 140 689**	**86 137 714**	**30,22**

ب.2. الأداءات على السلع والخدمات

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 11.608 م.د. وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بمبلغ 904 م.د لتبلغ التقديرات النهائية 12.512 م.د وتأتت هذه الزيادة من الترفيع في تقديرات الأداءات على القيمة المضافة بمبلغ 1.147 م.د حدّ منه التخفيض في تقديرات المعلوم على الاستهلاك بمبلغ 0,245 م.د. وتمّ في شأنها استخلاص مبالغ جملية بقيمة 12.332,209 م.د أي بنسبة إنجاز تعادل 106,24 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

وتطوّرت هذه الاستخلاصات بمبلغ 1.931,089 م.د وبنسبة 18,57 مقابل تراجع بمبلغ 586,810 م.د وبنسبة 5,34 % في سنة 2020.

ويوضح الجدول التالي تطوّر حجم الأداءات على السلع والخدمات بين سنة 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة(%)
الأداء على القيمة المضافة	7 202 113 275	8 765 754 402	1 563 641 127	21,71
المعلوم على الاستهلاك	2 887 704 370	3 201 759 013	314 054 643	10,88
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	311 302 110	364 695 259	53 393 149	17,15
جملة الأداءات على السّلع والخدمات	**10 401 119 755**	**12 332 208 674**	**1 931 088 919**	**18,57**

ب.1.2. الأداء على القيمة المضافة

ضبطت التقديرات الأولية للمداخيل المتأتية من الأداء على القيمة المضافة في حدود 7.553 م.د توزعت على كل من النظام الديواني بما قيمته 3.766 م.د والنظام الداخلي بما قدره 3.787 م.د وتم الزيادة في تقديراتها النهائية لتبلغ 8.700 م.د.

وبلغت الإنجازات بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2021 ما قدره 8.765,754 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بالتقديرات الأولية بمبلغ 1.212,754 م.د وبنسبة 16,05 %. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق تطور مردود الأداء على القيمة المضافة في سنة 2021 بمبلغ 1.563,641 م.د ونسبة 21,71 %مقابل تراجع قدره 595,934 م.د ونسبته 7,64 % في سنة 2020.

ويفسر التطور المسجل بعنوان الأداء على القيمة المضافة أساسا بتطور مردود الإستخلاص بالنظام الداخلي بنسبة 25,20 % باعتبار انخفاض نسق استرجاع فائض الأداء ب 304 م.د وذلك إلى موفى شهر أكتوبر 2021[40]، فضلا عن تحسن مردود الاستخلاصات بالنظام الديواني بنسبة 18,11 % وذلك في علاقة بتطور الواردات خلال سنة 2021 بنسبة 22,2 % [41].

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الموارد بعنوان الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الأداء على القيمة المضافة : نظام ديواني	3 545 250 619	4 187 390 105	642 139 486	18,11
الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي	3 656 862 656	4 578 364 297	921 501 641	25,20
جملة الأداء على القيمة المضافة	**7 202 113 275**	**8 765 754 402**	**1 563 641 127**	**21,71**

ب.2.2. المعلوم على الاستهلاك

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2021 ضبط التقديرات الأولية بعنوان المعلوم على الإستهلاك بما قدره 3.711 م.د وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 تحديد التقديرات النهائية في حدود 3.466 م.د. وذلك بعد التخفيض في تقديرات النظام الديواني بمبلغ 291 م.د وبنسبة 13,54 % حد منها الترفيع الطفيف في تقديرات النظام الداخلي بنسبة 2,94 %.

وعلى مستوى الإنجاز بلغت الموارد الجمليّة المحصّلة في سنة 2021 ما قيمته 3.201,759 م.د محققة بذلك نسبة إنجاز في حدود 92,38 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة. ومقارنة بالتصرف السابق، سجلت الموارد المتأتية من المعلوم على الاستهلاك خلال سنة 2021 زيادة بمبلغ 314,055 م.د وبنسبة 10,88%.

[40] ص 12 من تقرير حول مشروع ميزانية 2022.

[41] ص 14 من تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

وتأتت الزيادة المسجلة في مداخيل المعلوم على الاستهلاك أساسا من نمو المداخيل بعنوان المعلوم على الإستهلاك عند الإقتناء محليا[42] بمبلغ 257,249 م.د وبنسبة 20,56 % وذلك بعد الترفيع في معلوم الاستهلاك الموظف على بعض المنتوجات على غرار معلوم المشروبات الكحولية وبعض منتجات التبغ والمنتوجات الطاقية والسكر.

وبلغت الموارد التي تمّ تحقيقها بعنوان المعلوم على الاستهلاك في موفى شهر ديسمبر2021 ما قيمته 96 م. وذلك في علاقة مع زيادة في عدد السيارات السياحية الموردة[43] بنسبة 37,44 %.

ويبين الجدول الموالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
المعلوم على الاستهلاك: نظام ديواني	1 636 432 932	1 693 238 478	56 805 546	3,47
المعلوم على الاستهلاك: نظام داخلي	1 251 271 438	1 508 520 535	257 249 097	20,56
جملة المعلوم على الاستهلاك	**2 887 704 370**	**3 201 759 013**	**314 054 643**	**10,88**

ب.3. الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة

ضبطت التقديرات الأولية بعنوان الأداءات والمعاليم الديوانية في حدود 1.303 م.د مقابل 1.521 م.د في سنة 2020 وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ التقديرات النهائيّة حدّ 1.343 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها 1.420,032 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 117,032 م مقارنة بالتقديرات الأوليّة وبنسبة 15,60 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق. وتأتت الزيادة في المداخيل التي تمّ تحصيلها بهذا العنوان أساسا من ارتفاع قيمة الواردات بالنظام العام دون الطاقة بنسبة 22,8 %.[44]

ويبرز الجدول التالي تطوّر المعاليم الديوانيّة خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
المعاليم الديوانيّة	986 754 437	1 138 421 969	151 667 532	15,37
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد	219 440 229	249 929 973	30 489 744	13,89
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير	22 193 051	31 679 995	9 486 944	42,75
جملة الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	**1 228 387 717**	**1 420 031 937**	**191 644 220**	**15,60**

[42] معلوم الاستهلاك على التبغ والوقيد نظام داخلي والمشروبات الكحولية ....

[43] ص 20 من التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة إلى موفى السداسي الثاني من سنة 2021.

[44] ص 8 مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

ب.4. أداءات ومعاليم أخرى

بلغت التقديرات الأوليّة بعنوان المعاليم والأداءات الأخرى لسنة 2021 ما قيمته 3.674 م.د. وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ 3.424 م.د. وتمّ في شأنها استخلاص ما قيمته 7.639,233 م.د مسجلة تطورا بمبلغ 4.527,777 م.د وبنسبة 145,52 % مقارنة بالتصرف السابق.

ويعزى هذا النمو أساسا إلى الارتفاع في المداخيل الجبائية الموظفة بالحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 4.249,185 م.د، في المقابل تدعمت حصتها التي مثلت خلال سنة 2021 ما نسبته 81,66 % بعد أن كانت تمثل 63 % في سنة 2020.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
معاليم الطابع الجبائي	446 018 292	501 162 049	55 143 757	12,36
معاليم على العقود والمبادلات	223 264 740	265 847 043	42 582 303	19,07
معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	1 608 417	2 196 951	588 534	36,59
المعلوم الوحيد على التّأمينات	208 448 040	228 141 054	19 693 014	9,45
خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	215 357 554	355 706 746	140 349 192	65,17
أداءات أخرى	27 545 570	47 780 947	20 235 377	73,46
مداخيل جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	1 989 212 979	6 238 397 712	4 249 184 733	213,61
جملة أداءات ومعاليم أخرى	**3 111 455 592**	**7 639 232 502**	**4 527 776 910**	**145,52**

ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان المداخيل غير الجبائية في حدود 2.484 م.د وبلغت التقديرات النهائية ما قيمته 3.103 م.د وذلك بعد الترفيع أساسا في تقديرات مداخيل الملكية بما قدره 541 م.د ومانسبته 30,38 %. وتمّ تحصيلها إلى غاية 3.513,817 م.د مسجلة بذلك نمو بما قيمته 410,817 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية وتراجعا ملحوظا مقارنة بإنجازات التصرف السابق بمبلغ 2.513,454 م.د وبنسبة 41,70 % مقابل نموّ بمبلغ 510,991 م.د وبنسبة 9,26 % في سنة 2020.

ويفسر التراجع في تحصيل المداخيل بهذا العنوان في سنة 2021 بانخفاض المداخيل غير الجبائية الأخرى بمبلغ 3.060,904 م.د وبنسبة 74,69 % حدّ منه ارتفاع كلّ من مداخيل الملكية ومداخيل مبيعات السلع والخدمات ومداخيل الخطايا والعقوبات والمصادرات، على التوالي، بنسبة 30,65 %و9,72 % و8,36 %.

ويبين الجدول التالي الموارد المستخلصة بعنوان المداخيل غير الجبائية لسنة 2021مقارنة بتقديرات السّنة وبسنة 2020:

بالدينار

البنود	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق بين إنجازات 2021/2020	
	2021	2020	2021		القيمة	النسبة (%)
مداخيل الملكيّة	2 212 000 000	1 729 634 274	2 259 746 014	47 746 014	530 111 740	30,65
مبيعات سلع وخدمات	8 000 000	47 758 587	52 400 998	44 400 998	4 642 411	9,72
خطايا وعقوبات ومصادرات	192 000 000	151 786 727	164 481 717	27 518 283 -	12 694 990	8,36
مداخيل غير جبائيّة أخرى	691 000 000	4 098 091 787	1 037 188 255	346 188 255	3 060 903 532 -	74,69 -
جملة المداخيل غير الجبائيّة	**3 103 000 000**	**6 027 271 375**	**3 513 816 984**	**410 816 984**	**2 513 454 391 -**	**41,70 -**

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر المداخيل غير الجبائيّة (بحساب م.د) وحصّتها خلال الفترة من 2017إلى 2021:

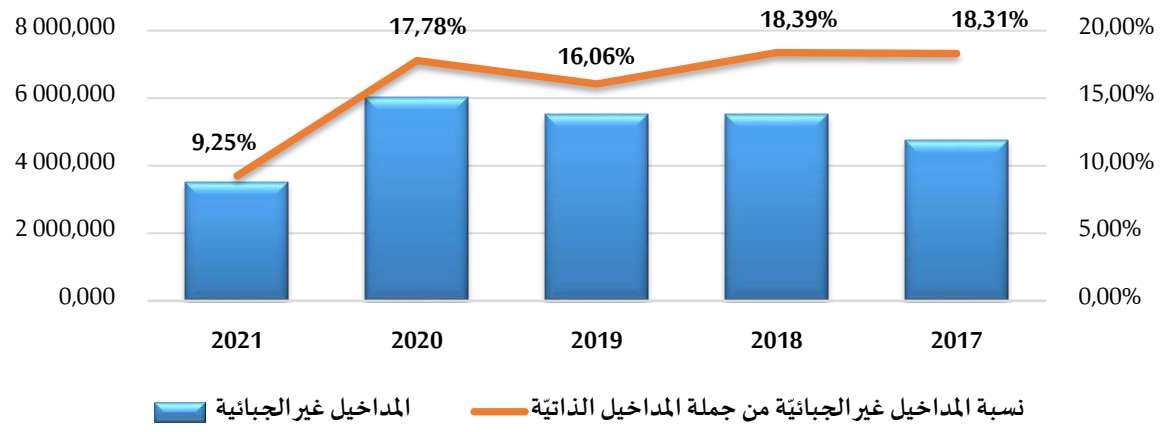

أ. مداخيل الملكية

ضبطت التقديرات الأولية لقانون المالية بعنوان مداخيل الملكية لسنة 2021 في حدود 1.671 م.د وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتبلغ التقديرات النهائية 2.212 م.د أي بزيادة قدرها 541 م.د ونتجت بالأساس عن النمو المنتظر في مداخيل الأتاوات والأكرية بما قيمته 473 م.د وما نسبته 63,75 %.

وبلغت الموارد المحصلة بهذا العنوان خلال سنة 2021، ما قدره 2.259,746 م.د مسجلة بذلك تطورا بقيمة 530,112 م.د وبنسبة 30,65 %، مقارنة بالتصرف السابق، مقابل تراجع بقيمة 399,581 م.د وبنسبة 18,77 % في سنة 2020.

ويبرز الرسم البياني الموالي تقديرات وإنجازات الموارد بعنوان مداخيل الملكية لسنة 2021:

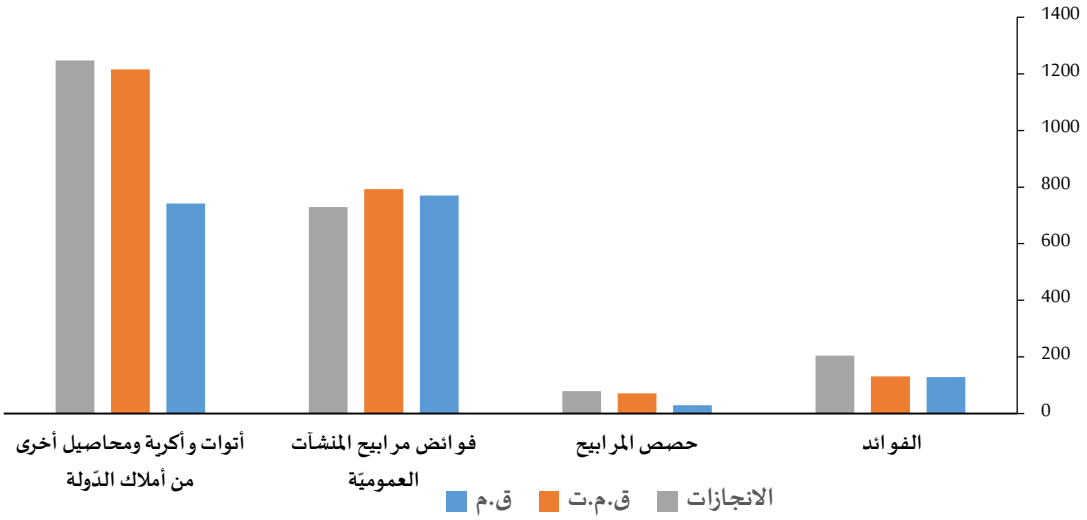

ويرجع هذا النمو إلى المفعول المزدوج لارتفاع المداخيل المتأتية من الأتاوات والأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة بنسبة 86,44 %، مقابل تراجعها بنسبة 28,65 % في سنة 2020، وارتفاع المداخيل بعنوان الفوائد بقيمة 74,999 م.د ونسبة 57,78 % حد منه التراجع في مداخيل حصص المرابيح بمبلغ 110,781 م.د ونسبة 58,33 %

ويبين الجدول الموالي الفارق بين الانجازات بعنوان مداخيل الملكية خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الفوائد	129 799 936	204 798 459	74 998 523	57,78
حصص المرابيح	189 930 948	79 149 664	110 781 284 -	58,33 -
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	741 156 251	729 004 337	12 151 914 -	1,64 -
أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة	668 747 139	1 246 793 554	415 578 046	86,44
جملة مداخيل الملكيّة	**1 729 634 274**	**2 259 746 014**	**530 111 740**	**30**,65

أ.1. الفوائد

حددت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان الفوائد بمبلغ 129 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصل حدّ 132 م.د. وبلغت الإنجازات ما قيمته 204,798 م.د أي بنسبة إنجاز تساوي 155,15 % بالمقارنة مع التقديرات النهائية. ومقارنة بإنجازات سنة 2020 شهد مردود الفوائد نموّا بما قيمته 74,999 م.د وما نسبته 57,78 %.

ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد التي تمّ تحصيلها بعنوان الفوائد بين سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الانجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
مرابيح الخزينة فوائد السندات المضمونة	151 14 203	828 14 173	- 29 324	- 0,21
إستخلاص فوائد القروض	812 48 932	130 81 868	319 32 935	67,31
فوائد القروض الموثوقة برهن	387 615	272 456	- 115 159	- 29,71
فوائض صكوك بدون رصيد	224 143	181 693	- 42 451	- 18,94
مداخيل مالية أخرى	891 327	94 726	- 796 601	- 89,37
مرابيح الخزينة نتيجة تحويل العملة	0	205	205	-
مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة	887 65 160	420 108 207	534 43 046	66,06
مجموع الفوائد	**936 129 799**	**458 204 798**	**523 74 998**	**57,78**

ونتج هذا النمّو في سنة 2021 أساسا عن الزيادة في مردود كلّ من مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة بمبلغ 43.046,534 م.د وبنسبة 66,06 % وإستخلاص فوائد القروض بمبلغ 32.935,319 م.د وبنسبة 67,31 % حدّ منه تراجع المداخيل المالية الأخرى (- 796,601 م.د) وفوائد القروض الموثوقة برهن (-115,159 م.د) بالإضافة إلى تراجع فوائض الصكوك بدون رصيد (- 42,451 م.د) ومرابيح الخزينة المتأتية من فوائد السندات المضمونة (- 29,324 م.د).

أ.2. حصص المرابيح

ضبطت التقديرات الأولية لموارد حصص المرابيح بمبلغ قدره 30 م.د وتمّ الترفيع فيه بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتبلغ ما قيمته 72,100 م.د. وذلك بعد الترفيع في تقديرات حصص المرابيح على الشركات غير البترولية بمبلغ 42,700 م.د لتضبط في حدود 67,700 م.د.

وقياسا بإنجازات التصرف السابق سجلت العائدات بهذا العنوان تراجعا بمبلغ 110,781 م.د وبنسبة 58,33 %. ويعزى هذا النقص في تحصيل المداخيل إلى تدهور مردود حصص المرابيح على الشركات غير البترولية بما قيمته 142,098 م.د وما نسبته 96,99 % (مقابل ارتفاعها بنسبة 193,14 % في 2020) حدّ منه تطور مردود حصص مرابيح الشركات البترولية بمبلغ 31,316 م.د وبنسبة 72,11 % (مقابل تراجعها بقيمة 254,204 م.د وبنسبة 85,41 % في سنة 2020).

ويبرز الجدول التالي الفارق بين الانجازات بعنوان حصص المرابيح خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
حصص المرابيح على الشّركات البتروليّة	43 429 948	74 746 328	31 316 380	72,11
حصص المرابيح على الشّركات غير البتروليّة	146 501 000	4 403 336	- 142 097 664	- 96,99
جملة حصص المرابيح	**189 930 948**	**79 149 664**	**- 110 781 284**	**- 58,33**

أ.3. فوائض مرابيح المنشآت العموميّة

ضبط قانون المالية لسنة 2021 التقديرات الأولية لفوائض مرابيح المنشآت العمومية بمبلغ 770 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 792,900 م.د. وناهزت المداخيل التي تمّ تحصيلها في سنة 2021 بهذا العنوان ما قيمته 729,004 م.د مقابل 741,156 م.د في سنة 2020 مسجلة بذلك تراجعا بمبلغ 12,152 م.د وبنسبة 1,64 %.

ويفسر هذا الانخفاض بتراجع حصة الدولة من مرابيح البنك المركزي بقيمة 136,452 م.د وبنسبة 19,38 % حدّ منه الزيادة في مرابيح المنشآت العمومية الصناعية والتجارية غير البترولية بأكثر من ثلاث مرات لتبلغ 161,300 م.د مقابل 37 م.د في سنة 2020.

ويبين الجدول التّالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة خلال سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
مرابيح البنك المركزي	704 156 251	567 704 337	- 136 451 914	- 19,38
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البتروليّة	37 000 000	161 300 000	124 300 000	335,95
جملة فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	**741 156 251**	**729 004 337**	**- 12 151 914**	**- 1,64**

وساهم التخفيض في نسبة الفائدة الرئيسية من قبل البنك المركزي الذي تم انتهاجه منذ شهر سبتمبر من سنة 2020 وتم الإبقاء عليها في مستوى 6,25 %[45] على مدار كامل سنة 2021 بعد أن كانت نسبتها 7,75 % في 29 فيفري 2020 ،في تراجع مرابيح البنك المركزي في سنة 2021. وكان ذلك بالتوازي مع التسهيلات التي تم منحها بصفة إستثنائية لفائدة الخزينة العامة للبلاد التونسية بمبلغ 2.810 م.د، دون توظيف فوائد طبقا لأحكام الفصل 5 من

[45] إحصائيات مالية منشورة بالموقع الرسمي للبنك المركزي التونسي.

قانون المالية التعديلي لسنة 2020. وقد تمّ تخصيص هذه الأموال لتغطية جزء من عجز ميزانية الدولة لسنة 2020 الناجم عن تداعيات وباء كوفيد.

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر فوائض مرابيح المنشآت العموميّة (بحساب م.د) خلال الفترة من 2017 إلى 2021:

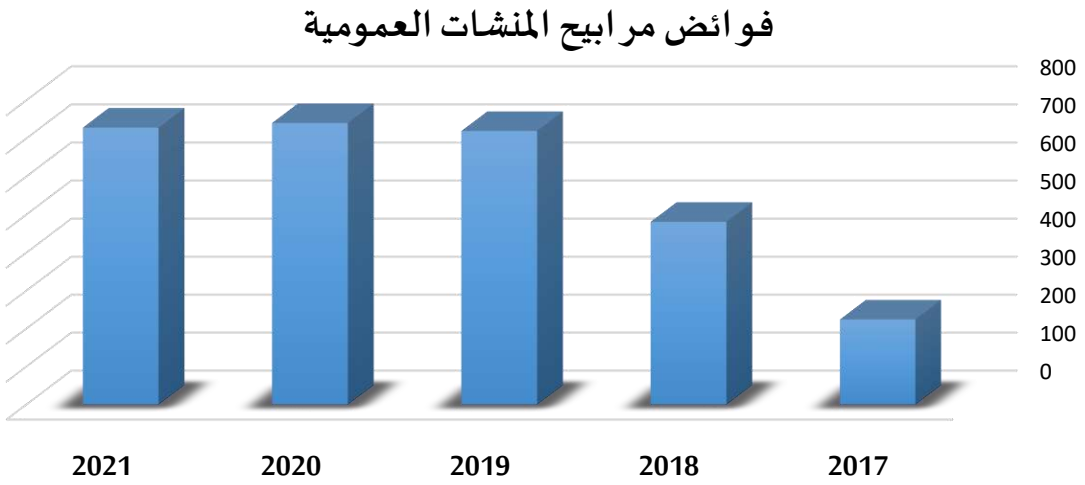

أ.4. أتاوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة

بلغت التقديرات الأولية للمداخيل بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة 742 م.د وتم الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ التقديرات النهائية 1.215 م.د أي بزيادة بمبلغ 473 م.د. وتمّ تحصيل مداخيل بعنوانها في حدود 1.246,794 م.د أي بنسبة إنجاز تساوي 102,62 % مقارنة بالتقديرات النهائية.

وعرفت المداخيل المنجزة تطورا ملحوظا بقيمة 578,046 م.د وبنسبة 86,44 % خلال سنة 2021 مقابل تراجعها خلال سنة 2020 بما قيمته 268,565 م.د وما نسبته 28,56 %. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن ارتفاع المداخيل المتأتية من الأتاوات والأكرية على التوالي بمبلغ 567,524 م.د (وبنسبة 92,19 %) و8,259 م.د (وبنسبة 25,57 %).

ويوضح الجدول الموالي الفارق بين الإنجازات في سنتي 2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
أتاوات	615 602 458	1 183 126 654	567 524 196	92,19
أكرية	32 301 696	40 560 746	8 259 050	25,57
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	20 842 985	23 106 154	2 263 169	10,86
الجملة	**668 747 139**	**1 246 793 554**	**578 046 415**	**86,44**

ويفسر التحسن في الموارد المتأتية من الأتاوات أساسا بنموّ المداخيل النفطية بنسبة 111,79 % والمعاليم المفروضة على أنابيب الغاز الطبيعي الجزائري العابر للبلاد التونسية[46] بنسبة 75,56 %.بالإضافة إلى ارتفاع المداخيل المحصلة بعنوان إستغلال الملك العمومي بقيمة 4,513 م.د ونسبة 156,08 % حدّ منه تراجع في معاليم إستغلال المياه الجوفية بمبلغ 0,575 م.د.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الأتاوات خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
مرابيح تسويق النفط	280 000 000	593 000 000	313 000 000	111,79
معاليم عبور أنابيب الغاز	331 650 570	582 236 559	250 585 989	75,56
ما يدفع بعنوان استغلال الملك العمومي	2 891 474	7 404 424	4 512 950	156,08
معاليم على استغلال المياه الجوفيّة	1 060 414	485 671	- 574 743	- 54,20
جملة الأتاوات	**615 602 458**	**1 183 126 654**	**567 524 196**	**92,19**

ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 بعنوان الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات بمبلغ 10 م.د وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى غاية 8 م.د. وعلى صعيد الإنجازات، بلغت الموارد التي تمت تعبئتها ما قيمته52,401 م.د أي بزيادة نسبتها 9,72 % مقابل تراجع بنسبة 5,26 %في سنة 2020.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
مصاريف الإدارة والتّصرّف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع	2 571 314	6 685 339	4 114 025	160,00
معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضّة	1 304 073	1 249 215	- 54 858	- 4,21
الاسقاطات المقبوضة بعنوان اعتمادات الرفع	2 842 942	2 924 370	81 428	2,86
معاليم إداريّة أخرى	41 040 258	41 542 074	501 816	1,22
جملة مبيعات السلع والخدمات	**47 758 587**	**52 400 998**	**4 642 411**	**9,72**

[46] ص 44 من تقرير حول مشروع ميزانية 2021.

ت. خطايا وعقوبات ومصادرات

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2021 في خصوص المداخيل المتأتية من الخطايا والعقوبات والمصادرات في حدود 171 م.د وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي الترفيع فيها لتصبح 192 م.د. في حين سجلت الإنجازات ارتفاعا طفيفا بمبلغ 12,695 م.د وبنسبة 8,36 % لتبلغ 164,482 م.د مقابل تراجع قدره 283,568 م.د ونسبته 65,13 % خلال سنة 2020.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الخطايا والعقوبات والمصادرات خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة	101 786 727	114 481 717	12 694 990	12,47
المصادرة	50 000 000	50 000 000	0	0
جملة الخطايا والعقوبات والمصادرات	**151 786 727**	**164 481 717**	**12 694 990**	**8,36**

ويبين الرسم البياني التالي تطور الموارد المستخلصة من مداخيل المصادرة (بحساب م.د) خلال الفترة من 2017إلى 2021:

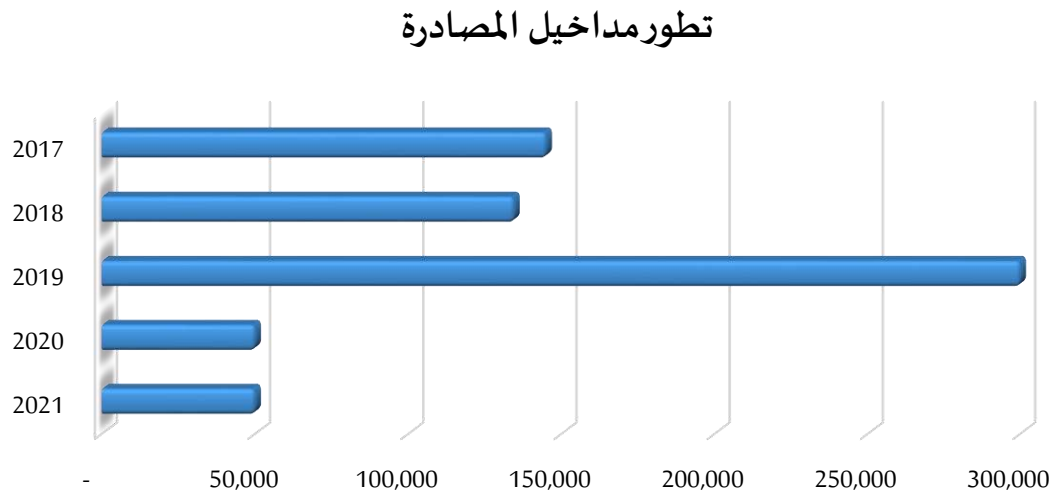

ث. مداخيل غيرجبائية أخرى

ضبطت التقديرات الأولية للمداخيل غير الجبائية لسنة 2021 بمبلغ قدره 632 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصل التقديرات النهائية حدّ 691 م.د. وبلغت الموارد المحصّلة بعنوانها 1.037,188 م.د مقابل 4.098,092 م.د في سنة 2020 أي بتراجع قدره 3.060,904 م.د وبنسبة 74,69 % مقابل تطوّر بمبلغ 1.196,794 م.د

وبنسبة 41,25 % في التصرّف السابق. ونتج هذا النقص أساسا عن انخفاض المداخيل غير الجبائية الموظفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ قدره 3.075,048 م.د ونسبته 96,20 %.

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الأخرى خلال سنتي2020 و2021:

بالدينار

البنود	الإنجازات		الفارق 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة (%)
دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي	87 325 000	87 200 000	- 125 000	- 0,14
مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتى *	198 955 465	143 710 212	- 55 245 253	- 27, 77
مداخيل إسترجاع القروض(العنوان الثاني)	950 000	1 350 000	400 000	42,11
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة	614 385 607	683 500 649	69 115 042	11,25
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	3 196 475 715	121 427 394	- 3 075 048 321	- 96,20
جملة المداخيل غير الجبائيّة الأخرى	**4 098 091 787**	**1 037 188 255**	**- 3 060 903 532**	**- 74,69**
* تم في سنة 2020 إدراج مداخيل إسترجاع القروض ضمن بند مبالغ أخرى راجعة للدولة لتبلغ قيمتها 199,905 م.د .				

وشهدت الموارد المتأتية من استرجاع القروض زيادة في سنة 2021 بما قدره 0,400 م.د ونسبته 42,11 % مقابل تراجع بقيمة 154,532 م.د ونسبة 99,39 % في سنة 2020.وتأتت هذه الموارد بالأساس من مجموعة من قروض الميزانية التي تم منحها من قبل الدولة بغاية تغطية مصاريف بعض المشاريع.

وتجدد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة تضمين كل من الحساب العام للدولة وحساب تصرف أمين المال العام جميع المعطيات التي تتعلق بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات العمومية والمنشآت المنتفعة بها بما يمكن من متابعة وضعيتها فيما يخص مدى التزامها بجداول خلاصها.

ووفقا لما جاء في التقرير حول الدين العمومي الذي تم إرفاقه بمشروع قانون المالية لسنة 2023 فقد بلغت الاستخلاصات المجراة خلال سنة 2021 بعنوان القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ما قدره 270,100 م.د مقابل 94 م.د في سنة 2020 و176,500 م.د خلال سنة 2019. ويرجع هذا التحسن في نسق الاستخلاصات إلى التعافي التدريجي لبعض المؤسسات العمومية إبان الأزمة الصحية لاسيما الشركة التونسية للكهرباء والغاز التي قامت بتسديد جميع متخلداتها بعنوان سنة 2019 و2020 و2021 والبالغة 138,7م.د .

ثالثا: الهبات

بلغت التقديرات الأولية للهبات ما قدره 800 م.د وتم بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 التخفيض فيها لتبلغ 530 م.د. وتم تحصيل موارد بعنوانها بما قيمته 45,192 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 8,53%. ومقارنة مع التصرف السابق، عرفت المداخيل المتأتية من الهبات تراجعا هاما بمبلغ قدره733,947 م.د ونسبته 94,20 % مقابل نمو بما قيمته 540,182 م.د ونسبته 226,06 % في سنة 2020.

وتراجعت حصة الهبات من جملة الموارد الذاتية للدولة في سنة 2021 لتسجل النسبة الأضعف خلال السنوات الأخيرة ب 0,12 % مقابل 2,30% في سنة 2020وذلك كما يبينه البياني الموالي المتعلق بتطور الموارد المحصّلة بعنوان الهبات (بحساب م.د) خلال الفترة من 2017إلى 2021:

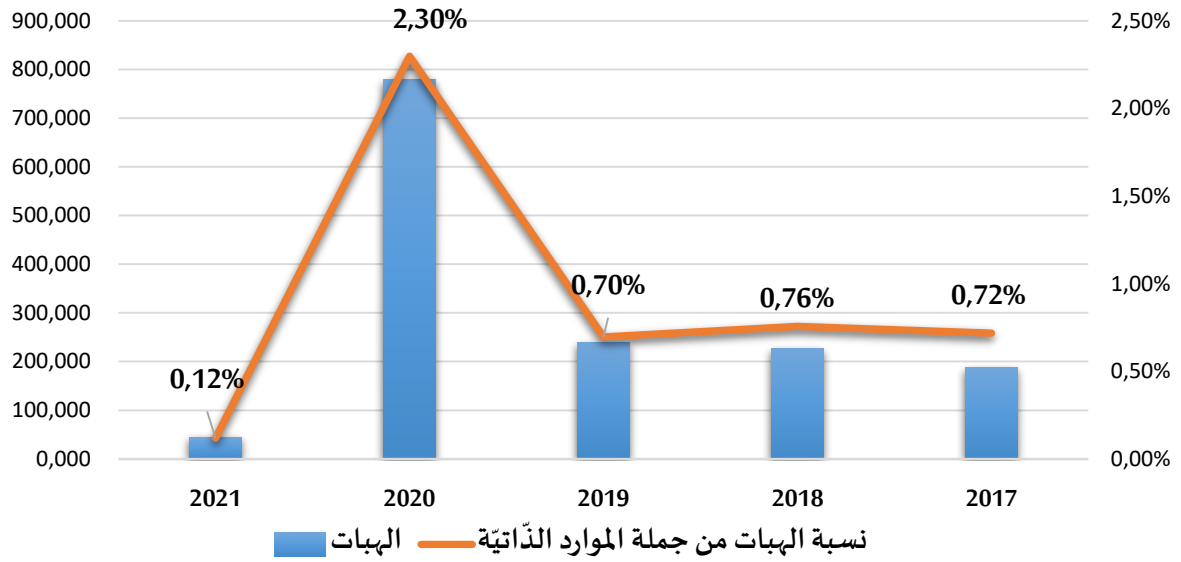

وتأتت الهبات التي تمت تعبئتها لفائدة ميزانية الدولة في سنة 2021 من الحكومة السويسرية بمبلغ قدره 24,673م.د تلتها الحكومة التركية بما قدره 13,524 م.د والمفوضية الأوروبية بقيمة 2,805 م.د.

وتواصل في سنة 2021 عدم إدراج جميع الهبات الخارجية النقدية الموظفة لتمويل البرامج والمشاريع بميزانية الدولة واقتصر الأمر على إدراج الهبات الموجهة لدعم الميزانية وهو ما يخالف مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 ويمسّ بمبدأ الشمولية باعتبار وأنّ الهبات الخارجية للدولة هي أموال عمومية تخضع للقواعد والمبادئ المضمنة خاصة بمجلة المحاسبة العمومية والقانون الأساسي للميزانية سواء في مستوى تحصيلها أو صرفها.

وحسب معطيات البنك المركزي التونسي فقد تمّ إيداع بحسابات خاصة لديه ما قيمته572,987 م.د بعنوان هبات خارجية موظفة أبرمت في شأنها اتفاقيات تمويل خلال الفترة من غرة جانفي 2016 إلى 22 فيفري 2021 وتمّ تحويلها لفائدة الدولة والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية.

وحال اعتماد آلية الحسابات الخاصة دون خضوع العمليات بعنوان الهبات الخارجية الموظفة إلى الرقابة التي تسلط عادة على موارد ونفقات الميزانيّة. وقد سنّ المشرع آلية الحسابات الخاصة في الخزينة التي تدرج مواردها ونفقاتها ضمن ميزانية الدولة وتخضع عملياتها المالية إلى الرقابة مع ضمان المرونة اللازمة عليها.

وتجدد محكمة المحاسبات دعوتها مصالح وزارة المالية إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية قصد تفادي هذا الإخلال وإدراج كلّ الهبات موظفة كانت أو غير موظفة بالميزانيّة وذلك عملا بمقتضيات القانون الأساسي للميزانيّة ومجلة المحاسبة العمومية وهو ما يمكن من تحقيق شمولية الموارد وإجراء الرقابة المطلوبة.

المحور الثاني: موارد الخزينة

بلغت تقديرات موارد الخزينة لسنة 2021 ما قدره 18.695 م.د وضبطت التقديرات النهائية في حدود 21.071 م.د أي بزيادة بنسبة 12,71 %. وتأتت هذه الزيادة من موارد الإقتراض بمبلغ 1.675 م.د ومن موارد الخزينة الأخرى بمبلغ 701 م.د

ويبرز الجدول التّالي موارد الخزينة المحققة في سنة 2021 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

م.د

البيانات	2021				فارق الانجازات مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	الانجازات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتّقديرات النّهائيّة
موارد الاقتراض	18 595,000	1 675,000	20 270,000	13 435,865	5 159,135 -	6 834,135-
موارد الخزينة الأخرى	100,000	701,000	801,000	326 344,813	326 244,813	325 543,813
جملة موارد الخزينة	**18 695,000**	**2 376,000**	**21 071,000**	**339 780,678**	**321 085,678**	**318 709,678**

وعلى مستوى الإنجاز، فقد إرتفعت موارد الخزينة في سنة 2021 إلى غاية 339.781 م.د مسجلة بذلك زيادة بمبلغ 32.394 م.د وبنسبة 10,54 % مقارنة بالتصرف السابق. ومقارنة بالتقديرات النهائيّة فقد ناهزت نسبة الإنجاز 1612 % كما يوضحه الرسم البياني الموالي:

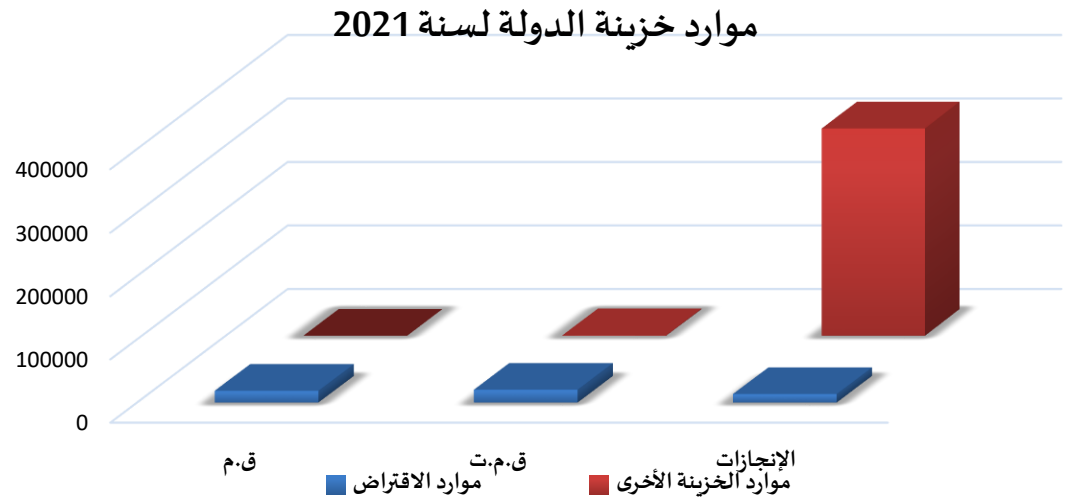

وتواصل في سنة 2021 على غرار ما تمت ملاحظته في التصرف السابق عدم إدراج تقديرات ضمن قانوني المالية الأصلي والتعديلي بعنوان موارد الحسابات المضمّنة بالجزء الخاص لعمليّات الخزينة لحساب التّصرّف لأمين المال العام.

أوّلا: موارد الإقتراض

ضبطت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض في حدود 18.595 م.د حسب قانون المالية الأصلي لسنة 2021. وتمّ الترفيع فيها في إطار قانون المالية التعديلي بمبلغ 1.675 م.د وذلك أساسا نتيجة للزيادة في تقديرات موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 2.540 م.د والتخفيض في موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 515 م.د

وارتفعت التقديرات النهائية لموارد الاقتراض في سنة 2021 إلى 20.270 م.د مقابل 19.312 م.د في سنة 2020. وتمت تعبئة موارد الاقتراض في حدود 13.436 م.د وهو ما يمثل نقصا عن التقديرات بمبلغ 6.834 م.د وبنسبة 33,72 %. وتراجعت موارد الاقتراض المحصلة في سنة 2021 بمبلغ 2.357 م.د وبنسبة 14,93 % بالمقارنة مع السنة المنقضية.

ويبرز الجدول التّالي موارد الاقتراض لسنة 2021 مقارنة بالتّقديرات النهائيّة وبإنجازات سنة 2020:

م.د

البنود	التقديرات النهائيّة 2021	الإنجازات		الفارق بين الانجازات والتقديرات	الفارق 2021/2020	
		2020	2021		القيمة	النسبة (%)
موارد الاقتراض الخارجي	12 150,000	4 666,891	6 667,446	- 5 482,554	2 000,555	42,87
موارد الاقتراض الداخلي	8 120,000	11 126,321	6 768,418	- 1 351,582	- 4 357,903	- 39,17
جملة موارد الاقتراض	**20 270,000**	**15 793,212**	**13 435,864**	**- 6 834,136**	**- 2 357,348**	**- 14,93**

وتواصل لجوء الدولة إلى التداين بنسق تصاعدي ليبلغ منسوب التداين العمومي ما يعادل 79,20 %[47] من إجمالي الناتج المحلي مقابل 77,80 % في سنة 2020. وعرفت حصة موارد الاقتراض التي تمت تعبئتها مقارنة بمجمل موارد ميزانية الدولة تطورا (بحساب م.د) خلال الفترة 2017-2021 كما هو مبين بالرسم البياني الموالي:

[47] ص 52 من التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2021.

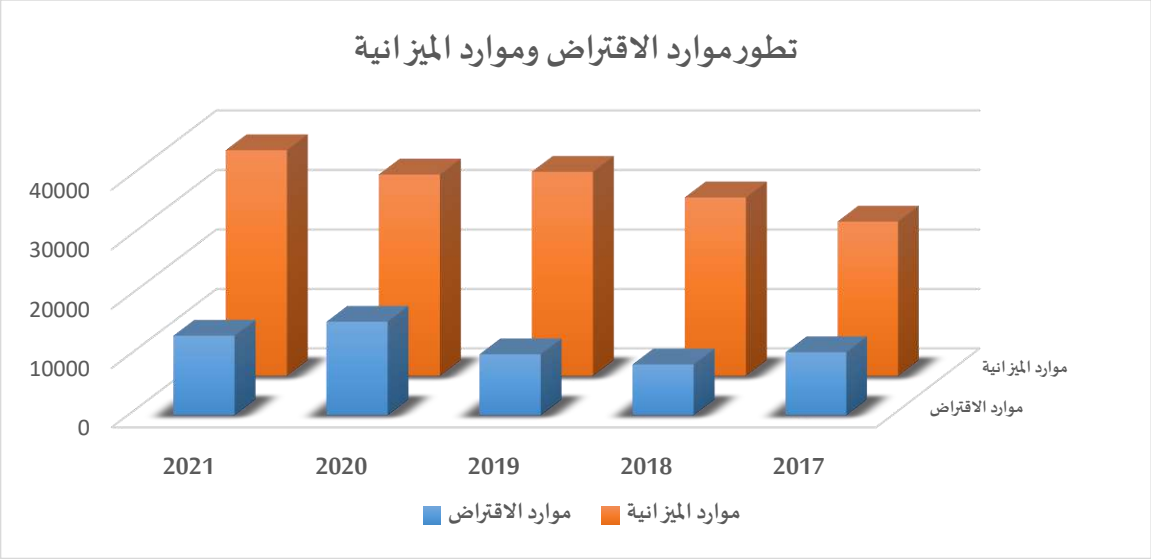

وعلى غرار السنة المنقضية، يتضح من خلال تركيبة موارد الإقتراض، بواقع 50,38 % من القروض الداخلية و49,62 % من القروض الخارجية، أنّه قد تواصل اللجوء إلى موارد الإقتراض الداخلي ولكن بنسق أقل، مع استئناف تعبئة موارد الاقتراض ذات المصدر الخارجي.

ومن شأن اللجوء المتواصل إلى السوق الداخلية لتمويل ميزانية الدولة بمبالغ مرتفعة قياسا بحجم هذه السوق وقدرتها على توفير التمويلات لجميع المتدخلين الإقتصاديين التأثير سلبا على السيولة لدى البنوك التونسية وما لذلك من انعكاسات سلبية ومباشرة على التضخم الذي ارتفعت نسبته في موفى سنة 2021 إلى غاية 6,60 % مقابل 4,90 % في نفس الفترة من السنة المنقضية[48].

ويبرز الرسم البياني التّالي هيكلة موارد الاقتراض خلال الفترة 2017إلى 2021:

[48] التقرير حول الدين العمومي الملحق بمشروع المالية 2023.

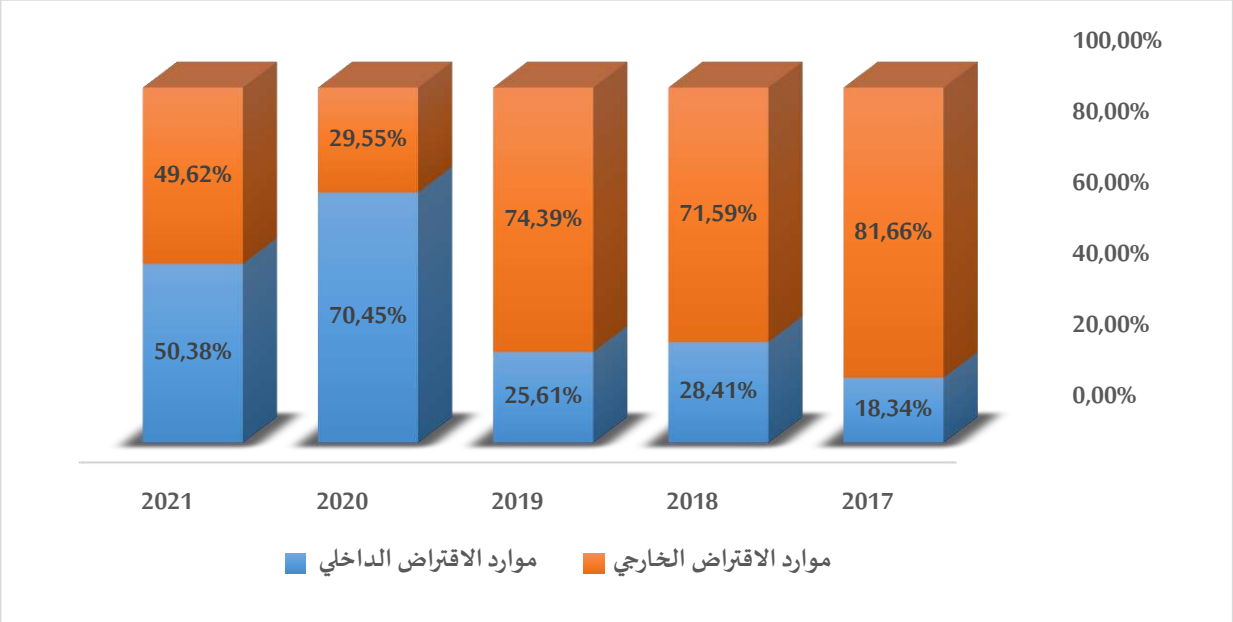

أ- موارد الاقتراض الداخلي

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2021 ضبط التقديرات الأوليّة بعنوان موارد الإقتراض الداخلي في حدود 5.850 م.د. وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى غاية 8.120 م.د أي بزيادة بمبلغ 2.540 م.د وبنسبة 38,80 %.

أما عن الإنجازات، ومقارنة بسنة 2020, فقد عرفت موارد الإقتراض الداخلي (6.768,418 م.د) تراجعا بمبلغ 4.357,903 م.د مقابل تطور بمبلغ 8.486,795 م.د في سنة 2020. ويفسر التراجع في تعبئة موارد الاقتراض الداخلي في سنة 2021 للجوء في سنة 2020 إلى تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي بمبلغ 2.810 م.د فضلا عن النقص في تحصيل كلّ من رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا بمبلغ 2.246,300 م.د والاقتراض الداخلي بالعملة داخلي بالعملة بمبلغ 1.344,757 م.د وحدّ منه تحصيل موارد بعنوان الاكتتاب الوطني بما قيمته 1.806,103 م.د والزيادة في تحصيل رقاع الخزينة القابلة للتنظير بما قيمته 237,051 م.د.

ومكنّ القرض الداخلي بالعملة لدى بنوك محلية من تعبئة رصيد من العملة الصعبة في حدود 150 مليون دولار أمريكي و259,5 مليون أورو.

ويبين الجدول التّالي هيكلة موارد الاقتراض الدّاخلي خلال الفترة 2020 و2021:

م.د

البنود	2020		2021		التغيرات 2021-2020	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	2 440,700	21,94	194,400	2,87	- 2 246,300	- 92,04
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	3 261,060	29,31	3 498,111	51,68	237,051	7,27
- مجموع موارد رقاع الخزينة	5 701,760	51,25	3 692,511	54,56	- 2 009,249	- 35,24
- دين داخلي بالعملة	2 614,561	23,50	1 269,804	18,76	- 1 344,757	- 51,43
- تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي	2 810,000	25,26	0,000	0,00	2 810,000	100,00
- قرض وطني	-	-	1 806,103	26,68	1806,103	-
جملة موارد الإقتراض الداخلي	**11 126,321**	**100,00**	**6 768,418**	**100,00**	**- 4357,903**	**- 39,17**

وارتفعت حصة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الإقتراض الداخلي في سنة 2021 لتبلغ 51,68 % مقابل 29,31 % في سنة 2020 و38,43 % في سنة 2019. وتتوزع حصتها خلال سنة 2021 وفق ما يبينه الرسم البياني الموالي:

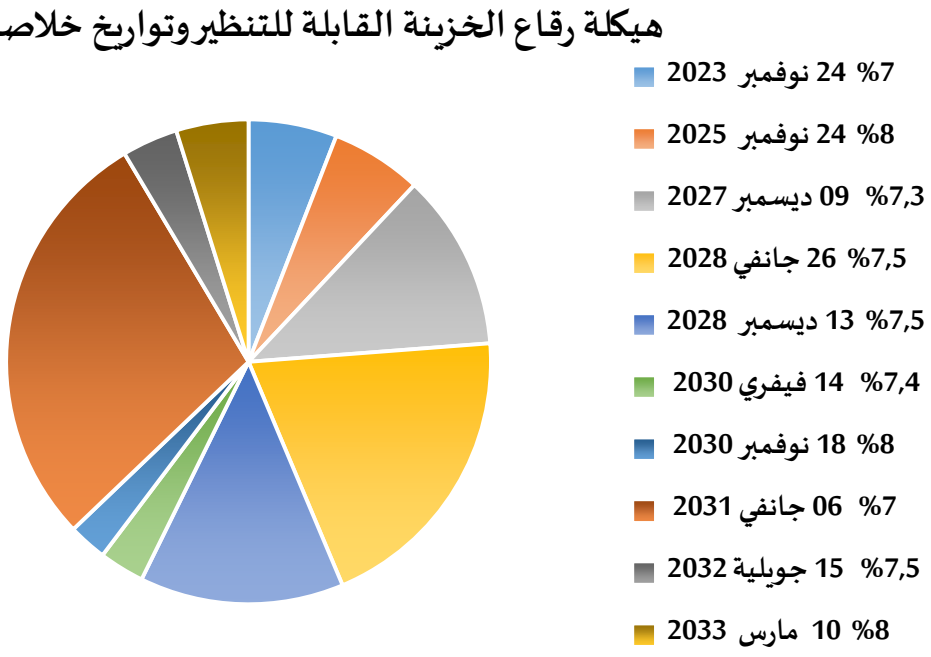

ب- موارد الاقتراض الخارجي

بلغت التقديرات الأوليّة المتعلّقة بموارد الإقتراض الخارجي 13.015 م.د. وتمّ بموجب قانون الماليّة التعديلي التّخفيض فيها إلى 12.150 م.د.

وبلغت الموارد المحصّلة ما قيمته 6.667,446 م.د أي بنقص قدره 5.482,554 م.د ونسبته 45,12 % مقارنة بالتقديرات النهائيّة مقابل 2.697,109 م.د ونسبة 36,63 % في التصرّف السّابق و136,118 م.د ونسبة 1,74 % في سنة 2019 .

وتأتى النقص في تعبئة الموارد المقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 بما قيمته 5.482,554 م.د أساسا من النقص في تحصيل مداخيل بمبلغ 5.385,646 م.د بعنوان قروض دعم الميزانية. وينعكس التفاوت الملحوظ بين التقديرات المضمنة بقوانين المالية بعنوان التمويلات الخارجية من جهة وبين المبالغ التي تمت تعبئتها فعليّا سلبا على دقة ومصداقية التقديرات بعنوانها من جهة ويمثل عائقا أمام تحقيق البرامج والمشاريع المبرمجة من جهة أخرى.

ويعتبر تضمين تقديرات بقوانين المالية بمبالغ هامة دون التوصل إلى تحقيقها خاصة في ظل توفر المعطيات الكافية عند ضبطها من قبيل تضخيم للتقديرات وهو ما يخالف مقتضيات الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

ويبرز الرّسم البياني الموالي تفصيل تقديرات وإنجازات الإقتراض الخارجي لسنة 2021:

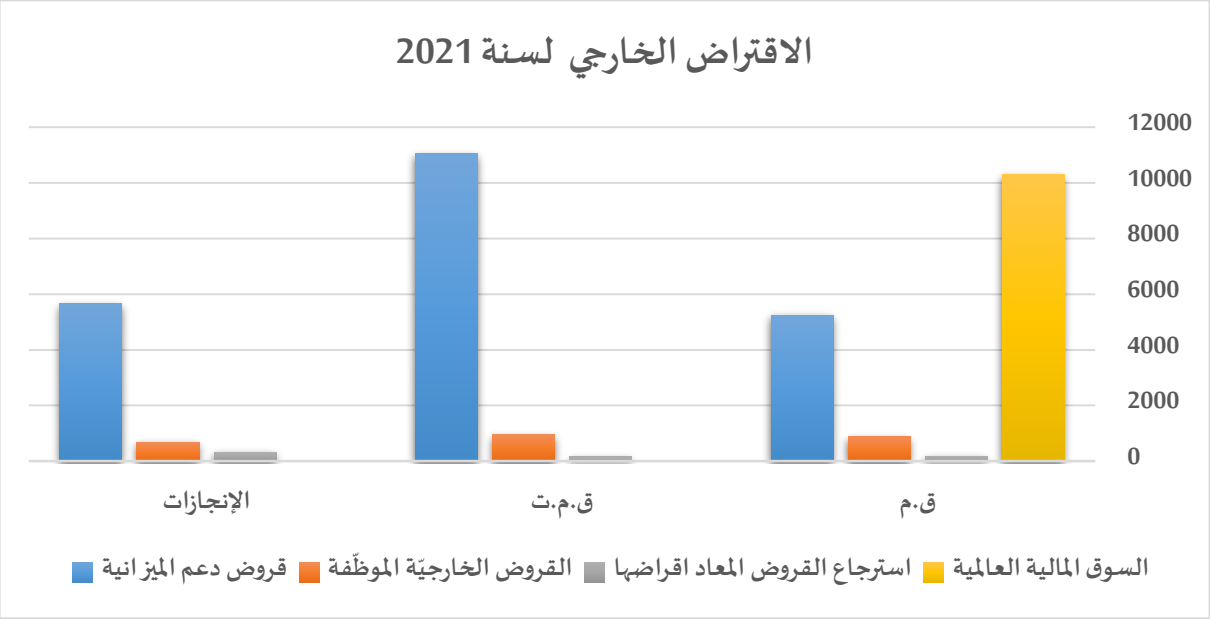

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق ارتفعت موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2021 (6.667,446 م.د) بما نسبته 42,87 %. وتأتت هذه الموارد من قروض دعم الميزانية في حدود 5.664,354 م.د والقروض الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة بقيمة 679,208 م د واسترجاع القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 323,885 م.د.

ويبرز الرسم البياني الموالي تركيبة موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها لسنتي 2020 و2021:

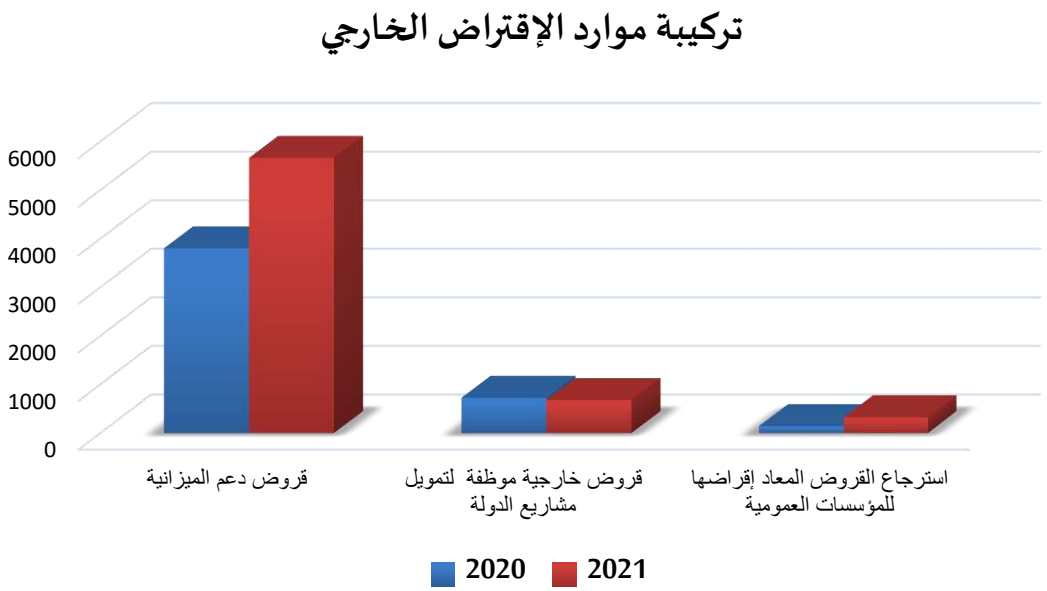

وفي سياق متصل، عرفت الموارد المحصلة بعنوان قروض دعم الميزانية تراجعا بما يقارب نصف ما كان متوقعا تعبئته حسب ما تم ضبطه في التقديرات النهائية. ويعزى ذلك بالأساس إلى النقص في تحصيل كل من القروض مع المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بنسبة 65,79 % تلتها قروض الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة 49,79 % و41,61 %.

وبلغت نسبة استعمال القروض الخارجية في موفى سنة 2021 ما نسبته 78,54 % مقابل 76,76 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التالي توزيع الالتزامات الخارجية للدولة بعنوان موارد الاقتراض والسحوبات المنجزة بعنوانها حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها إلى غاية 2021/12/31:[49]

[49] كتاب الدين لسنة 2021.

م.د

أصناف القروض	المبلغ الأصلي 2021	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
- القروض الثنائية	27 287,492	17 956,705	65,81	24,72
- القروض متعدّدة الأطراف	47 244,846	36 601,712	77,47	42,79
- السوق الماليّة العالمية	23 011,612	23 011,612	100,00	20,84
- قروض المزودين	325,568	169,708	52,13	0,29
صندوق النقد الدولي	12 529,776	8 972,474	71,61	11,35
المجموع العامّ	**110 399,294**	**86 712,211**	**78,54**	**100,00**

وتجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة حثّ مختلف المتدخلين لمتابعة نسق سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرّفع من تحصيل موارد ميزانيّة الدّولة المقدّرة بقانون الماليّة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمجة من جهة أخرى.

كما تؤكد على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقيد برزنامة تنفيذها بما يمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل محدودية موارد الاقتراض الداخلي.

ب.1 موارد قروض دعم الميزانية

ضبط قانون الماليّة التعديلي لسنة 2021 تقديرات نهائيّة بعنوان قروض دعم الميزانيّة في حدود 11.050 م.د وتمّ تحصيلها بما قدره 5.664,354 م.د أي بنسبة تحصيل 51,26 %.

وتأتت المبالغ التي لم يتمّ تحصيلها أساسا من النقص في تعبئة التمويلات المبرمجة من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بنسبة 65,79 % والاتحاد الأوروبي بنسبة 49,79 % والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة 41,61 %. كما لم يتمّ تعبئة موارد بقيمة 372 م.د من صندوق النقد الدولي نظرا لعدم التوصل إلى إبرام الاتفاق المزمع بينه وبين تونس حول برنامج الإصلاحات المزمع تنفيذها.

ويبرز الرسم البياني الموالي موارد قروض دعم الميزانية التي تمت تعبئتها مقارنة بالتقديرات النهائيّة في سنة 2021:

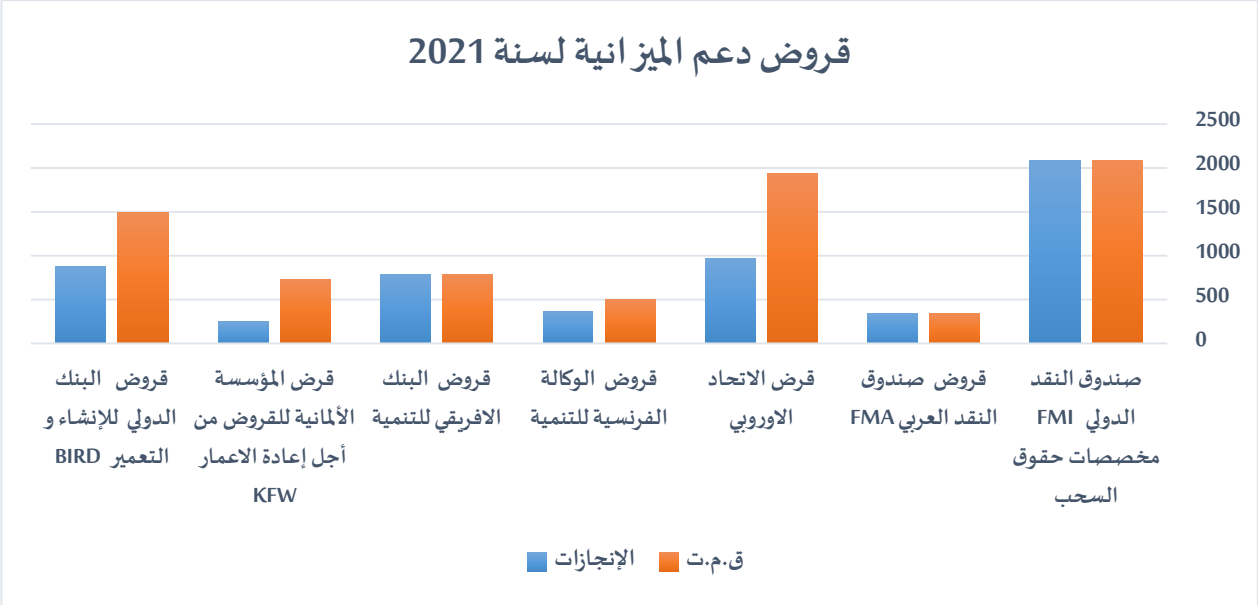

وتمّ تعبئة التمويلات لدعم الميزانية في سنة 2021 أساسا من صندوق النقد الدولي بمبلغ 2.086,983 م.د وذلك في إطار انتفاع تونس بمخصصات خاصة من حقوق السحب لتعزيز سيولة الإقتصاد المتضرر من الأزمة الصحية والإتحاد الأوروبي بمبلغ 970,076 م.د والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 870,441 م.د والبنك الافريقي للتنمية في حدود 785,048 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة لدعم الميزانيّة لسنة 2021:

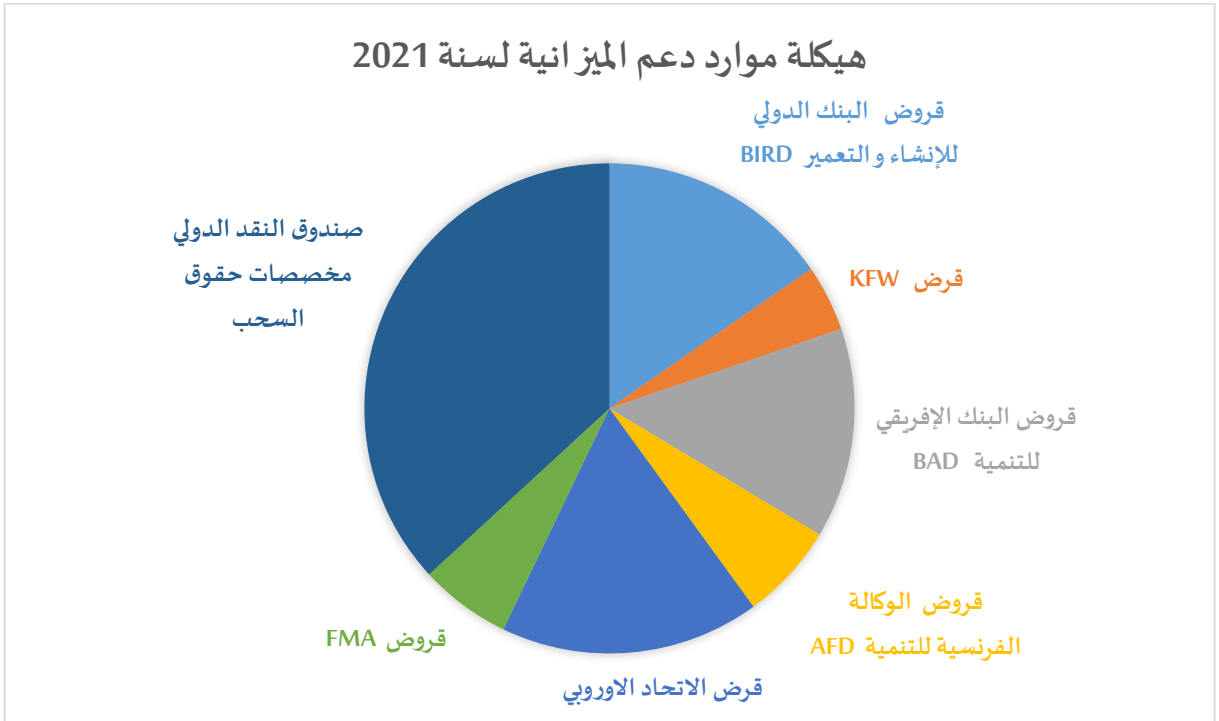

ب.2 القروض الخارجية الموظفة

بلغت التقديرات النهائية بعنوان القروض الخارجية الموظفة ما قيمته 950 م.د وتمّ تحصيلها إلى غاية 679,208 م.د. ومقارنة بالتصرف السابق سجلت الموارد بهذا العنوان نقصا بمبلغ 45,350 م.د وبنسبة 6,28 %.

وإستأثر قطاع الشؤون الاجتماعية والتجهيز بالقسط الأكبر من هذه القروض بمبلغ قدره 497,324 م.د وبنسبة 73,20 %. وتمّ تخصيص الجزء المرصود لوزارة التجهيز والبالغ قيمته 230,230 م.د لتمويل نفقات الاستثمار التي بلغت التقديرات النهائية بشأنها في سنة 2021 زهاء 249 م.د لتبلغ نسبة الإنجاز 92,46 % وذلك بسبب[50] تسجيل تأخير في إنطلاق مشاريع الصيانة الدورية للطرقات المرقمة وكذلك المسالك الريفية. واستفاد قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بما قيمته 81,715 م.د.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة الموظفة لسنة 2021:

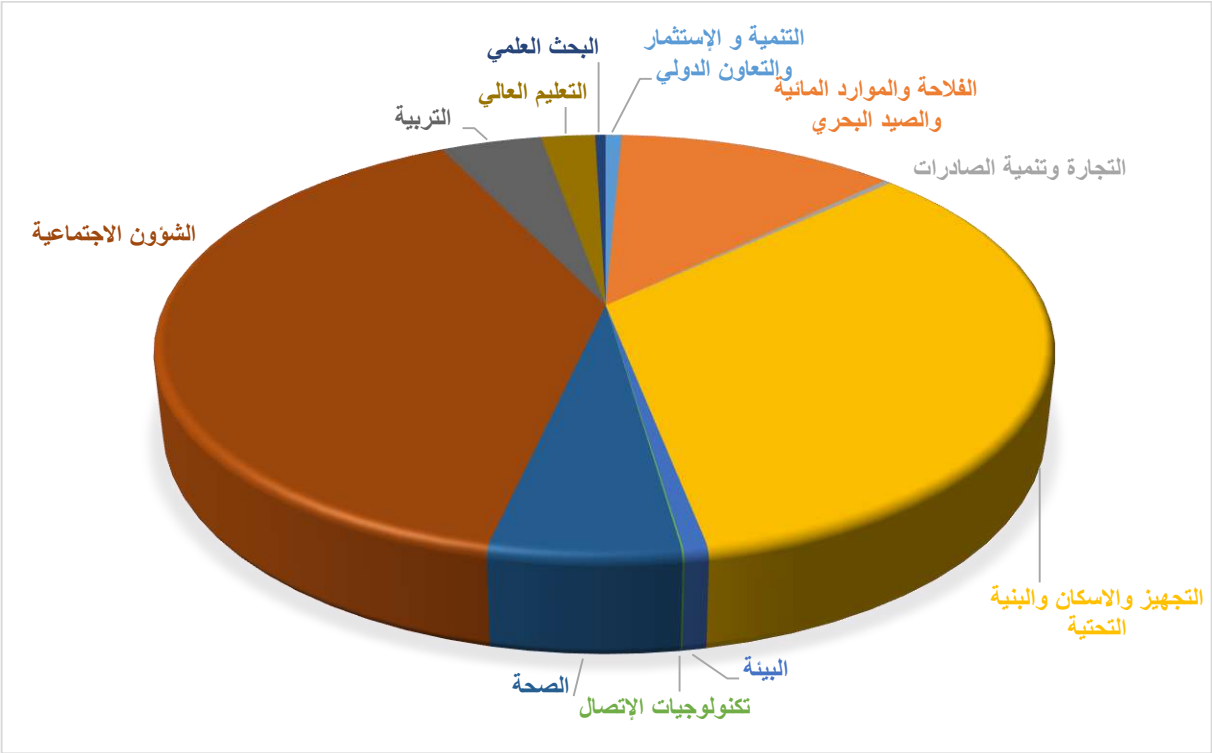

ب.3 موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها

تهدف القروض الخارجية المعاد إقراضها إلى مساعدة المؤسسات التي تعاني عجزا هيكليا على تأمين حاجاتها المالية لعدم قدرتها على الحصول على قروض خارجية بصفة مباشرة أو بضمان الدولة بشروط مقبولة. وتضمن قانون

[50] ص 20 من التقرير السنوي للأداء لسنة 2023 الخاص بمهمة التجهيز والإسكان.

المالية التعديلي تقديرات نهائية بعنوان موارد إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها بمبلغ 150 م.د تمّ تحصيل مبلغ 323,885 م.د

ومقارنة بالتصرف السابق تدعمت الموارد المحصلة بعنوان إستخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها بنسبة 130 % (لتصل إلى غاية 323,885 م.د) بعد أن كانت في حدود 140,615 م.د في سنة 2020 وهو ما يفسر التراجع النسبي لمتخلدات المؤسسات العمومية المنتفعة بإعادة إقراض القروض الخارجية بمبلغ 12,500 م.د لتستقر في حدود 515,200 م.د وهو ما يمثل نسبة 56 % من المبلغ الجملي لمتخلدات القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية[51].

ويفسر ضعف نسبة استخلاص هذه القروض أساسا إلى تدهور وضعية المؤسسات العمومية التي تعاني من إختلال في توازناتها المالية وعجز هيكلي على غرار شركة تونس للنقل التي تحتكر الحصة الأوفر من جملة متخلدات القروض المعاد إقراضها إلى غاية نهاية سنة 2021 بنسبة 49,71 %[52].

ثانيا: موارد الخزينة الأخرى

ضبط قانون المالية لسنة 2021 موارد الخزينة الأخرى بما قيمته 100 م.د وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون الماليّة التعديلي بمبلغ 701 م.د لتصل التقديرات النهائيّة 801 م.د. وتمّ تحصيلها إلى غاية 326.344,812 م.د مقابل 291.593,439 م.د في سنة 2020.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد الخزينة الأخرى لسنتي 2020 و2021:

م.د

بيان الحسابات	2020	2021	التغيرات 2021/2020	
			القيمة	النسبة (%)
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**72.581,352**	**82 536,695**	**9 955,343**	**13,72**
المتوفرات قصيرة المدى	70 871,150	81 663,391	10 792,241	15,23
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	1 710,202	873,304	836,898	48,94
التّسبقات القابلة للتّرجيع	428,706	873,304	444,598	103,71
قيم الحكومة	1 281,496	0,000	- 1 281,496	- 100,00
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**28 040,649**	**31 093,440**	**3 052,**791	**10,89**
مستحقات البنك المركزي	-			
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	-			
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	1,016	0,673	-0,343	- 33,72

[51] تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

[52] ص 56 من تقرير حول الدين العمومي ملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

حسابات الغير	28 039,631	31 080,399	3 040,768	10,84
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	0,002	12,367	12,365	-
حسابات محاسبي الدّولة	-			
حسابات محاسبي البلديّات	-	0,001	0,00	
حسابات هيئات مختلفة	-			
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	-			
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**190 971,438**	**212 714,677**	**21 743,239**	**11,39**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	4 855,203	6 381,176	1 525,973	31,43
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	5 798,097	13 595,061	7 796,964	134,47
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	31 332,210	36 119,479	4 787,269	15,28
تداول الأموال بين المحاسبين	116 423,550	120 089,810	3 666,260	3,15
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	29 536,648	33 443,710	3 907,062	13,23
حسابات الدّين العمومي	3 025,730	3 085,442	59,712	1,97
جملة موارد الخزينة الأخرى	**291 593,439**	**326 344,812**	**34 751,373**	**11,92**

وناهزت موارد الخزينة الأخرى المتأتية من عمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف في سنة 2021 ما قيمته 36.119,479 م.د مقابل 31.332,210 م.د في سنة 2020 مسجلة بذلك نموّا نسبته 15,28 %.

وشهدت المداخيل المحققة بعنوان المتوفرات المالية قصيرة المدى تطورا بنسبة 15,23 % لتصل إلى غاية 81.663,391 م.د. ويفسر هذا النمو أساسا بارتفاع الموارد المضمنة بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي بما قدره 7.807,5 م.د ومانسبته 12,46 % وتطوّر المداخيل المسجلة بحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي بما نسبته 35,69 % ليبلغ في سنة 2021 ما قدره 11.146,466 م.د.

وتضمنت موارد الخزينة الأخرى لسنة 2021 مداخيل قدرها 33.443,710 م.د تم تسجيلها بالمجموعة عدد 18 من حسابات أمين المال العام (عمليات للتسوية أو للتحويل) وتوزعت على كل من حساب صندوق الإدخار التونسي والحساب الجاري للبريد بواقع 27.622,143 م.د، وتعلق الباقي أساسا برقاع الخزينة قصيرة المدى (ذات 13 و26 أسبوع). أمّا بخصوص موارد الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 31.080,399 م.د فتعلقت بإيداع أموال المؤسسات شبه الدولية (دفتر ن مكرر) في حدود 19.358,280 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد الخزينة الأخرى لسنة 2021 تضمنت مبلغا قدره 150م.د تم إدراجه بالمجموعة عدد 14 (مقابيض للتسوية أو للتحويل) تحت بند "حساب مالي لمجابهة الكورونا". كما تضمنت مبلغا بقيمة 14,210 م.د يتعلّق بصندوق الجوائح الطّبيعيّة. وشملت نفس المجموعة مداخيل في حدود 107,587 م.د تعلقت بمعاليم الصيانة العقارية وفي حدود 16,612 م.د خصصت لمعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة.

وبلغت الموارد المتعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين ما قيمته 120.089,810 م.د مسجلة بذلك نموّا بما نسبته 3,15 % مقارنة بالتصرّف السابق. وتمثل هذه الموارد ما نسبته 36,80 % من مجموع موارد الخزينة الأخرى التي تمّ تحقيقها في سنة 2021.

وتمثل هذه الأموال تقييدا محاسبيا يخص تداول الأموال بين المحاسبين العموميين بغاية توفير السيولة اللازمة لإنجاز المصاريف من قبل المحاسبين أو المتعين تسويته لاحقا. ومن شأن إدراجها بموارد الخزينة الأخرى تضخيم موارد الميزانيّة دون موجب المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة.

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة

تتضمن التّحاليل المتعلّقة بتكاليف الدّولة لسنة 2021 تكاليف الميزانية وتكاليف الخزينة وذلك طبقا للتبويب المدرج بالقانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة

تعتبر سنة 2021 السنة الثانية لتجسيم مقتضيات القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 حيث تمّ ضبط الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة بمقتضى قوانين الماليّة حسب مهمّات وبرامج في إطار اعتماد أسلوب التصرف في الميزانية حسب الأهداف وتم توزيعها بموجب قرارات لوزير المالية (المتعلقة بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة) ولرؤساء المهمات ولرؤساء البرامج.

ضبط القانون عدد 46 لسنة 2020 المتعلق بقانون المالية لسنة 2021 الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانية الدولة بما جملته 40.203 م.د مقابل 39.191 م.د في السنة المالية السابقة أي بزيادة قدرها 1.012 م.د. وتم توزيع هذه الاعتمادات بين المهمات والبرامج وفقا لقرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المؤرخ في 23 ديسمبر 2020 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 46 لسنة 2020 المتعلق بقانون المالية لسنة 2021.

كما تواصل في سنة 2021 دمج نفقات قسم التدخلات مع نفقات قسم التسيير ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2021 وذلك خلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 خاصة الفصل 15 منه وفي الفصل الأول من قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 حسب 7 أقسام (نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة).

ولئن جاء في رد وزارة المالية على التقرير حول غلق ميزانية سنة 2020 أن هذا الدمج يوفر المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية، فإن محكمة المحاسبات تجدد تأكيدها على ضرورة الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية الصادرة في الغرض بهدف إضفاء مزيد الشفافية والدلالة على المعطيات المقدمة لمختلف مستعملي المعلومة المالية.

وتمّ بمقتضى قانون المالية التعديلي لسنة 2021 والصادر بمقتضى المرسوم عدد 3 لسنة 2021 والمؤرخ في 15 نوفمبر 2021 الترفيع في هذه الاعتمادات لتبلغ 44.241 م.د (مقابل 41.713 م.د في سنة 2020) أي بزيادة قدرها 4.038 م.د ونسبتها 10,04 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وتأتت هذه الزيادة أساسا من الترفيع في تقديرات نفقات

التدخلات بقيمة 3.472 م.د. ووزعت هذه النفقات وفقا لقرار وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المؤرخ في 15 نوفمبر 2021.

وشهدت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 تعديلات أخرى عبر تحويل اعتمادات بين البرامج[53] بقيمة 69,927 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 76,904 م.د وتوزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة[54] (502,646 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (427,208 م.د) لترتفع الاعتمادات النّهائيّة إلى ما قيمته 44.668,208[55] م.د مقابل ما قدره 42.270,332 م.د في سنة 2020.

وبلغ حجم الاعتمادات المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة ما قيمته 399,568 م.د وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي إلى ما قدره 511,347 م.د مقابل 1.012,862 م.د في سنة 2020، وتمّ توزيعها وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 في حدود 502,646 م.د أي بنسبة 98,30 % مقابل 99,97 % في التّصرف السابق.

وتم توزيع النفقات الطارئة وغير الموزعة حسب الأقسام فاستأثر قسم التدخلات بالنصيب الأوفر من الاعتمادات التكميلية بما قدره 262,236 م.د ونسبته 52,17 % مقابل على التوالي 234,184 م.د و23,13 % في سنة 2020. يليه قسم نفقات الاستثمار باعتمادات تكميلية قدرها 137,915 م.د وبنسبة 27,44 % وقسم نفقات التسيير بمبلغ 74,966 م.د وبنسبة 14,91 % ونفقات التأجير بمبلغ 27,529 م.د وبنسبة 5,48 %.

وعلى صعيد المهمات والبرامج، فقد خصص الجزء الأوفر من الاعتمادات التكميلية في سنة 2021 إلى مهمة الشؤون المحلية والبيئة وذلك بمبلغ 135,165م.د وبنسبة 26,89 % منها مبلغ 131,879 م.د أسند لقسم نفقات التدخلات للبرنامج الثاني للمهمة "الشؤون المحلية". كما أسند لمهمة الشؤون الاجتماعية اعتمادات تكميلية قدرها 85 م.د لفائدة قسم نفقات التدخلات وخُصّص لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اعتمادات تكميلية قدرها 77,943 م.د وأدرج أغلبها بعنوان نفقات الاستثمار، تليها مهمة الصحة بمبلغ 55,166 م.د منها 54,866 م.د لتدعيم نفقات الاستثمار ثم مهمة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بمبلغ 28,942 م.د خصّص منها 21,721 م.د لفائدة نفقات التسيير.

ويبيّن الملحق عدد 1 توزيع الاعتمادات التكميلية حسب المهمّات والأقسام في سنة 2021.

[53] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

[54] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

[55] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

وعلى مستوى الإنجاز، ارتفعت الدفوعات إلى 42.547,745 م.د مقابل 40.747,820 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 1.799,925 م.د ونسبتها 4,42 %. ومقارنة بالاعتمادات النهائية، سجلت نفقات سنة 2021 نسبة إنجاز قدرها 95,25 % مقابل 96,40 % في السنة السابقة.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية لسنة 2021 والدفوعات حسب الأقسام مقارنة بسنة 2020:

م.د

الأقسام	الاعتمادات النهائية 2021	الدفوعات				تطور الدفوعات	
		2020		2021			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات التأجير	20 326,414	19 202,816	47,13	20 182,202	47,43	979,386	5,10
نفقات التسيير	2 401,217	2 347,891	5,76	2 156,654	5,07	191,237-	8,15-
نفقات التدخلات	13 203,030	11 219,185	27,53	12 592,434	29,60	1 373,249	12,24
نفقات الاستثمار	4 644,266	4 049,161	9,94	3 625,847	8,52	423,314-	10,45-
نفقات العمليات المالية	302,580	187,809	0,46	302,565	0,71	114,756	61,10
نفقات التمويل	3 782,000	3 740,958	9,18	3 688,043	8,67	52,915-	1,41-
النفقات الطارئة وغير الموزعة	8,701	-	-	-	-	-	-
المجموع	**44 668,208**	**40 747,820**	**100,00**	**42 547,745**	**100,00**	**1 799,925**	**4,42**

ويعود تطور نفقات الميزانية أساسا إلى ارتفاع نفقات التدخلات بما قدره 1.373,249 م.د ونفقات التأجير بما قيمته 979,386 م.د حد منه أساسا تراجع كل من نفقات الاستثمار والتسيير بما قيمته على التوالي 423,314 م.د و191,237 م.د.

وتواصل ارتفاع حصة نفقات التأجير من نفقات الميزانيّة لتصل إلى مبلغ 20.182,202 م.د وبحصة 47,43 %، تليها نفقات التدخلات بمبلغ 12.592,434 م.د وبحصّة 29,60 % فيما تراجعت حصة نفقات الاستثمار والبالغة قيمتها 3.625,847 م.د إلى ما نسبته 8,52 % مقابل على التوالي ما قدره 4.049,161 م.د وما نسبته 9,94 % في سنة 2020.

ويبرز الرّسم الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 بين مختلف الأقسام:

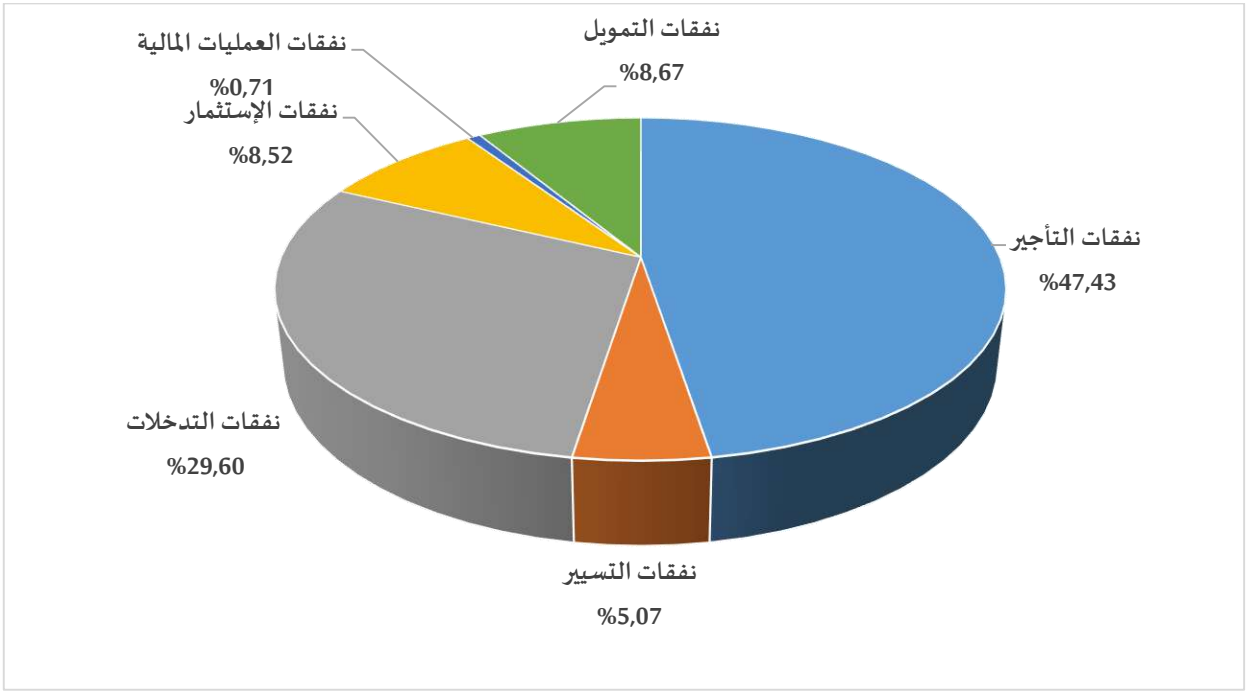

وتواصل خلال الفترة 2017 - 2021 تطور نفقات التأجير بنسق تصاعدي في حين لم تشهد نفقات الاستثمار المباشرة[56] نموا ملحوظا، وذلك كما يبرزه الرسم البياني الموالي:

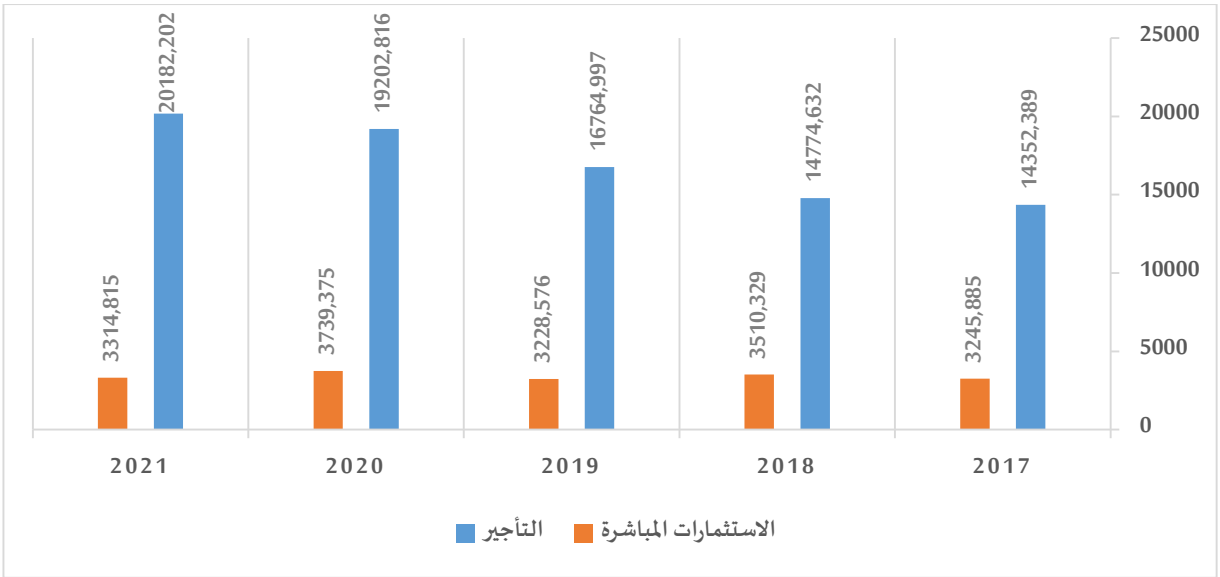

[56] بهدف المقارنة تم احتساب نفقات الاستثمار المباشرة بمجموع نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ونفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة.

وحسب المهمات، وعلى غرار السنة السابقة استأثرت مهمّة التربية بالحصّة الأكبر من مجموع نفقات ميزانيّة الدولة دون اعتبار نفقات التّمويل لتبلغ 17,31 % تليها مهمّة الداخلية بنسبة 10,11 % ومهمة الصناعة والطاقة والمناجم بنسبة 9,21 % ومهمة الدفاع بنسبة 8,78 % ومهمّة الصحة بنسبة 8,76 %.

ويبرز الملحق عدد 2 توزيع نفقات الدّولة لسنة 2021 حسب المهمّات.

أما على مستوى البرامج، فقد سجلت نفقات البرنامج الثاني لمهمة التربية "المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي" أعلى حصة من مجموع نفقات البرامج بما قدره 3.619,712 م.د (منه 94,77 % كنفقات التأجير) يليه البرنامج الأول لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم "الطاقة والطاقات المتجددة" بما قدره 3.374,482 م.د (منه 99,79 % كنفقات التدخلات) وبرنامج "المرحلة الابتدائية" (2.403,322 م.د) وبرنامج "التجارة الداخلية" بمهمة التجارة (2.241,695 م.د) وبرنامج "الأمن الوطني" (1.983,129 م.د) وبرنامج "التدخل العسكري" (1.937,206 م.د).

ويبرز الملحق عدد 3 توزيع نفقات ميزانيّة الدولة لسنة 2021 وفقا للمهمات والبرامج.

ويلخص الجدول الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة بين الأقسام في سنة 2021:

تلخيص لنفقات الدولة لسنة 2021 حسب الأقسام

م.د

الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	الترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
نفقات التأجير	20 118,481	20 345,196	24,756	34,985	0	43,161	27,529	7,079	20 326,414	20 182,202	144,212
نفقات التسيير	1 895,599	2 185,832	3,663	1,579	45,920	1,835	74,966	94,250	2 401,217	2 156,654	244,563
نفقات التدخلات	9 424,574	12 896,474	8,145	0,859	4,333	31,908	262,236	64,609	13 203,030	12 592,434	610,596
نفقات الاستثمار	4 033,058	4 218,431	32,503	32,504	26,651	0,000	137,915	261,270	4 644,266	3 625,847	1 018,419
نفقات العمليات المالية	301,720	301,720	0,860	0	0	0	0	0	302,580	302,565	0,015
نفقات التمويل	4 030,000	3 782,000	0	0	0	0	0	0	3 782,000	3 688,043	93,957
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568	511,347	0	0	0	0	502,646-	0	8,701	0	8,701
المجموع	**40 203,000**	**44 241,000**	**69,927**	**69,927**	**76,904**	**76,904**	**0**	**427,208**	**44 668,208**	**42 547,745**	**2 120,463**

وتوزّعت نفقات ميزانية الدولة حسب مصادر التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 36.988,297 م.د وموارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 679,208 م.د وموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 998,300 م.د وموارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 193,897 م.د.

ويبرز الملحق عدد 4 توزيع نفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 حسب مصادر التّمويل.

وأفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2021 اعتمادات متبقية بلغت جملتها 2.120,463 م.د توزعت بين نفقات الاستثمار (1.018,419 م.د) ونفقات التّدخّلات (610,596 م.د) ونفقات التسيير (244,563 م.د) ونفقات التّأجير (144,212 م.د) ونفقات التمويل (93,957 م.د) والنّفقات الطّارئة وغير الموزّعة (8,701 م.د). ونفقات العمليّات الماليّة (0,015 م.د).

وفيما يلي تحليلا لتطور تكاليف الميزانية حسب طبيعة النفقات (الأقسام) مع تحليل لتنفيذ هذه النفقات حسب الأهداف والمهمات والبرامج في مستوى كل قسم.

أوّلا: نفقات التأجير

بلغت الاعتمادات المرصودة لفائدة قسم نفقات التأجير بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 ما قيمته 20.118,481 م.د، ثم تمّ التّرفيع فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى 20.345,196 م.د مقابل 19.246,585 م.د في سنة 2020.

وباعتبار توزيع اعتمادات تكميلية من قسم النفقات الطارئة بمبلغ 27,529 م.د لفائدة هذا القسم، وكذلك تحويل اعتمادات صافية بين البرامج (– 10,229 م.د) وتحويل الاعتمادات داخليا (– 43,161 م.د) والترفيعات بمبلغ 7,079 م.د في النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة، ارتفعت الاعتمادات النهائيّة لقسم التأجير إلى ما قدره 20.326,414 م.د. وتواصل في سنة 2021 تراجع نسق نموّ الاعتمادات النّهائيّة لقسم التأجير حيث بلغ ما نسبته 5,12 % مقابل 12,28 % في سنة 2020 و14,98 % في سنة 2019.

وتؤكّد محكمة المحاسبات على انتفاء الصبغة الطارئة لنفقات التأجير بما لا يبرّر تخصيص جزء من الاعتمادات المرسّمة بمهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة لفائدة هذا الصنف من الأعباء، وتجدد توصيتها بضرورة ضبط تقديرات دقيقة في شأنها خاصة وأن هذا القسم أفرز إجمالا اعتمادات غير مستعملة بمبلغ 144,212 م.د.

ويعود نمو تقديرات نفقات التأجير في سنة 2021 أساسا إلى الانعكاس المالي[57] لبرنامج الزّيادة في الأجور قسط أوت 2020 (قُدّر بمبلغ 720 م.د) ولانتداب 16.501 خطة خلال سنة 2021 موزعة على كل من مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والعدل ومدارس التكوين بقيمة جملية تعادل 268 م.د وكذلك نتيجة تفعيل جملة من الاتفاقيات والتدابير الجديدة إلى جانب الانتدابات والترقيات والزيادات القطاعية وإجراءات أخرى

[57] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021.

قدرت كلفتها الأولية بقيمة 520 م.د [58] وتمّ ترسيم جزء منها بقسم النفقات الطارئة وغير الموزعة لعدم إصدار بعض النصوص التطبيقية المتعلقة بإجراءاتها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2021 نصّت على تخصيص اعتمادات لانتداب عشرة آلاف عاطل عن العمل من أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم حسب التصنيف الوارد في القانون عدد 38 لسنة 2020 المؤرخ في 13 أوت 2020 المتعلق بأحكام استثنائية للانتداب في القطاع العمومي على أن تمول هذه الانتدابات من الاقتصاد والتعديل في بعض المهمات وعبر تخصيص نسبة من اعتمادات برنامج التشغيل (بتحويل اعتمادات عقد الإعداد للحياة المهنية والتكوين القبلي والتكوين لتحسين التشغيلية) غير أنّه لم يتم تفعيل هذه الأحكام.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الدفوعات في سنة 2021 بعنوان التأجير العمومي ما قيمته 20.182,202 م.د وهو ما يمثّل نسبة استهلاك للاعتمادات النهائية في حدود 99,29 % مقابل 99,31 % في سنة 2020.

وتوزّعت المبالغ المدفوعة بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 20.175,424 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 6,778 م.د.

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التأجير وتطوّرها بين سنتي 2020 و2021:

بحساب م.د

البنود	الدفوعات				تطوّر المصاريف 2021/2020	
	2020		2021			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	17 939,039	93,42	18 912,381	93,71	973,342	5,43
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير	1 230,520	6,41	1 237,711	6,13	7,191	0,58
منح مخوّلة للسّلط العمومية	30,278	0,15	25,332	0,13	4,946-	16,34-
جملة نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**19 199,837**	**99,98**	**20 175,424**	**99,97**	**975,587**	**5,08**
نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	2,979	0,02	6,778	0,03	3,799	127,53
الجملة	**19 202,816**	**100,00**	**20 182,202**	**100,00**	**979,386**	**5,10**

وعرفت الدفوعات بعنوان نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (20.175,424 م.د) في سنة 2021 نموا قدره 975,587 م.د ونسبته 5,08 % وهو ما يمثل نسبة 16,60 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل16,40% في سنة 2020.

[58] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي 2021.

وشملت هذه النّفقات أساسا تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج حيث بلغت حصّتها 93,74 % من مجموع نفقات التّأجير.

وأدّى ارتفاع نفقات التأجير إلى تواصل نمو حصّتها ضمن جملة نفقات ميزانيّة الدّولة (دون اعتبار نفقات قسم التمويل) لتصل إلى ما نسبته 51,94 % مقابل 51,88 % في سنة 2020 و 42,86 % في سنة 2019.[59]

وعلى صعيد آخر، يبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التأجير لسنة 2021 بين مختلف المهمات:

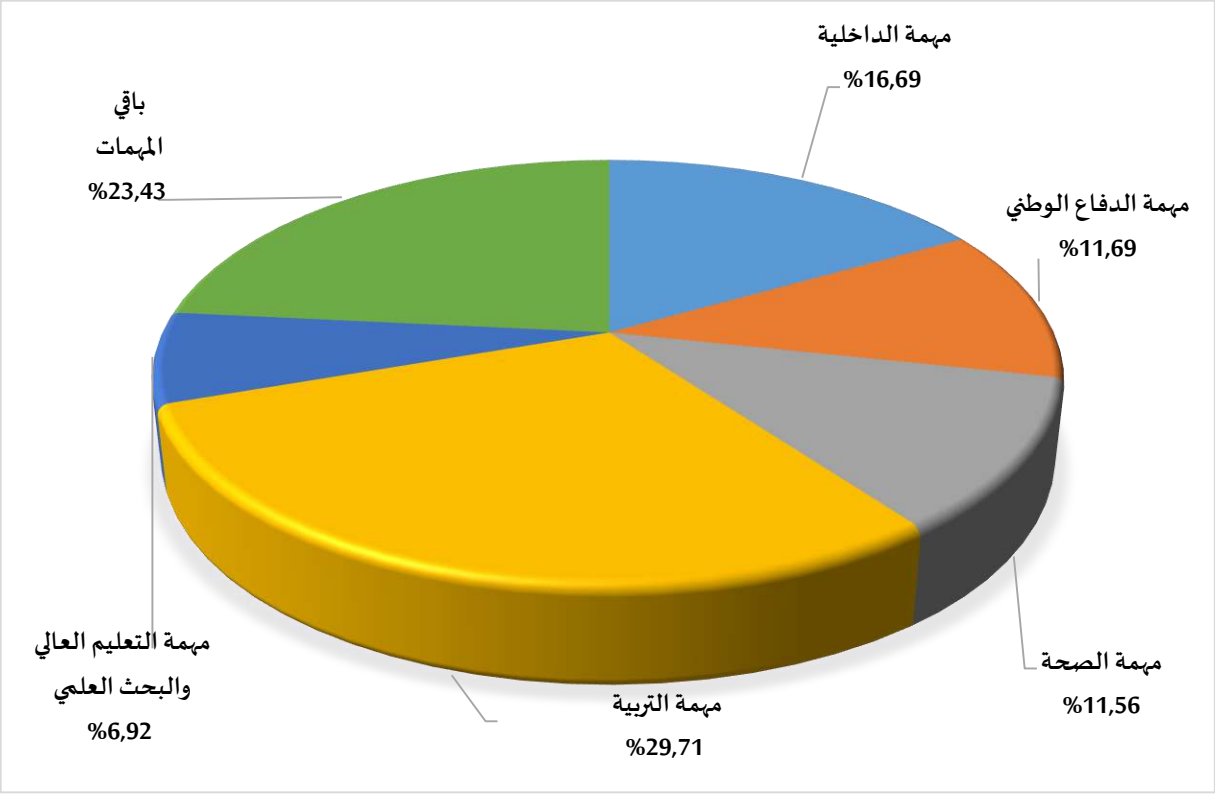

يلاحظ من خلال الرسم أعلاه، وعلى غرار السنة السابقة، استئثار مهمات التربية والداخلية والدفاع الوطني والصّحة والتّعليم العالي والبحث العلمي بالنصيب الأوفر من مجموع نفقات التأجير وذلك بمبلغ جملي قدره 15.453,826 م.د وحصته 76,57 %.

ثانيا: نفقات التسيير

تمّ ضبط اعتمادات أولية بعنوان قسم التسيير قدرها 1.895,599 م.د، ثم تمّ التّرفيع فيها بعنوان تدعيم اقتناء الأدوية بالمؤسسات الصحية[60] بمبلغ 290,233 م.د لتصل إلى 2.185,832 م.د وذلك في إطار مجابهة فيروس كورونا.

كما انتفع هذا القسم باعتمادات تكميلية قدرها 74,966 م.د تأتت من قسم النّفقات الطّارئة. وباعتبار جملة التحويلات الصافية بين البرامج (+ 2,084 م.د) وتحويل الاعتمادات داخليا (+ 44,085 م.د) والترفيعات

[59] بغاية المقارنة تمّ إعادة احتساب نفقات ميزانية سنة 2019 بخصم نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي والبالغة 6.620,301 م.د.

[60] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي 2021.

بمبلغ 94,250 م.د في النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة ارتفعت الاعتمادات النهائية إلى ما جملته 2.401,217 م.د تمّ استهلاكها بنسبة 89,82 % مقابل 96,04 % في سنة 2020.

وشهدت الدفوعات بعنوان نفقات التسيير لسنة 2021 والبالغة 2.156,654 م.د تراجعا بما قدره 191,237 م.د مقارنة بسنة 2020. وتوزعت بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (1.995,671 م.د) وعلى الحسابات الخاصّة في الخزينة (131,622 م.د) وعلى حسابات أموال المشاركة (29,361 م.د).

ويبرز الجدول التّالي توزيع نفقات التسيير وتطوّرها بين سنتي 2020 و2021:

بحساب م.د

البنود	2020		2021		التغييرات 2021/2020	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة%	القيمة	النسبة %
النفقات الخصوصيّة للسّلط العمومية	14,969	0,64	14,695	0,68	0,274-	1,83-
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج	1 535,738	65,41	1 283,238	59,50	252,500-	16,44-
- نفقات تسيير المصالح العمومية	1 416,391	60,33	1 160,955	53,83	255,436-	18,03-
- نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	57,248	2,44	57,730	2,68	0,482	0,84
- نفقات تسيير المصالح بالخارج	62,099	2,64	64,553	3,04	3,454	5,56
منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة	709,758	30,23	697,738	32,35	12,020-	1,69-
جملة نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**2 260,465**	**96,28**	**1 995,671**	**92,54**	**264,794-**	**11,71-**
نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة	87,426	3,72	160,983	7,46	73,557	84,14
الجملة	**2 347,891**	**100,00**	**2 156,654**	**100,00**	**191,237-**	**8,15-**

ويُلاحظ تدني نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بما قدره 264,794 م.د ونسبته 11,71 % مقابل تطوّر بمبلغ 654,144 م.د ونسبة 40,72 % في سنة 2020. ويعود ذلك أساسا إلى تدني نفقات تسيير المصالح العمومية بمبلغ 255,436 م.د وبنسبة 18,03 %. في المقابل تضاعفت في سنة 2021 نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة لتصل إلى ما قدره 160,983 م.د منها 104,501 م.د كمنح للمؤسسات الاستشفائية العمومية تحت إشراف مهمة الصحة.

ويبرز الرسم الموالي توزيع نفقات التسيير بين مختلف المهمات لسنة 2021:

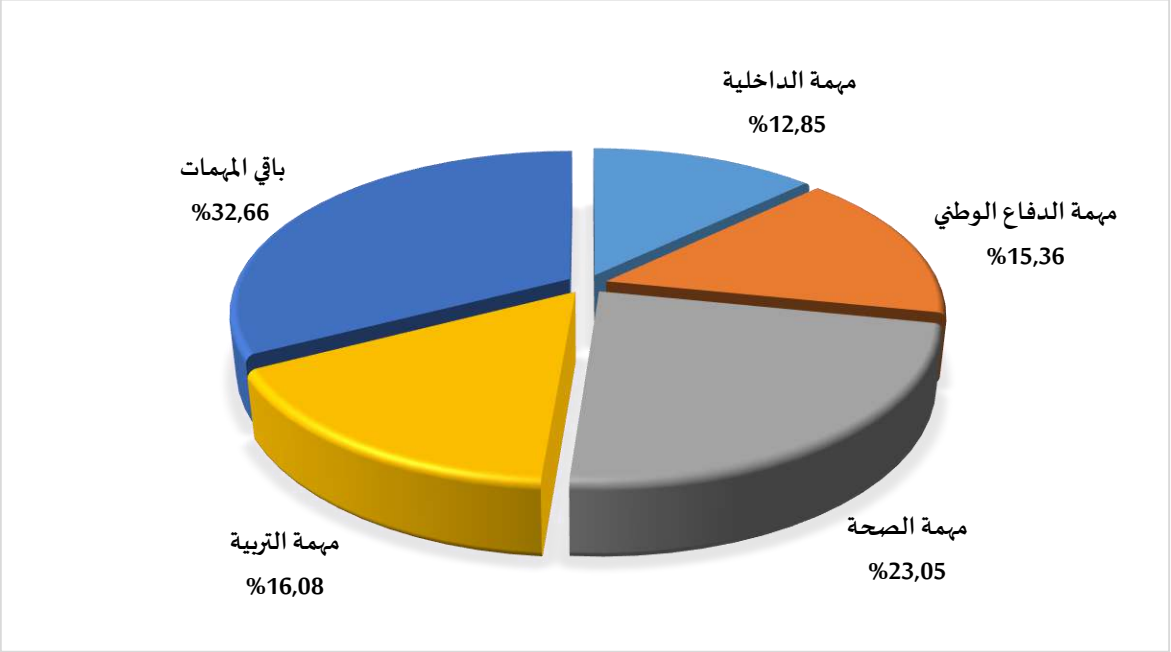

في سنة 2021 أُنجز الجزء الأكبر من نفقات التسيير من قبل مهمات الصحة والتربية والدفاع الوطني والدّاخليّة بمبلغ جملي 1.452,331 م.د وبحصّة قدرها 67,34 %. أما على مستوى البرامج فقد بلغت الدفوعات للبرنامج عدد 9 "القيادة والمساندة" لمهمة التربية ما قيمته 242,826 م.د يليه البرنامج عدد 2 "الخدمات الصحية الاستشفائية" والبرنامج عدد 3 "البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية" لمهمة الصحة بمبلغي على التوالي 223,746 م.د و197,846 م.د والبرنامج عدد 2 "الإسناد اللوجستي التقني" لمهمة الدفاع الوطني بمبلغ 162,876 م.د.

ثالثا: نفقات التّدخّلات

تم رصد اعتمادات أولية بعنوان نفقات التدخّلات قدرها 9.424,574 م.د، توزعت بين نفقات التدخلات الاعتيادية في حدود 3.326 م.د ونفقات تدخلات ذات صبغة تنموية بقيمة 2.813 م.د ونفقات الدعم بما قدره 3.401 م.د. وتمكّن نفقات التدخلات الاعتيادية أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل بمبلغ جملي 833 م.د ولدعم صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بما قدره 708 م.د ولتنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بما قدره 500 م.د. [61]

أما بخصوص نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية فهي تهم بالأساس الاعتمادات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي بقيمة جملية قدرها 1.862 م.د وتحويلات بعنوان الاستثمار بمبلغ 398 م.د وتشجيعات مباشرة بقيمة 361 م.د.

وبلغت في سنة 2021 التقديرات بعنوان نفقات الدعم[62] ما قدره 3.401 م.د وشملت نفقات دعم المواد الأساسية بقيمة 2.400 م.د ودعم النقل العمومي بما قدره 600 م.د ودعم المحروقات في حدود 501 م.د والتي

[61] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021.

[62] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2021.

تم ضبطها على أساس مجموعة من الفرضيات على غرار اعتماد معدل سعر النفط بقيمة 45 دولار للبرميل ومعدل سعر صرف الدولار بمبلغ 2,800 دينار للدولار وحجم الإنتاج الوطني في حدود 2.142 مليون طن من النفط الخام، على أن يتم صرفها لترشيد استهلاك قوارير الغاز المنزلي وإصلاح مسالك توزيعه (100 م.د) ولرصد منحة بميزانية مهمة الصناعة والطاقة والمناجم بعنوان دعم المحروقات تخصص لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات (401 م.د).

وتم الترفيع في هذه التقديرات إلى حدود 12.896,474 م.د، أي بزيادة قدرها 3.471,900 م.د ونسبتها 36,84 %. وتم تفسير هذه الزيادة[63] خاصة بتحيين معدل سعر برميل النفط في حدود 70 دولار عوضا عن 45 دولار للبرميل مقدرة أوليا وبعدم تفعيل التعديل الآلي لأسعار المواد البترولية لما تبقى من سنة 2021 [64] والذي انجر عنه الترفيع في نفقات دعم المحروقات بمبلغ 2.926 م.د لتصل إلى 3.327 م.د بالإضافة إلى تسجيل زيادة بعنوان تقديرات نفقات التدخلات دون الدعم بقيمة 550 م.د والتي تخص برنامج المساعدات الاستثنائية للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل الممول من البنك الدولي (280 م.د) وبرمجة خلاص متخلدات مهمّة التربية بعنوان التنفيل (96 م.د) والتدخلات بمناسبة العودة المدرسية الممولة من المؤسسات البنكية والمالية (20 م.د).

وانتفعت نفقات التدخلات باعتمادات تكميلية بمبلغ 262,236 م.د من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة وباعتبار التعديلات في اعتمادات هذه النفقات وتحويلها داخليا (- 27,575 م.د) وبين البرامج (7.286 م.د) والترفيعات المسجلة على موارد الحسابات الخاصة (64,609 م.د) ارتفعت الاعتمادات النهائية[65] المرصودة لنفقات التدّخلات في سنة 2021 إلى ما قيمته 13.203,030 م.د أي بزيادة بقيمة 3.778,456 م.د مقارنة بقانون المالية الأصلي مقابل 11.626,564م.د في سنة 2020.

وعلى مستوى الإنجاز، تم استهلاك هذه الاعتمادات بنسبة 95,38 % مقابل استهلاك بنسبة 96,41 % في السنة السابقة حيث بلغت ما جملته 12.592,434 م.د.

وفيما يخص مصادر تمويل هذه النفقات فقد تّم صرفها أساسا على الموارد العامة للميزانية (11.596,591 م.د) فيما تم صرف الباقي على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (701,718 م.د) وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة (282,439 م.د) وموارد حسابات أموال المشاركة (11,686 م.د). وأفرز هذا القسم اعتمادات باقية في سنة 2021 بمبلغ 610,596 م.د.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان قسم التدّخلات بين مختلف الفصول خلال سنتي 2020 و2021:

[63] تقرير حول مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021.

[64] سُجلت آخر عملية تعديل آلي لأسعار البيع للمواد البترولية لسنة 2021 في 20 أفريل 2021.

[65] لقرار المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

بحساب م.د

بيان الفصول	الدفوعات				التغييرات 2021/2020	
	2020		2021			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
التدخلات في الميدان الاجتماعي	5 426,876	48,37	7 086,050	56,27	1 659,174	30,57
التحويلات	1 809,173	16,13	1 075,697	8,54	733,476-	40,54-
دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي	1 722,575	15,35	1 768,648	14,05	46,073	2,67
التدخلات ذات الصبغة العامة	724,989	6,46	76,447	0,61	648,542-	89,46-
دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي	450,033	4,01	678,654	5,39	228,621	50,80
دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	282,126	2,51	231,376	1,84	50,750-	17,99-
باقي الفصول	803,413	7,16	1 675,562	13,31	872,149	108,56
المجموع	**11 219,185**	**100**	**12 592,434**	**100**	**1 373,249**	**12,24**

يتضح من الجدول السابق أهمية حصة نفقات التدخلات المحمولة على فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي" والبالغة ما قيمته 7.086,050 م.د أي بنسبة 56,27 % من جملة نفقات التدّخلات.

وتراجعت الدفوعات بعنوان فصل "التحويلات" لتبلغ 1.075,697 م.د أي بحصة 8,54 % من جملة نفقات التدّخلات مقابل نسبة 16,13 % في سنة 2020. وعلى غرار السنة السابقة، أنجزت الحصة الأوفر من قبل مهمة الشؤون الاجتماعية بما نسبته 73,73 % وارتفعت قيمة نفقات التدخلات بعنوان كل من الفصل "دعم التدّخلات في الميدان الاقتصادي" و"دعم التدّخلات في الميدان الاجتماعي" إلى ما قدره على التوالي 1.768,648 م.د و678,654 م.د أي بنسب قدرها 14,05 % و5,39 % من إجمالي قسم التدّخلات.

وحسب المهمات استأثرت أربع مهمات بالحصة الأكبر من جملة نفقات التدّخلات وهي مهمة الصناعة والطاقة والمناجم بما جملته 3.536,309 م.د تليها مهمة التجارة وتنمية الصادرات بمبلغ 2.234,037 م.د ثم مهمة الشؤون الاجتماعية بما قدره 1.978,282 م.د ومهمة الشؤون المحلية والبيئة بـ1.293,503 م.د.

ويبرز الرسم التالي هيكلة نفقات التدخلات في سنة 2021 حسب المهمات:

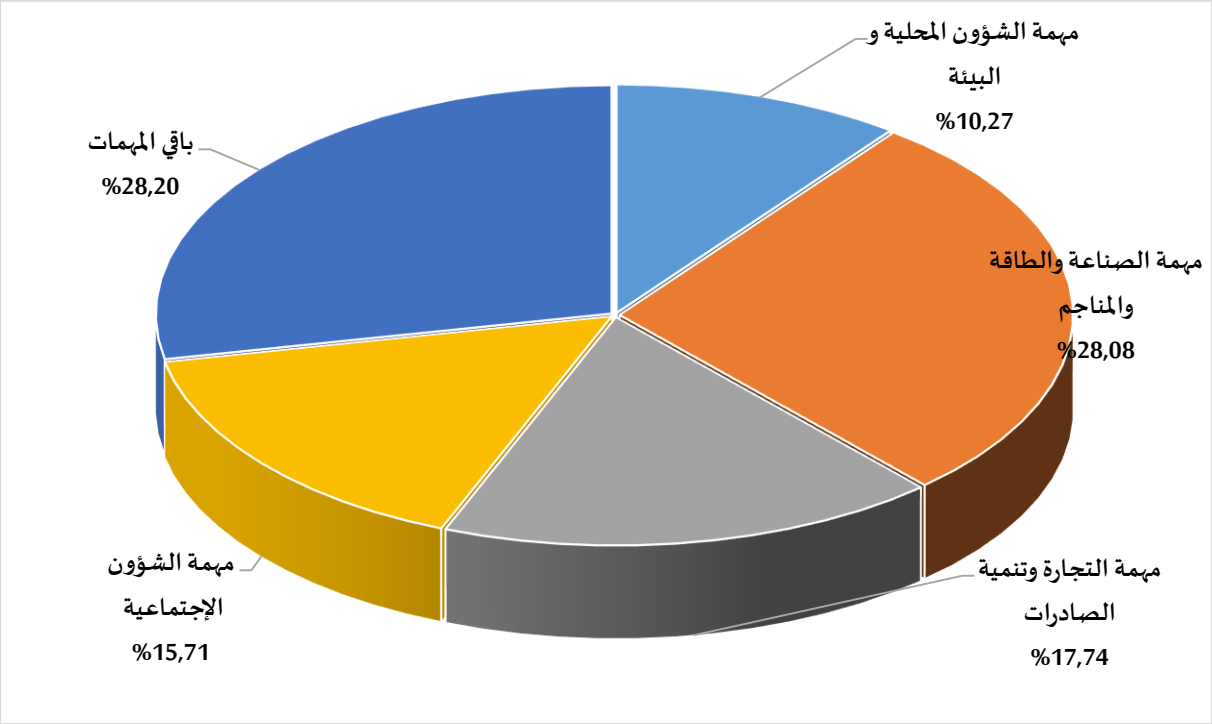

تعلقت نفقات التدخلات لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم بالبرنامج الأول "الطاقة والطاقات المتجددة " بمبلغ 3.367,555 م.د وخصّت أساسا فصل "التدخلات في الميدان الاجتماعي"، وتمثلت في منحة لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير (2.293 م.د) ودعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز (1.034 م.د) بعنوان دعم المحروقات وذلك على غرار السنوات السابقة.

أما فيما يخص نفقات مهمة التجارة وتنمية الصادرات، فقد شملت نفقات التدخلات والبالغة 2.234,037 م.د تكاليف دعم المواد الأساسية المندرجة بالبرنامج الأول "التجارة الداخلية" (2.200,435 م.د) ضمن فصل "التدخلات في الميدان الاجتماعي". حيث تم رصد اعتمادات أولية للمهمة بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 2.400 م.د استهلك في حدود 2.200 م.د.

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية التي تمّ صرفها من قبل مهمة التجارة وتنمية الصادرات وتطوّرها خلال السنوات من 2017 إلى 2021:

بحساب م.د

المادة / السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	التغيرات 2021/2020	
						القيمة	النسبة (%)
- الحبوب	1 104,329	1 305,754	1 284,436	1 848,475	1 674,154	-174,321	-9,43
- الزيت النباتي	247,882	249,151	208,096	268,951	301,383	32,432	12,06
- الحليب	87,969	134,177	189,617	209,071	161,843	-47,228	-22,59
- السكر	9,854	8,867	9,088	9,876	9,353	-0,523	-5,30
- الورق المدرسي	3,897	2,703	10,320	6,122	8,704	2,582	42,18
-العجين الغذائي	39,824	44,726	88,640	73,505	44,309	-29,196	-39,72
- دعم اللحوم[66]	-	4,622	2,356	-	0,254	-	-
الجملة	**1 493,755**	**1 750,000**	**1 792,554**	**2 416,000**	**2 200,000**	**-216,000**	**-8,94**

يلاحظ في سنة 2021 تراجع الدفوعات بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 216 م.د وبنسبة 8,94 % مقابل زيادة في سنة 2020 بما قدره 623,365 م.د وبنسبة 34,77 %. ويعود ذلك أساساً إلى تدني الدعم الموجه لمواد الحبوب (- 174,321 م.د) والحليب (- 47,228 م.د) والعجين الغذائي (- 29,196 م.د)، حد منه الارتفاع المسجل في الدعم الموجه لمادة الزيت النباتي بمبلغ 32,432 م.د والورق المدرسي بمبلغ 2,582 م.د.

ويفسر تراجع الدعم الموجه لمواد الحبوب خاصة بانخفاض حجم الكميات المدعمة لمادة الفارينة[67].

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى أحكام الفصل 23 من قانون المالية لسنة 2021 إحداث معلوم على السكر بقيمة 100 مليم عن كل كيلوغرام.

كما بلغت في سنة 2021 نفقات دعم النقل العمومي 504 م.د وتعلّقت بالتدخلات لبرنامج النقل البري وبرنامج الطيران المدني لمهمة النقل واللوجستيك.

[66] يسند الدعم الموجه لمادة اللحوم عبر تحويلات لشركة اللحوم.

[67] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة التجارة وتنمية الصادرات لسنة 2021.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدّخلات بعنوان دعم النقل بين مختلف الشركات في سنتي 2020 و2021:

بحساب المليون دينار

المستفيد	نفقات الدعم	
	2020	2021
الشركات الجهوية للنقل	325,000	288,500
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	90,000	54,000
شركة نقل تونس	155,000	135,000
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	12,500	14,000
شركة الخطوط التونسية السريعة	10,000	10,000
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	7,500	2,500
المجموع	**600,000**	**504,000**

كما صُرفت نفقات التدخلات لمهمة الشؤون الاجتماعية أساسا على الموارد العامة للميزانية (86,35 %). وتعلقت جملة التدخلات بدفوعات البرنامج عدد 3 "النهوض الاجتماعي" (1.065,015 م.د) والبرنامج عدد 2 "الضمان الاجتماعي" (908,711 م.د)

وتوزعت تدخلات البرنامج عدد 3 "النهوض الاجتماعي" بين المنح المسندة للعائلات المعوزة (644,999 م.د) ومساعدات لفائدة الفئات محدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات (50,978 م.د). كما تم رصد اعتمادات بقيمة 280 م.د محمولة على الموارد الخارجية الموظفة (في إطار قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير[68]) لتقديم مساعدات اجتماعية استثنائية لفائدة الفئات الهشة ومحدودة الدخل قصد مجابهة جائحة كورونا والحد من تداعياتها صرف منه ما قدره 266,994 م.د. فيما شملت نفقات التدخل للبرنامج عدد 2 "الضمان الاجتماعي" مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية (500 م.د) ومساهمتها بعنوان التعديل الآلي للجرايات (155,500 م.د) كما تم أيضا صرف منحة مباشرة من الدولة لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (85 م.د) ومنحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا (76,601 م.د) فضلا عن تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي 52,034 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفصل 32 من قانون المالية لسنة 2021 قد نصّ على جملة من الإجراءات لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية. وتم إصدار الأمر الحكومي عدد 274 لسنة 2021 المؤرخ في 27 أفريل 2021 والمتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد امتياز تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي لفائدة المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية والقرار المشترك لوزير الشؤون الاجتماعية ووزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار المؤرخ في 25 جانفي 2021 والمتعلق بضبط إجراءات إسناد المنحة الاستثنائية والظرفية الشهرية المنصوص عليها بالفقرة 5 من الفصل 32 المذكور أعلاه. وتم صرف هذه النفقات عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث تم إسناد منحة اجتماعية استثنائية

[68] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021.

لفائدة عمال المؤسسات السياحية ومؤسسات الصناعات التقليدية والأدلاء السياحية تقدّر بمبلغ 200 دينار لمدة 6 أشهر لفائدة 68.380 منتفعا وارتفعت بذلك المبالغ الجملية بعنوانها إلى 13,674 م.د[69].

أما بالنسبة لنفقات مهمة الشؤون المحلية فتم صرفها أساسا ضمن البرنامج الثاني "الشؤون المحلية" (1.025,676 م.د) بعنوان دعم الجماعات المحلية وخصوصا على الفصل "دعم الاستثمارات في ميدان الإدارة العامّة" بما قدره 815,705 م.د.

رابعا: نفقات الاستثمار

حدد قانون الماليّة لسنة 2021 حجم اعتمادات الدفع بعنوان نفقات الاستثمار لميزانية الدّولة بما قيمته 4.033,058 م.د وتم الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتبلغ 4.218,431 م.د مقابل 3.826,561 م.د في سنة 2020 مسجلة بذلك تطورا مقارنة بالسنة السابقة نسبته 10,24 %.

وتراجعت الاعتمادات التكميلية المسندة لنفقات الاستثمار من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة[70] إلى ما قيمته 137,915 م.د مقابل 239,451 م.د في سنة 2020.

وعلى إثر الترفيع في تقديرات اعتمادات هذه النفقات وتحويلها بين البرامج[71] وداخليا وإسناد الاعتمادات التكميلية، ارتفعت الاعتمادات النهائية[72] لنفقات الاستثمار إلى 4.644,266 م.د في سنة 2021 مقابل 4.512,051 م.د في السنة السابقة. وتوزعت هيكلة تمويلها بين الموارد العامة للميزانية (72,41 %) وموارد القروض الخارجية الموظفة (18,25 %) وموارد الحسابات الخاصة (9,34 %).

وبلغت النفقات المنجزة بعنوان هذا القسم ما قدره 3.625,847 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 78,07 % مقابل 4.049,161 م.د وبنسبة استهلاك قدرها 89,74 % في سنة 2020. وتواصل في سنة 2021 تراجع حصّة نفقات الاستثمار من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدولة ولم تتجاوز 8,52 %[73] . وترتب عن تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية بقيمة 1.018,419 م.د تعلقت بنفقات الاستثمار المحمولة على موارد الدّولة (43,69 %) والموارد الخارجية الموظفة (44,28 %) وموارد الحسابات الخاصة (12,03 %).

وعلى غرار السنة السابقة تعلقت أهم بقايا الاعتمادات بمهمة الصحة (542,163 م.د) ومهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية (218,696 م.د) ومهمة التربية (83,824 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (21,949 م.د).

أ- نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية

بلغت التقديرات الأولية لاعتمادات الدّفع لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ما قدره 3.135,215 م.د. وارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوانها إلى ما قيمته 3.362,943 م.د مقابل 3.154,947 م.د في سنة 2020. وتم استهلاكها بنسبة 86,77 %. وتراجعت الاستثمارات المموّلة مباشرة من الموارد العامة للميزانية بنسبة 3,27 % مقابل نمو في سنة 2020 بنسبة 11,17%.

---

[69] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الشؤون الاجتماعية لسنة 2021.

[70] وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

[71] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

[72] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 23 جوان 2022 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2021.

[73] بلغت في سنة 2020 حصّة نفقات الاستثمار من جملة النفقات المنجزة لميزانية الدولة 9,94 %.

وتدعمت حصتها ضمن جملة الاستثمارات لتبلغ 80,48 % خلافا لسنة 2020 حيث بلغت ما نسبتها 74,50 % ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه الاستثمارات حسب المهمات خلال سنتي 2020 و2021:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	820,957	650,529	-170,428	- 20,76
مهمة الدفاع الوطني	497,176	591,104	93,928	18,89
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	425,855	375,157	-50,698	- 11,90
مهمة الصحّة	269,551	416,622	147,071	54,56
مهمة الدّاخلية	268,733	206,635	-62,098	- 23,11
مهمة التربية	237,653	236,076	-1,577	- 0,66
مهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني	149,388	114,644	-34,744	-23,26
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	147,217	117,014	-30,203	- 20,52
باقي المهمات	200,078	210,265	10,637	5,09
الجملة	**3 016,608**	**2 918,046**	**-98,562**	**- 3,27**

يفسر تدني الاستثمارات المموّلة من الموارد العامة للميزانية (- 98,562 م.د) أساسا بتراجع نفقات مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية (- 170,428 م.د) ومهمة الداخلية (- 62,098 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 50,698 م.د) ومهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني (- 34,744 م.د) الذي حد منه نمو هذه النفقات لدى كل من مهمة الصحة (+ 147,071 م.د) ومهمة الدفاع الوطني (+ 93,928 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة تواصل استئثار مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية بالحصة الأوفر من نفقات الاستثمار المنجزة بالموارد العامة للميزانية بحصة قدرها 22,29 % (27,21 % في سنة 2020) وبمبلغ يساوي 650,529 م.د (من جملة اعتمادات بمبلغ 759,742 م.د موزعة).

وخصّت هذه النفقات أساسا البرنامج الأول للمهمة "البنية التحتية للطرقات" (خاصة الفصل المتعلق بالطرقات والجسور بمبلغ 496,129 م.د والبرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" (92,786 م.د).

كما تواصل ارتفاع نفقات الاستثمار لمهمة الدفاع الوطني والمنجزة أساسا في التجهيزات العسكرية بما قدره 494,254 م.د (مقابل 435,307 م.د في سنة 2020) وفي الهيكل الأساسي العسكري بمبلغ 81,273 م.د (مقابل 49,449 م.د في سنة 2020).

وتم في سنة 2021 رصد اعتمادات نهائية لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية لمهمة الصحة بما قدره 654,866 م.د استهلكت في حدود 63,62 % مما ترتب عنه اعتمادات متبقية بقيمة 238,244 م.د. وشهدت نفقات الاستثمار المنجزة من قبل مهمة الصحة في سنة 2021 نموا بنسبة 54,56 % لتبلغ 416,622 م.د مقابل 269,551 م.د في سنة 2020.

وتعلقت هذه النفقات أساسا بالبرنامج التاسع القيادة والمساندة وذلك بمبلغ قدره 150,115 م.د (منه 101,089 م.د تخص فصل المصاريف المختلفة) يليه البرنامج الثاني "الخدمات الصحية الاستشفائية" بما قيمته 100,546 م.د.

ووفقا للفصول تعلقت النفقات المنجزة في سنة 2021 أساسا بتجهيز الهياكل الصحية وصيانة التجهيزات (88,608 م.د). وبالطب الوقائي (68,610 م.د) وببناء وتوسيع وتهيئة الهياكل الصحية الجهوية (56,472 م.د).

وأنجزت مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري نفقات الاستثمار خاصة في كل من البرنامج الثالث المياه وذلك عبر الاستثمار في المناطق السقوية (75,964 م.د مقابل 146,878 م.د في 2020) والسدود والهياكل المائية (57,401 م.د) وفي البرنامج الرابع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (117,914 م.د) والبرنامج الأول الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية بمبلغ 48,164 م.د.

وتراجعت استثمارات مهمة الداخلية لتصل إلى 206,635 م.د مقابل 268,733 م.د في التصرف السابق، توزعت بين البرنامج الأول لمهمة الأمن الوطني (82,625 م.د) والبرنامج الثاني لمهمة الحرس الوطني (78,556 م.د) والبرنامج التاسع القيادة والمساندة (42,655 م.د) واستثمرت مهمة الدّاخلية أساسا في التجهيزات للأمن الداخلي (126,991 م.د) والهيكل الأساسي للأمن الداخلي (31,798 م.د).

ب- الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة

بلغت الاعتمادات النهائية لسنة 2021 بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجيّة الموظّفة ما قدره 847,753 م.د مقابل 874,636 م.د في التصرف السابق وتواصل تراجع نسبة استهلاك هذه الاعتمادات بصفة ملحوظة من 92,56 % في سنة 2019 إلى 82,64 % في سنة 2020 و46,80 % في سنة 2021. حيث لم تتجاوز الاستثمارات المنجزة ما جملته 396,769 م.د.

ويبرز الجدول الموالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق موارد القروض الخارجية الموظّفة حسب المهمات خلال سنة 2021:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	468,227	230,230	-237,997	-50,83
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	147,878	77,654	-70,224	-47,49
مهمة التربية	32,828	29,621	-3,207	-9,77
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	73,279	18,985	-54,294	-74,09
مهمة الصحّة	-	39,427	39,427	-
باقي المهمات	0,555	0,852	0,297	53,51
الجملة	**722,767**	**396,769**	**-325,998**	**-45,10**

تراجعت الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة خلال سنة 2021 بمبلغ 325,998 م.د ويعود ذلك أساسا إلى تدني نفقات كل من مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية (- 237,997 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (- 70,224 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (- 54,294 م.د) حدّ منه صرف نفقات إضافية لمهمة الصحة (+ 39,427 م.د).

وبخصوص هيكلة نفقات الاستثمار المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة وعلى غرار السنة السابقة، أنجزت مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية ما نسبته 58,03 % من مجموع الاستثمارات الممولة بقروض خارجية موظفة وتعلقت أساسا بالبرنامج الأول البنية التحتية للطرقات وتحديدا بالفصل المتعلق بالطرقات والجسور (169,708 م.د) والبرنامج الثالث التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بالفصل المتعلق بالإسكان (40,379 م.د) والبرنامج الثاني للمهمة "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" بفصل حماية المدن من الفيضانات (20,143 م.د).

وشملت الاستثمارات المنجزة من قبل مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 77,654 م.د أساسا الاستثمارات في البرنامج الثالث المياه (55,489 م.د) والفصل المتعلق بالماء الصالح للشراب (27,716 م.د) والبرنامج التاسع في الفصل المتعلق بالمشاريع الفلاحية المندمجة (15,146 م.د) وفي البرنامج الرابع الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية (6,409 م.د).

وخصّت نفقات الاستثمار لمهمة الصحة والبالغة 39,427 م.د البرنامج الأول "الرعاية الصحية الأساسية" بالفصل المتعلق بالطب الوقائي علما بأن مجموع الاعتمادات المرسمة قدرت بمبلغ 289,100 م.د وخصصت لبرنامج التوقي من فيروس كورونا لاقتناء التلاقيح والأدوية الضرورية. وتم تفسير التأخير المسجل في صرف المبالغ بإجراءات الصفقات المبرمة في الغرض.[74]

ت- الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة

بلغ في سنة 2021 حجم التقديرات النهائية للاستثمارات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة ما قيمته 433,570 م.د مقابل 482,468 م.د في سنة 2020. وشملت اعتمادات بقيمة 205,768 م.د على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة و227,802 م.د على موارد حسابات أموال المشاركة.

وارتفعت الاستثمارات المنجزة عبر هذه التمويلات إلى 311,032 م.د أي بنسبة استهلاك 71,74 %. وتوزعت بين نفقات محمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (53,04 %) وأخرى محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة (46,96 %).

[74] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الصحة لسنة 2021.

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنتي 2020 و2021:

م.د

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة الصحة	61,069	85,976	24,907	40,79
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	80,995	75,688	5,307-	6,55-
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	83,601	73,683	9,918-	11,86-
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	49,082	12,499	36,583-	74,53-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	12,363	9,945	2,418-	19,56-
مهمة رئاسة الجمهورية	10,455	0,240	10,215-	97,70-
مهمة الدفاع الوطني	5,190	37,725	32,535	100,00+
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,002	1,057	2,945-	73,59-
مهمة الداخلية	3,029	12,949	9,920	100,00+
باقي المهمات	-	1,270	-	-
الجملة	**309,786**	**311,032**	**1,246**	**0,40**

وحافظت نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنة 2021 تقريبا على نفس مستوى الإنفاق وتم إنجازها أساسا من قبل مهمات الصحة والتجهيز والإسكان والبنية التحتية والشؤون المحلية والبيئة والدفاع الوطني.

وعلى غرار سنة 2020، تواصل صرف نفقات استثمار مهمّة الصحة المحمولة على موارد الحسابات الخاصّة بمبلغ جملي قدره 85,976 م.د على حساب أموال المشاركة عدد 6 " حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية". وخصت هذه النفقات البرنامج الأول للمهمة "الرعاية الصحية الأساسية" وتحديدا الفصل المتعلق بالطب الوقائي. وتوزعت أساسا بين نفقات تخص وسائل النقل (29,756 م.د) والتجهيزات والمعدات (28,078 م.د).

وشملت نفقات الاستثمار لمهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية المحمولة على موارد الحسابات الخاصة أساسا نفقات البرنامج الثالث للمهمة "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" وتحديدا بند الإسكان بمبلغ 67,544 م.د وذلك عبر نفقات الصندوق الوطني لتحسين السكن وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. كما تعلقت بنفقات البرنامج الأول "البنية التحتية للطرقات" عبر الفصل الطرقات والجسور بمبلغ 6,547 م.د ونفقات البرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" وذلك بعنوان الفصل المتعلق بحماية المدن من الفيضانات بمبلغ 1,597 م.د.

وخصّت نفقات الاستثمار لمهمة الشؤون المحلية والبيئة (73,683 م.د) البرنامج الأول "البيئة والتنمية المستدامة[75]" وتم إنجازها عبر صندوق مقاومة التلوث (54 م.د) وصندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط (19,683 م.د).

[75] يهدف البرنامج إلى النهوض بجودة الحياة بالوسط الحضري والريفي والمحافظة على التنوع البيولوجي والمنظومات الإيكولوجية وتثمينها وتعزيز وترسيخ مسارات التنمية المستدامة على المستوى القطاعي والترابي.

خامسا: نفقات العمليّات الماليّة

يتضمن القسم الخامس "نفقات العمليّات الماليّة" الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسّسات العموميّة غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة في شكل مساهمات وقروض.

وبلغت الاعتمادات النهائيّة بخصوص نفقات العمليات الماليّة لسنة 2021 ما قيمته 302,580 م.د مقابل 215,600 م.د في السنة السابقة. وتمّ صرفها على الموارد العامة للميزانية إلى غاية 302,565 م.د أي بصفة شبه كلية (87,11 % في سنة 2020). وتعلقت هذه النفقات أساسا بالفصل "المساهمات" بما قيمته 300,365 م.د.

وعلى مستوى المهمات، شملت الدفوعات مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية بمبلغ 172,200 م.د وذلك أساسا بعنوان البرنامج الأول "البنية التحتيّة للطّرقات" (170 م.د) تم صرفها لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة[76]. وخصص هذا المبلغ للترفيع في رأس مال الشركة المذكورة وتم إصدار القانون عدد 36 لسنة 2021 المؤرّخ في 19 جويلية 2021 والمتعلّق بالترخيص للدّولة في الاكتتاب في رأس مال شركة تونس للطرقات السيارة.

كما تمّ صرف مبلغ 84 م.د من قبل مهمّة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري بعنوان البرنامج الثالث "المياه" لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بعنوان نشاط " إحداث والتصرف واستغلال شبكات الماء الصالح للشرب بالوسط الريفي"[77]. وتعلّق باقي المبلغ في حدود 46,365 م.د بمهمّة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار وخاصة جزء التنمية والاستثمار والتّعاون الدّولي.

سادسا: نفقات التّمويل

بلغت تقديرات نفقات التمويل ضمن قانون المالية لسنة 2021 ما جملته 4.030 م.د. وتم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي لتصبح 3.782 م.د. وارتفعت الدفوعات بعنونها إلى ما قدره 3.688,043 م. د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات المرصودة قدرها 97,52 % مقابل 90,49 % في التصرف السابق. وترتب عن ذلك اعتمادات متبقّية قدرها 93,957 م.د مقابل 393,042 م.د في سنة 2020. ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات التّمويل بين سنتي 2020 و2021:

م.د

القسم	الاعتمادات النّهائيّة في سنة 2021	الاعتمادات المأمور بصرفها		الفارق 2021/2020	
		2020	2021	القيمة	النسبة %
جملة نفقات التمويل	**3 782,00**	**3 740,958**	**3 688,043**	**-52,915**	**-1,41**
فوائد الدين الداخلي	-	2 174,783	2 165,882	-8,901	-0,41
فوائد الدّين الخارجي	-	1 566,175	1 522,161	-44,014	-2,81

وتراجعت الدفوعات بعنوان فوائد الدّين العمومي خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 بما نسبته 1,41 % مقابل ارتفاع بنسبة 15,73 % في التصرف السابق و17,34 % في 2019. ويعود هذا التراجع أساسا إلى تدني

[76] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية لسنة 2021.

[77] التقرير السنوي للقدرة على الأداء لمهمة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري لسنة 2021.

نفقات فوائد الدّين الخارجي بنسبة 2,81 % نظرا لتراجع نسبة الفائدة المتغيرة بالأسواق العالمية[78].

ويبرز الرسم البياني التالي نسق نموّ حجم فوائد الدين خلال الفترة 2017 - 2021:

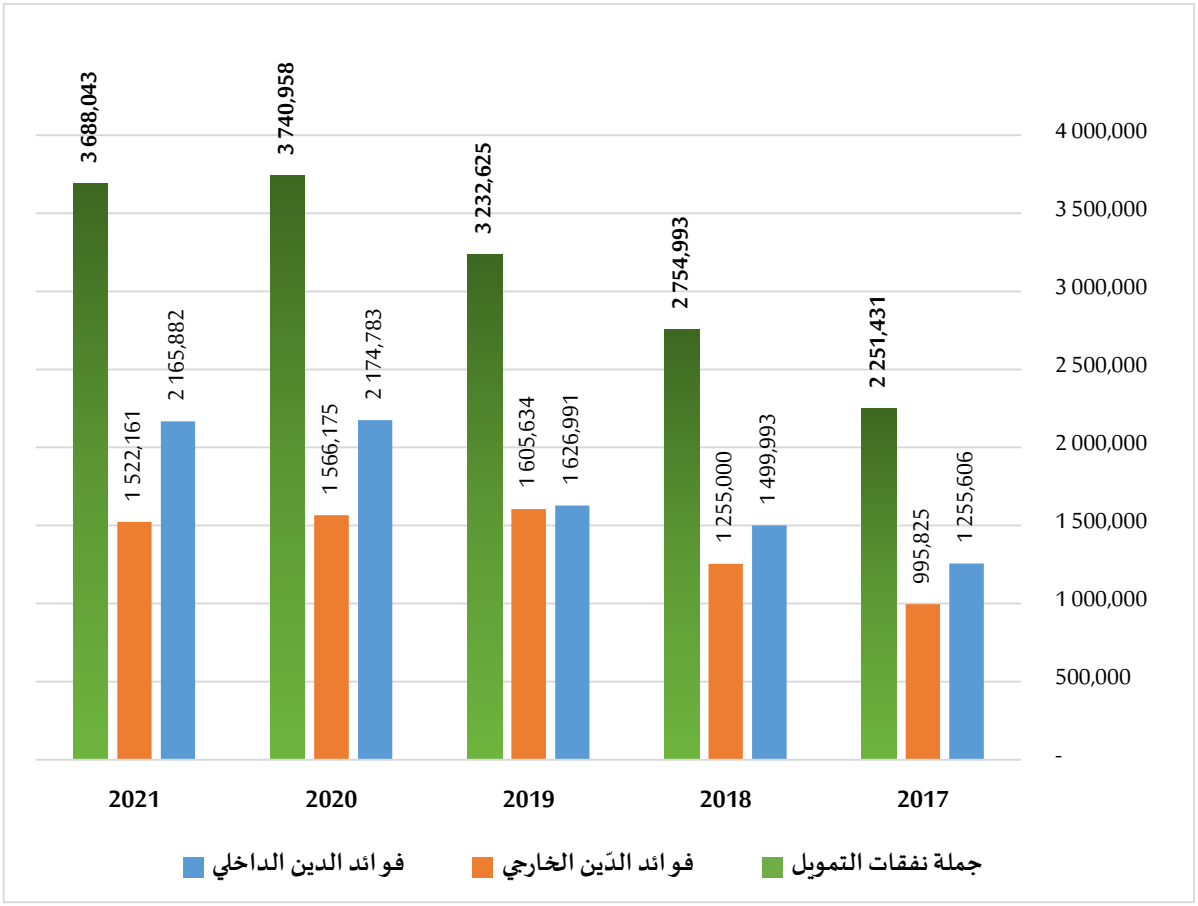

وتواصل في سنة 2021 تعزيز حصّة فوائد الدّين الدّاخلي من مجموع نفقات هذا القسم لتبلغ 58,73 % مقابل 58,13 % في التصرّف السّابق و50,33 % في سنة 2019 .

وتوزعت النفقات بعنوان فوائد الدّين العمومي المنجزة خلال سنتي 2020 و2021 على النّحو التّالي[79]:

بالدينار

البيان	2020		2021		التغيرات 2021/2020	
	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي	**2 174 782 773**	**58,13**	**2 165 881 721**	**58,73**	**8 901 052-**	**0,41-**
- فوائد دين الدّولة للسنة	2 160 767 803	57,76	2 164 639 981	58,69	**3 872 178**	**0,18**
- رقاع الخزينة	1 463 195 158	39,11	1 371 186 240	37,18	**92 008 918-**	**6,29-**

[78] التقرير حول الدين العمومي الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2023.

[79] وفقا لقرار الإذن بالدّفع لوزير الماليّة بتاريخ 6 أكتوبر 2022 والجدول التفصيلي المصاحب.

- الإيداعات بالخزينة العامّة	620 932 285	16,6	676 605 797	18,35	**55 673 512**	**8,97**
- القرض الوطني 2014	25 113 639	0,67	29 430 559	0,80	**4 316 920**	**17,19**
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	36 641 853[80]	0,99	76 587 212	2,08	**39 945 359**	**109,02**
- تعهدات أخرى على كاهل الدّولة	14 884 868	0,39	10 830 173	0,29	**4 054 695-**	**27,24-**
- فوائد الدين المضمون من طرف الدّولة	**1 814 177**	**0,05**	**1 241 740**	**0,03**	**-572 437**	**31,55-**
- تسوية تسبقات الخزينة تعود إلى السنة السابقة	12 200 793	0,33	0	0,00	**12 200 793-**	**100,00-**
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	**1 566 174 960**	**41,87**	**1 522 160 962**	**41,27**	**44 013 998-**	**2,81-**
- فوائد الدين الخارجي للسنة	1 567 419 737	41,9	1 522 174 803	41,27	**45 244 934-**	**2,89-**
مبالغ مسترجعة	1 244 777 -	0,03	13 841-	0,00	**1 230 936-**	**98,89-**
المجموع (أ + ب)	**3 740 957 733**	**100**	**3 688 042 683**	**100**	**52 915 050-**	**1,41-**

وعلى غرار السنة السابقة، شملت فوائد الدّين الدّاخلي في سنة 2021 أساسا الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة بنسبة 63,31 % والفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة بنسبة 31,24 % علما بأنّ حصّتهما من جملة فوائد الدّين العمومي قد بلغت على التّوالي 37,18 % و18,35 %.

وتراجعت الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة في سنة 2021 بنسبة 6,29 % مقابل تطور بنسبة 47,48 % في التّصرّف السّابق. ويعود ذلك خاصّة إلى تراجع الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة ذات 52 أسبوع لتبلغ 12,692 م.د مقابل 158,536 م.د في سنة 2020 وعلى رقاع الخزينة ذات 26 أسبوع البالغة 48,087 م.د حد منه ارتفاع نفقات الفوائد الموظّفة على رقاع الخزينة ذات 13 أسبوع ورقاع الخزينة القابلة للتنظير لتبلغ على التّوالي 72,651 م.د و1.237,757 م.د في سنة 2021.

وارتفعت الفوائد المدفوعة بعنوان إيداعات بالخزينة العامّة بنسبة 8,97 % مقابل 14,64 % في التّصرّف السّابق. وتعلقت هذه النفقات أساسا بفوائد الصنّدوق الوطني للادّخار التونسي البالغة ما قيمته 390,531 م.د إلى جانب مصاريف تسيير صندوق الادّخار الوطني التّونسي والحسابات الجارية البريديّة التي بلغت ما قيمته 137,132 م.د مقابل 124,911 م.د في سنة 2020 ونفقات صندوق الودائع والأمانات بمبلغ 108,561 م.د.

كما تضاعفت في سنة 2021 الفوائد بعنوان الدّين الدّاخلي بالعملة الصّعبة لتبلغ 76,587 م.د مقابل 36,861م.د في التّصرّف السّابق. ويعود ذلك أساسا إلى تنامي اللجوء في السنوات الأخيرة إلى تمويل ميزانية الدولة بموارد اقتراض داخلية بالعملة الصعبة بهدف مجابهة الدفوعات الخارجية المستوجبة في ظل محدودية المتوفرات بالعملة الصعبة. وبلغت السحوبات على هذا الصنف من القروض خلال سنوات 2018 و2019 و2020 على التوالي ما قدره 736,312 م.د و 1.188,890 م.د و 2.614,561 م.د.[81]

وبخصوص فوائد الدّين العمومي الخارجي فقد سجلت نفقاتها تراجعا بنسبة 2,81 % مقابل 2,46 % في سنة 2020 وتطوّر بنسبة 27,94 % في سنة 2019. وتأتى هذا التدني أساسا من انخفاض حجم الفوائد المدفوعة

[80] تم تحيين هذه المعطيات في سنة 2021.

[81] تقارير غلق ميزانيّة الدّولة للسنوات من 2018 إلى 2020.

بعنوان قروض السوق المالية العالمية (-78,447 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (-75,641 م.د) وصندوق النّقد الدّولي (- 9,969 م.د) حدّ منه ارتفاع نفقات الفوائد الموظفة على قروض مجمع البنك الدّولي (+21,439 م.د).

ويبرز الرّسم التّالي[82] هيكلة فوائد الدّين الخارجي في سنة 2021 حسب الجهات المقرضة:

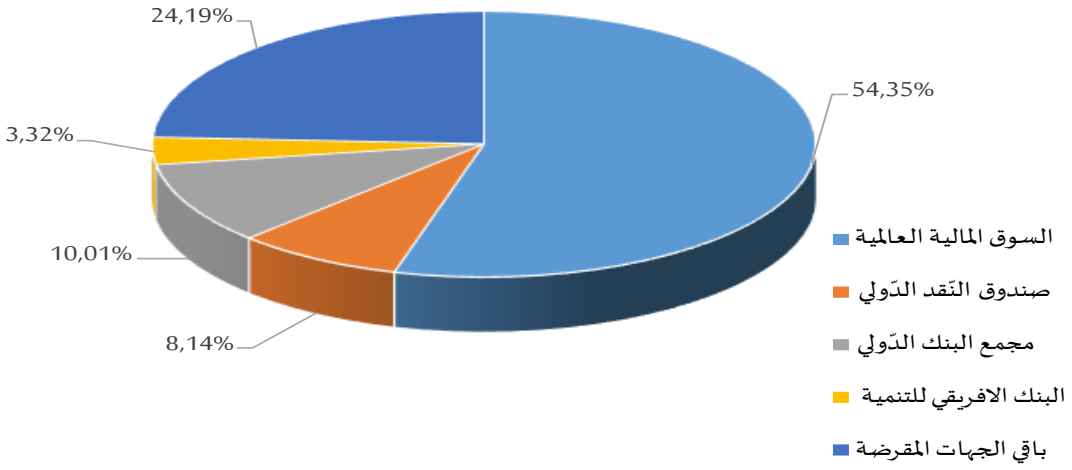

ويلاحظ تراجع حصّة فوائد قروض السّوق الماليّة العالميّة مقارنة بجملة نفقات فوائد الدين الخارجي لتبلغ ما نسبته 54,35 % في سنة 2021 مقابل 57,83 % في سنة 2020. ويعود هذا التراجع إلى تسديد أصل الدين المتعلق بقروض السوق المالية العالمية المستوجبة بعنوان قسطي سنة 2021 خلال شهري جويلية وأوت 2021[83].

كما تراجعت حصّة فوائد قروض البنك الإفريقي للتنمية إلى ما قدره 3,32 % مقابل 8,06 % في سنة 2020 وحصّة صندوق النقد الدولي لتصل إلى 8,14 % مقابل 8,55 % في سنة 2020. في المقابل ارتفعت حصّة فوائد قروض مجمع البنك الدّولي لتصل إلى 10,01 % مقابل 8,36 % في التصرّف السّابق.

المحور الثاني تكاليف الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2021 التقديرات بعنوان تكاليف الخزينة بما قيمته 11.601 م.د ثم تم التخفيض فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بما قيمته 322 م.د لتبلغ 11.279 م.د.

[82] حسب الجدول المرسل من مصالح الخزينة العامة في الخصوص.

[83] وفقا للأذون بالدفع الصادرة في الغرض بتاريخ 16 جويلية 2021 و6 أوت 2021.

ويبرز الجدول التّالي نفقات الخزينة المنجزة في سنة 2021 مقارنة بالتّقديرات الأصليّة والنهائيّة:

بحساب م.د

البيانات	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	فارق الإنجازات مقارنة	
					بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائية
نفقات تسديد أصل الدين	11 501,000	372,000-	11 129,000	11 097,651	403,349-	31,349-
قروض وتسبقات الخزينة	100,000	50,000	150,000	936,218	836,218	786,218
بقيّة نفقات الخزينة	0,000	0,000	0,000	327 761,542	327 761,542	327 761,542
جملة نفقات الخزينة	**11 601,000**	**322,000-**	**11 279,000**	**339 795,411**	**328 194,411**	**328 516,411**

وعلى غرار السنة السابقة لم يتم ضبط تقديرات بعنوان نفقات الخزينة الأخرى ضمن جملة تكاليف الخزينة واقتصرت هذه التقديرات على بند قروض وتسبقات الخزينة.

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي

ضبط قانون الماليّة لسنة 2021 حجم الاعتمادات المرصودة بعنوان نفقات تسديد أصل الدّين في حدود 11.501 م.د. وتمّ التخفيض فيها بمقتضى قانون الماليّة التعديلي إلى ما قدره 11.129 م.د. وذلك نتيجة التخفيض في تقديرات نفقات تسديد أصل الدين الخارجي بمبلغ 330 م.د ونفقات تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 42 م.د. وبلغت الإنجازات بعنوانها ما قيمته 11.097,651 م.د أي بنسبة استهلاك قدرها 99,72 %.
ويبرز الجدول الموالي التقديرات النّهائيّة والنفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدّين خلال سنة 2021 وتطوّرها مقارنة بسنة 2020:

بحساب م.د

البنود	التقديرات النّهائيّة	النفقات		الفارق بين التقديرات والنفقات	الفارق 2021/2020	
		2020	2021		القيمة	النسبة %
تسديد أصل الدين الداخلي	4 953,000	3 107,898	4 958,299	5,299	1 850,401	59,54
تسديد أصل الدين الخارجي	6 176,000	4 286,987	6 139,352	36,648-	1 852,365	43,21
الجملة	**11 129,000**	**7 394,885**	**11 097,651**	**31,349-**	**3 702,766**	**50,07**

وتواصل في سنة 2021 ارتفاع الإنجازات بعنوان نفقات تسديد أصل الدين لتبلغ 11.097,651 م.د أي بزيادة بمبلغ 3.702,766 م.د وبنسبة 50,07 % مقارنة بالسنة السابقة مقابل تطوّر بمبلغ 774,584 م.د وبنسبة 11,70 % في سنة 2020.

وشهدت النفقات المتعلّقة بتسديد أصل الدّين الدّاخلي زيادة بمبلغ 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % مقـابل 1.866,497 م.د ونسبة 150,35 % في التّصرّف السّابق.

كما ارتفعت نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي بمبلغ 1.852,365 م.د وبنسبة 43,21 % في حين تراجعت حصّتها من المجموع العام لنفقات تسديد أصل الدين لتبلغ 55,32 % مقابل 57,97 % في سنة 2020 و81,25 % في سنة 2019.

وتوزّعت نفقات تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2020 و2021 كما يلي:

بحساب الألف دينار

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات 2021/2020	
	2020	الحصة%	2021	الحصة%	القيمة	النسبة%
تسديد أصل الدّين الداخلي	**3 107 898,236**	**42,03**	**4 958 298,996**	**44,68**	**1 850 400,760**	**59,54**
أصل الدين الداخلي للدّولة	**3 102 361,945**	**41,95**	**4 952 279,230**	**44,62**	**1 849 917,285**	**59,63**
رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع	436 200,000	5,90	2 440 700,000	21,99	2 004 500,000	459,54
رقاع الخزينة القابلة لتنظير	1 626 630,334	22,00	1 508 208,668	13,59	118 421,666-	7,28-
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	20 771,721	0,28	20 771,721	0,19	0,000	0,00
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	850 176,135	11,50	815 009,555	7,34	35 166,580-	4,14-
الدين الداخلي بالدينار BTQ	1 988,938	0,03	994,469	0,01	994,469-	50,00-
القرض الوطني لسنة 2014	166 594,817	2,25	166 594,817	1,50	0,000	0,00
أصل الدّين المضمون من طرف الدّولة	**5 536,291**	**0,07**	**6 019,766**	**0,05**	**483,475**	**8,73**
الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999	317,177	0,00	317,177	0,00	0,000	0,00
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	67,595	0,00	67,595	0,00	0,000	0,00
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	5 151,519	0,07	5 151,519	0,05	0,000	0,00
تحمّل الدولة للديون البنكية بعنوان ضمان القروض الفلاحية (قانون المالية لسنة 2014)	-	-	483,475	0,00	483,475	-
تسديد أصل الدّين الخارجي	**4 286 987,213**	**57,97**	**6 139 351,497**	**55,32**	**1 852 364,284**	**43,21**
تسديد الدين الخارجي للسّنة	4 286 987,213	57,97	6 139 351,497	55,32	1 852 364,284	43,21
المجموع العام	**7 394 885,449**	**100,00**	**11 097 650,493**	**100,00**	**3 702 765,044**	**50,07**

1-1 أصل الدين العمومي الدّاخلي

تواصل في سنة 2021 ارتفاع حجم النفقات بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 1.850,401 م.د وبنسبة 59,54 % مقابل 1.866,497م.د ونسبة 150,35 % في سنة 2020.

ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى تضاعف نفقات سداد رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع الصادرة في السنة السابقة لأكثر من أربع مرات لتبلغ 2.440,700 م.د وهو ما يمثل نسبة 49,28 % من جملة نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي للدّولة، حد منه تراجع تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 118,422 م.د ونفقات تسديد الدين الداخلي بالعملة الصعبة بمبلغ 35,167 م.د.

وتعلقت نفقات تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير[84] أساسا بكلّ من خط جانفي 2021 بمبلغ 700,490 م.د وخط جوان 2021 بمبلغ 424,996 م.د وخط نوفمبر 2021 بمبلغ 376,700 م.د. كما شملت نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي أيضا أقساط القروض البنكيّة بالعملة بما قيمته 815,010 م.د وتسديد قسط من القرض الوطني لسنة 2014 بمبلغ 166,595 م.د.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطوّر أهم نفقات تسديد أصل الدّين الدّاخلي للدولة بين سنتي 2020 و2021:

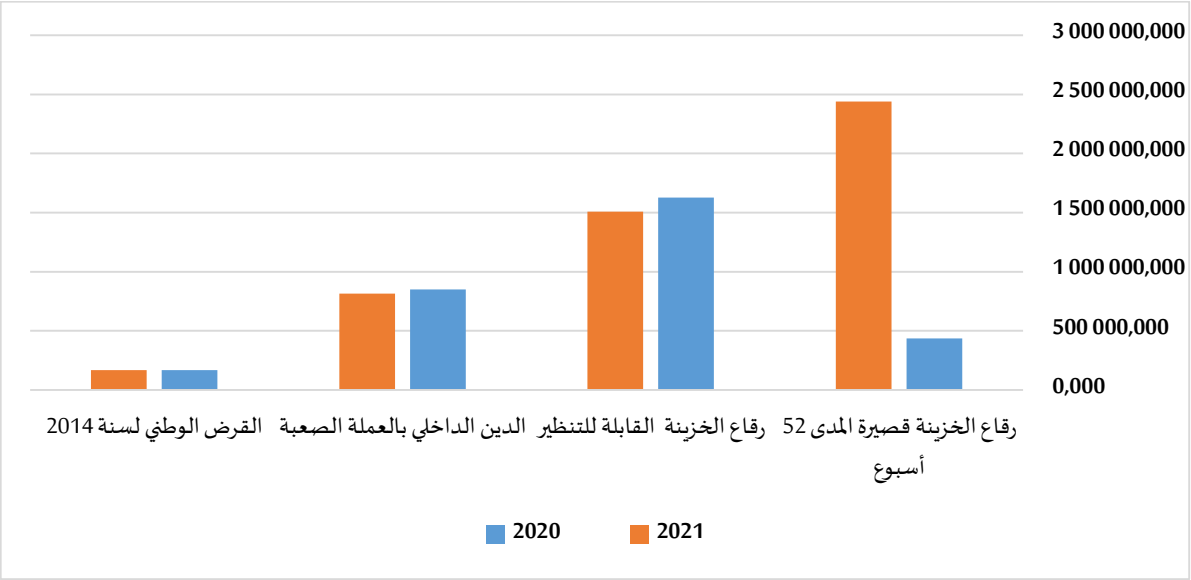

وعلى غرار السنة السابقة، حافظ قانون المالية لسنة 2021 على مستوى المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة في حدود 7.000 م.د وذلك قصد الحد من تأثير تداعيات الجائحة الصحية على نشاط المؤسسات العمومية. علما وأنه يمنح ضمان الدولة للمؤسسات العمومية لتمكينها من الحصول على تمويلات بشروط مالية تفاضلية لدى المتعاملين معها.

ويبرز الجدول الموالي تطور منح ضمان الدولة من سنة 2016 إلى سنة 2021:

بحساب م.د

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبلغ المرخص بقانون المالية	**3 000,000**	**3 000,000**	**3 000,000**	**4 790,000**	**7 000,000**	**7 000,000**
منح ضمان الدولة	**2 362,200**	**2 659,200**	**2 592,700**	**4 589,000**	**4 603,400**	**2 487,600**
قروض خارجية	877,300	1 818,200	734,900	2 198,700	1 730,600	2 232,900
قروض داخلية	1 484,900	841,000	1.857,800	2 390,300	2 872,800	254,700

[84] وفقا لكتاب الدين العمومي للسنة المالية 2021.

وعلى مستوى الإنجاز، شهد الضمان الممنوح من الدولة تراجعا بمبلغ 2.115,800 م.د واقتصر على تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات المعنية بتوريد المواد الأساسية (بترول- غاز – حبوب – أسمدة....) في غياب تمويل مشاريع استثماريّة خلال الفترة ما بعد الجائحة الصحية Covid-19[85].

وفي سياق متصل ارتفعت نفقات تسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة إلى ما قدره 6,020 م.د أي بزيادة بمبلغ 0,483 م.د مقابل تراجع بمبلغ 1,086 م.د في السنة السابقة. وخصّت هذه النفقات أساسا تسديد أصل قروض كل من الديوان الوطني للزيت (5,152 م.د) ومبالغ تخص ضمان الدّولة في إطار كل من قانون المالية لسنة 2014 (0,483 م.د) والفصل 24 من قانون الماليّة لسنة 1999 (0,317 م.د).

وبلغ في سنة 2021 حجم الدين المضمون من طرف الدولة ما قدره 18.742 م.د منها مبلغ 12.209,300 م.د بعنوان الدين المضمون الخارجي الذي شهد تراجعا بنسبة 7,60 % في حين تضاعف حجم الدين الداخلي المضمون بنسبة 63,50 % ليصل إلى حدود 6.532,700 م.د. ويرجع هذا التطّور بالأساس إلى الضمانات المدرجة في إطار عمليّات التدقيق الشامل لحسابات البنوك العمومية.

واستأثر قطاع الطاقة والصناعة بأكثر من نصف حجم الدين الخارجي المضمون (بنسبة 57,10 %) ومثلت القروض الخارجية للشركة التونسية للكهرباء والغاز ما نسبته 51,50 % من الحجم الإجمالي للدين الخارجي المضمون يليه كل من قطاع التجهيز والقطاع المالي بنسب على التوالي 12,10 % و11,50 %. واستحوذ قطاع الفلاحة والتّجارة على الجزء الأكبر من حجم الدين الداخلي المضمون حيث ارتفعت نسبته من 41 % إلى 64,1 % بين سنتي 2019 و2021 ويعود هذا أساسا لعمليّات ضمان تعهّدات ديوان الحبوب لدى البنك الوطني الفلاحي. يليه قطاع النقل بنسبة 13,1 % وذلك لضمان ديون كلّ من شركة الخطوط التونسيّة وشركة نقل تونس.[86]

2.1 أصل الدين العمومي الخارجي

شهدت سنة 2021 ارتفاع نفقات تسديد أصل الدّين الخارجي لتبلغ 6.139,352 م.د وهو ما يمثل تطوّرا بمبلغ 1.825,365 م.د وبنسبة 43,21 % مقابل تراجع بما قدره 1.091,913 م.د وما نسبته 20,30 % وتطوّر بنسبة 68,35 % في سنة 2019.

وتعلقت أهم التسديدات بدفع أقساط من قروض السوق المالية الدولية الممنوحة بضمان من الحكومة الأمريكية بمبلغ جملي 3.472,000 م.د مقابل 2.009,200 م.د في السنة السابقة وقرض البنك الافريقي للتنمية بما قيمته 574,306 م.د. كما شملت الدّفوعات[87] تسديد أصل القروض المبرمة مع مجمع البنك العالمي (386,829 م.د) وصندوق النقد الدولي (227,049 م.د) وصندوق النّقد العربي (164,330 م.د) ومع البنك الأوروبي للاستثمار (148,258 م.د) وبقية القروض المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف بمبلغ 120,954 م.د.

وتطوّرت النفقات بعنوان تسديد أصل القروض المبرمة في إطار التّعاون الثّنائي بقيمة 321,766 م.د وبنسبة 44,90 % مقابل 21,930 م.د ونسبة 3,16 % في التّصرّف السّابق. وتأتّت هذه الزيادة أساسا من نفقات تسديد

[85] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2024.

[86] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2023.

[87] وفقا لكتاب الدين العمومي للسنة المالية 2021.

القروض الممنوحة من المملكة العربيّة السعوديّة بمبلغ 304,774 م.د. كما شمل هذا التسديد القروض المتأتية من فرنسا (284,977 م.د) واليابان (130,372 م.د) وألمانيا (87,408 م.د) والجزائر (66,621 م.د).

وعلى مستوى الهيكلة، خصّت تسديدات أصل الدين الخارجي لسنة 2021 أربعة أصناف وهي قروض دعم الميزانية وبلغت حصتها 79,00 % وقيمتها 4.850,230 م.د تليها القروض الموظفة بما قدره 975,396 م.د والقروض الخارجية المعاد إقراضها (263,617 م.د) والقروض الخارجية المعاد رسكلتها (50,109 م.د)، وذلك كما يوضحه الرسم البياني الموالي:

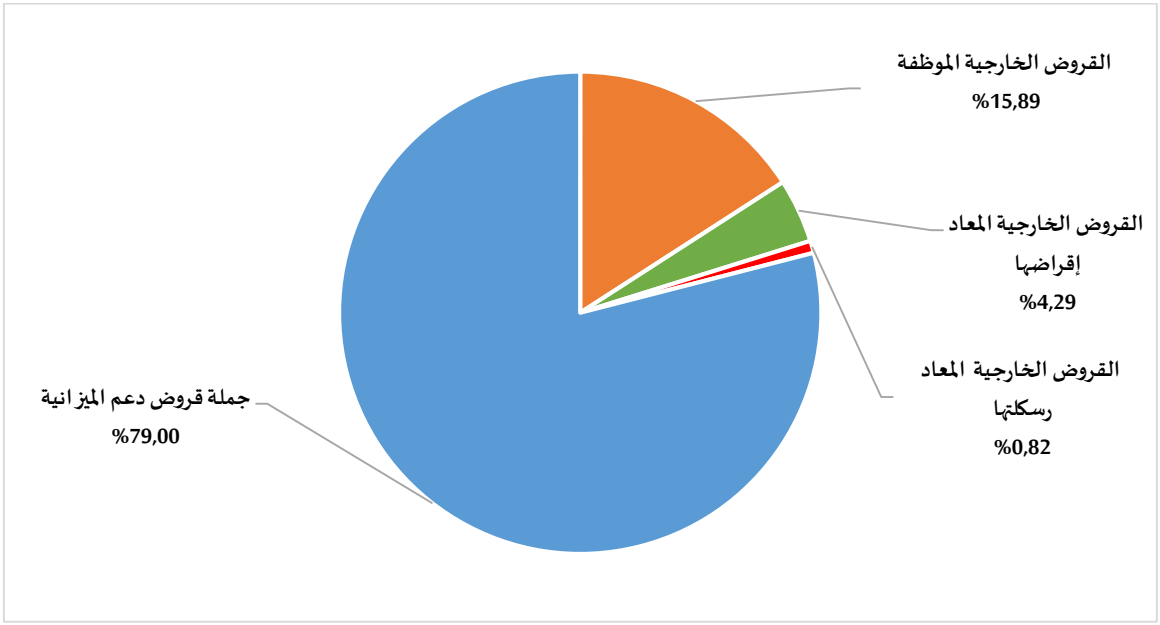

واستأثرت السوق المالية الدولية بالحصة الأوفر من جملة نفقات تسديد أصل قروض دعم الميزانية وذلك بنسبة 71,58 % في حين تراجعت حصة قروض صندوق النقد الدولي لتصل إلى 4,68 % مقابل 15,93 % في سنة 2020.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات أصل الدين الخارجي لمختلف قروض دعم الميزانية خلال سنتي 2020 و2021:

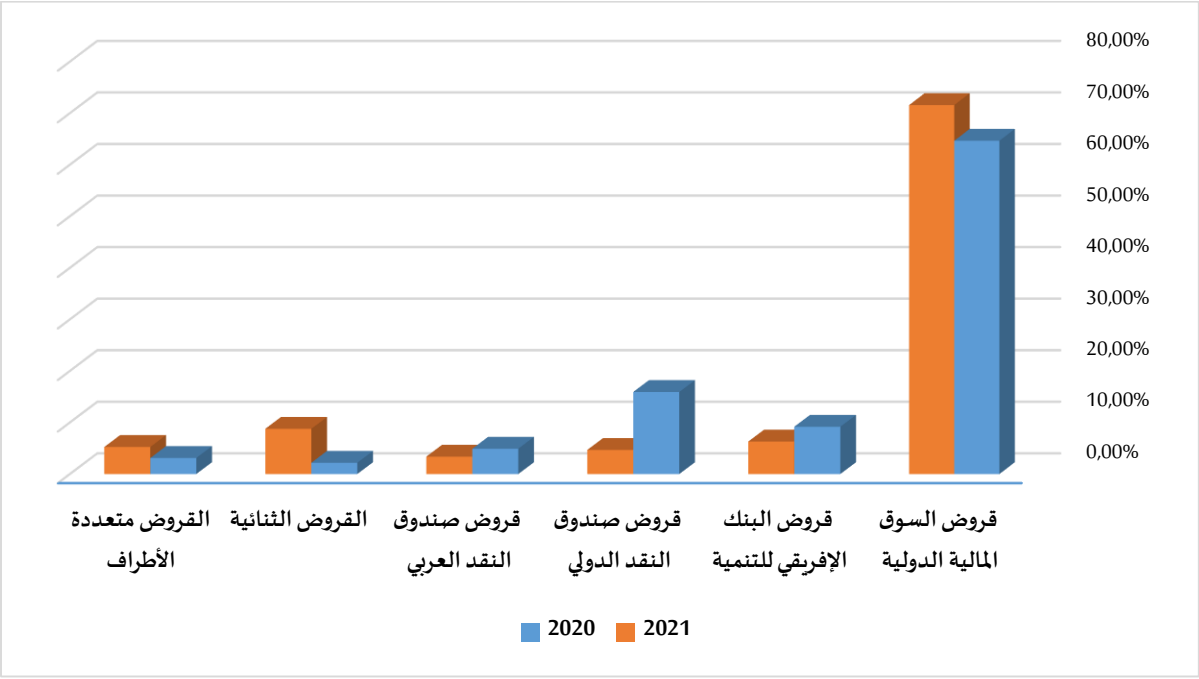

وإجمالا بلغت خلال سنة 2021 خدمة الدّين العمومي ما قيمته 14.785,693 م.د مسجّلة ارتفاعا نسبته 32,78 % مقابل 13,02 % في سنة 2020 و25,66 % في سنة 2019. ويعود هذا النمو إلى تطور خدمة الدّين الدّاخلي بنسبة 34,86 % وخدمة الدّين الخارجي بما نسبته 30,90 %.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر خدمة الدّين العمومي والدّين الدّاخلي والخارجي خلال السّنوات من 2017 إلى 2021:

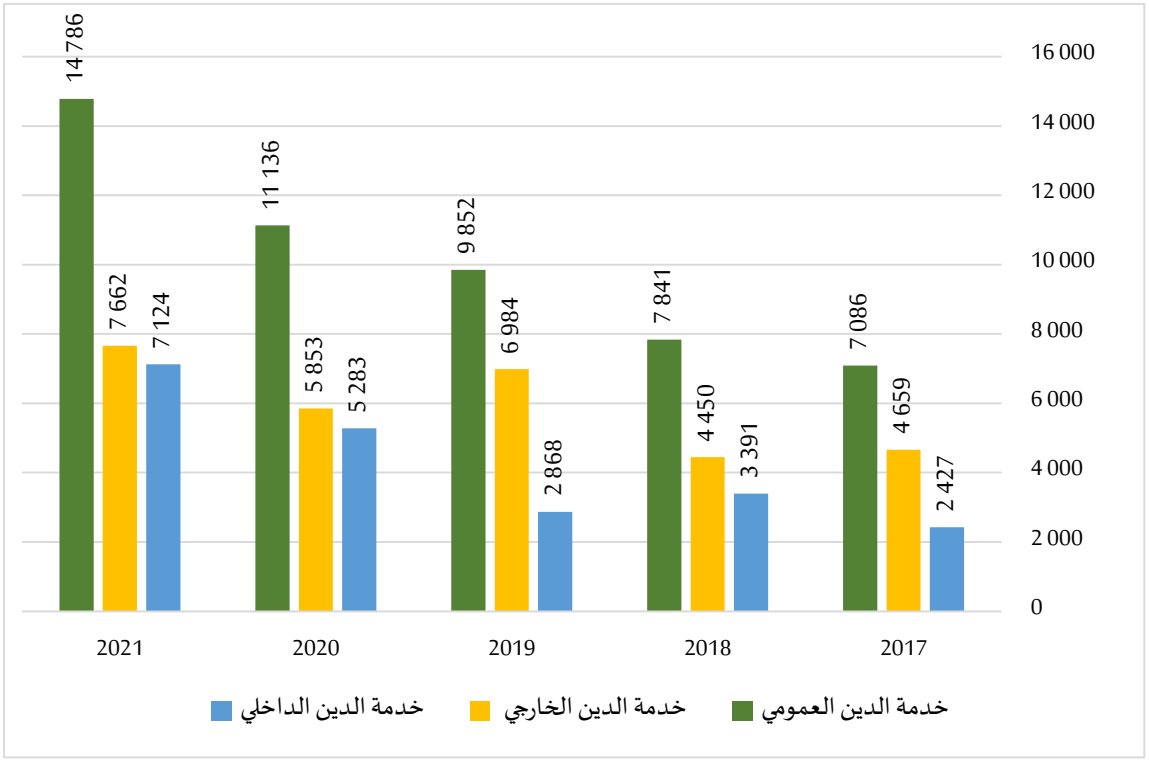

ويلاحظ التطور المسجل لحصة الدين الداخلي للدولة من جملة خدمة الدين العمومي لتصل 48,18 % في حين لم تتجاوز سنة 2019 نسبة 29,11 % وفي المقابل تواصل تراجع حصّة الدّين الخارجي للدّولة لتمثل 51,82 % مقابل 52,56 % في سنة 2020 و70,89 % في سنة 2019. ويفسر ذلك باللجوء المتواصل في السنوات الأخيرة إلى موارد الاقتراض الداخلي خاصة رقاع الخزينة بالإضافة إلى تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي الداخلي إلى 4,20 بحساب السنوات مقابل 4,88 في سنة 2020 [88].

ويبرز الجدول الموالي أهمّ مؤشّرات الدّين العمومي في سنة 2021 مقارنة بالسّنة السّابقة وذلك اعتمادا أساسا على المعطيات المضمّنة بالحساب العام للدولة للسنة الماليّة وكتاب الدين العمومي:

بحساب الدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2020/12/31	الوضعيّة إلى 2021/12/31	التغيّرات 2021/2020	
			القيمة	النّسبة(%)
الدّين الباقي للتسديد	**93 044 616 244**	**104 280 915 139**	**11 236 298 895**	**12,08%**
الدّين الدّاخلي	31 753 815 578	41 341 414 068	9 587 598 490	30,19%
الدّين الخارجي	61 175 457 141	62 806 571 938	1 631 114 797	2,67%
قروض المزودين	115 343 525	132 929 133	17 585 608	15,25%
خدمة الدّين (1)	**11 135 843 182**	**14 785 693 177**	**3 649 849 995**	**32,78%**
الدّين الدّاخلي	5 282 681 009	7 124 180 717	1 841 499 708	34,86%
الدّين الخارجي (2)	5 853 162 173	7 661 512 460	1 808 350 287	30,90%

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف.

(2) باعتبار قروض المزوّدين.

وفي ما يتعلق بالالتزامات، بلغ الحجم الجملي للقروض الخارجيّة المبرمة من قبل الدّولة في سنة 2021 ما جملته 110.399,294 م.د مسجّلة تراجعا بنسبة 0,63 % مقابل نمو بنسبة 7,58 % في التّصرّف السّابق ومقابل تراجع بنسبة 4,93 % في سنة 2019. وارتفعت السّحوبات المنجزة على هذه القروض إلى ما جملته 86.712,211 م.د ونسبته 77,84 %.

وفي سياق متصل ارتفع رصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد ليصل إلى ما قدره 104.280,915 م.د مقابل 93.044,616 م.د في سنة 2020 و82.555,250 م.د في سنة 2019 وهو ما يمثل نموّا نسبته 12,08 % مقابل على التوالي 12,71 % و0,32 % في سنتي 2020 و2019. ويعود هذا النمو إلى ارتفاع كل من الدّين العمومي الداخلي الباقي للتسديد بنسبة 30,19 % ليبلغ 41.341,414 م.د والدين العمومي الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 2,67 % ليبلغ 62.806,572 م.د.

[88] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2023.

وتراجعت في سنة 2021 حصّة الدّين العمـومي الخـارجي الباقي للتسـديد من النّـاتج المحـلي الإجمالي لتبلغ 47,98 %[89] مقابل 55,47 % في سنة 2020 و 51,37 % في سنة 2019 .

وتعلق الدّين العمومي الخارجي الباقي للتسديد أساسا بالسّوق الماليّة العالميّة بنسبة 24,69 % وقروض مجمع البنك الدولي بنسبة 18,01 %. وتمّ تسجيل هيمنة الأورو بنسبة 60,4 % على هيكلة الدين الباقي للتسديد يليه الدّولار الأمريكي (22,1 %) والين الياباني (10,2 %).[90]

وإجمالا بلغت نسبة التّداين العمومي[91] 79,20 % من النّاتج المحليّ الإجمالي في سنة 2021 مقابل 77,80 % في سنة 2020.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر التّداين العمومي خلال السّنوات من 2017 إلى 2021:

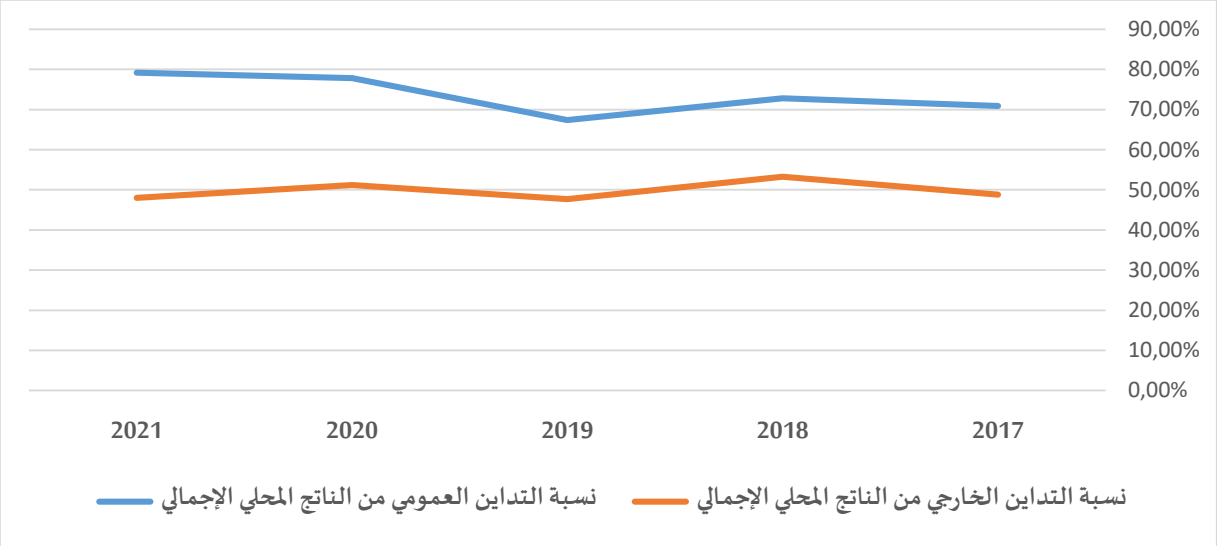

أما بخصوص تطور سعر الصّرف، فقد شهد سعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي في سنة 2021 تراجعا بنسبة 1,2 % حيث بلغ 3,26 في موفى سنة 2021 مقابل 3,29 في موفى سنة 2020 في حين ارتفع سعر صرف الدّولار الأمريكي مقابل الدّينار التونسي بنسبة 7,4 % (من 2,68 نهاية سنة 2020 إلى 2,88 نهاية سنة 2021). وإجمالا بلغ تأثير سعر الصّرف على حجم الدّين خلال سنة 2021 حوالي 631 م.د أي ما يمثل حوالي 0,48 % من النّاتج المحلي الإجمالي.[92]

ويبرز الرّسم الموالي تأثير سعر صرف العملات الأجنبيّة على حجم الدّين الخارجي بالمليون دينار خلال الفترة من 2017 إلى 2021:

[89] بلغ النّاتج المحلي الإجمالي في سنة 2021 ما قيمته 130.897 م.د.

[90] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2023.

[91] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2021.

[92] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية لسنة 2023 ص38.

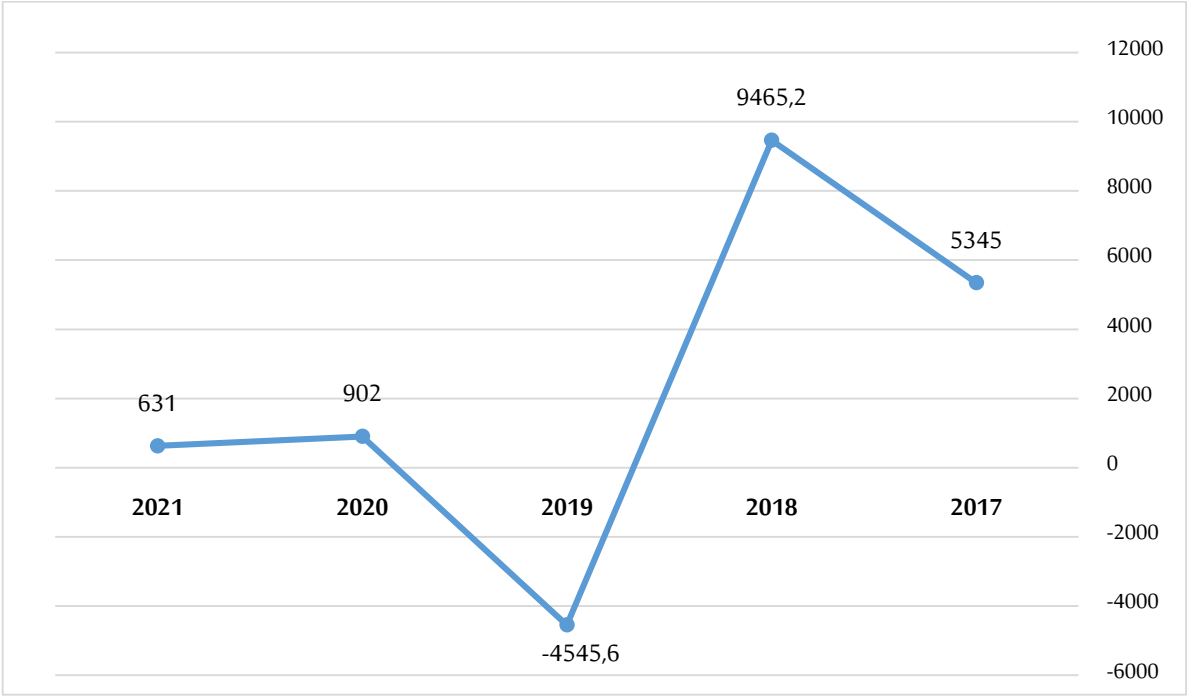

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى

تكتسي نفقات الخزينة الأخرى الصّبغة الظرفية وهي مصاريف يتم إنجازها خارج الميزانيّة بدون أوامر صرف طبقا للفصل 54 من مجلة المحاسبة العمومية.

وتشمل نفقات الخزينة الأخرى مبالغ يتم صرفها من قبل محاسبين عموميين لحساب محاسبين آخرين وذلك بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بإسناد قروض الخزينة وتسبيقاتها. ويتعين تسوية هذه المصاريف لاحقا سواء بتسديدها من قبل المنتفعين بها أو بإخضاعها في مرحلة ثانية للإجراءات القانونية المنطبقة على تأدية نفقات الميزانية أو بتسويتها من قبل المحاسبين الذين تم الدفع لحسابهم سواء مباشرة أو عن طريق أمين المال العام للبلاد التونسية بواسطة ما اصطلح بتسميته بوصولات تغطية. وتتوزع تسبيقات الخزينة المضمنة بحساب التصرف لأمين المال العام للبلاد التونسية بوصفه المحاسب المركزي للدولة إلى صنفين:

- تسبيقات تسند من قبل مصالح الخزينة العامة يتم تقييدها خاصّة ضمن المجموعتين الرابعة والخامسة عشر بكتابات أمين المال العام وتتعلق أساسا بتسبيقات مسندة لفائدة هياكل عمومية من منشآت ودواوين وجماعات عمومية وذلك قصد تمكينها من مجابهة مصاريف طارئة أو لتمويل عمليات لم يتسن تغطيتها باعتمادات من ميزانية الدولة.

- تسبيقات تسند من قبل بقية المحاسبين العموميين (قباض المالية وأمناء المصاريف) مدرجة خاصّة بالمجموعة السادسة عشر بكتابات أمين المال العام ويتم تقييدها في إطار عملية تجميع الحسابات باعتبار أن أمين المال العام هو محاسب مركزي يجمع بحساباته كل العمليات الخاصة بالميزانية والخارجة عنها التي يقوم محاسبو الدولة بإنجازها مباشرة على مسؤوليتهم وذلك طبقا للفصل 184 من مجلة المحاسبة العمومية.

وتتكون نفقات الخزينة الأخرى من قروض وتسبيقات الخزينة وبقية نفقاتها كما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيانات	2021				فارق الإنجازات مقارنة	
	قانون الماليّة الأصلي	التنقيحات	قانون الماليّة التعديلي	النفقات	بتقديرات قانون الماليّة الأصلي	بالتقديرات النهائيّة
قروض وتسبيقات الخزينة	100,000	50,000	150,000	936,218	836,218	786,218
بقيّة نفقات الخزينة الأخرى	-	-	-	327 761,542	327 761,542	327 761,542
نفقات الخزينة الأخرى	**100,000**	**50,000**	**150,000**	**328 697,760**	**328 597,760**	**328 547,760**

ضبط قانون الماليّة لسنة 2021 تقديرات نفقات الخزينة الأخرى في حدود 100 م.د وتعلّقت بالقروض وتسبيقات الخزينة وتمّ الترفيع فيها بموجب قانون المالية التعديلي لتبلغ 150 م.د مقابل 545 م.د في التّصرّف السّابق. وارتفعت الإنجازات بعنوانها إلى 328.697.760 م.د أي بتجاوز للتقديرات النّهائيّة بمبلغ 328.547,760 م.د. وعلى غرار السّنة السّابقة يعود هذا الفارق لاقتصار التقديرات على نفقات قروض وتسبيقات الخزينة.

وتجدّد محكمة المحاسبات توصيتها بضرورة وضع تقديرات بعنوان بقية نفقات الخزينة الأخرى وذلك وفقا لما يقتضيه مبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل الثامن من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019.

ويتضمّن الجدول الموالي النفقات المنجزة بعنوان عمليات الخزينة الأخرى في سنتي 2020 و2021:

م.د

بيان الحسابات	المصاريف		التغيّرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**75 542,720**	**79 618,368**	**4 075,648**	**5,40**
المتوفرات قصيرة المدى	74 329,212	78 682,150	4 352,938	5,86
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:	1 213,508	936,218	277,290-	22,85-
- التّسبقات القابلة للتّرجيع	912,493	936,218	23,725	2,60
- قيم الحكومة	301,015	-	301,015 -	100,00-
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**24 959,735**	**31 068,603**	**6 108,868**	**24,47**
مستحقات البنك المركزي	-	-	-	-
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	-	-	-	-
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,969	0,815	0,154 -	15,89-
حسابات الغير	24 953,153	31 055,421	6 102,268	24,45
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	5,613	12,367	6,754	120,33
حسابات محاسبي الدّولة	-	-	-	-
حسابات محاسبي البلديّات	-	-	-	-
حسابات هيئات مختلفة	-	-	-	-
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	-	-	-	-
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**198 504,149**	**218 010,789**	**19 506,640**	**9,83**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	3 526,801	4 994,377	1 467,576	41,61

دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	5 388,232	13 340,251	7 952,019	147,58
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	33 407,059	35 650,256	2 243,197	6,71
تداول الأموال بين المحاسبين	112 086,424	120 203,805	8 117,381	7,24
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	41 082,104	40 736,648	345,456 -	0,84 -
حسابات الدّين العمومي	3 013,529	3 085,452	71,923	2,39
الجملة العامّة لعمليات الخزينة	**299 006,604**	**328 697,760**	**29 691,156**	**9,93**

تضمّنت نفقات الخزينة الأخرى في سنة 2021 مبلغا قدره 78.682,150 م.د تعلّق بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا بالنفقات المسجلة بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (67.743,619 م.د) وبحساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي (10.938,531 م.د).

وبلغت التسبيقات القابلة للترجيع في سنة 2021 (المسجّلة بالمجموعة عدد 4) ما قيمته 936,218 م.د مقابل 912,493 م.د في سنة2020 وتعلّقت أساسا بقروض وتسبيقات من الخزينة لفائدة المؤسّسات العموميّة.

وتجدر الإشارة إلى أنّه طبقا للفصل 10(جديد) من المرسوم عدد 3 لسنة 2021 مؤرّخ في 15 نوفمبر 2021 والمتعلّق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 حدّد المبلغ الأقصى المرخّص فيه لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلّة المحاسبة العموميّة بما قيمته 175 م.د مقابل 550 م.د في قانون المالية لسنة 2020 و125 م.د في قانون المالية لسنة 2019.

وخلال سنة 2021 أبرمت وزارة الماليّة 20 اتّفاقيّة قرض مع المؤسّسات العموميّة بمبلغ جملي قدره 266,400 م.د مقابل 25 اتفاقية قرض بقيمة 474,885 م.د في سنة 2020 و12 اتفاقية قرض بقيمة 116,600م.د في سنة 2019.[93]

وتمنح قروض الخزينة أساسا للمؤسّسات التي تشكو عجزا مؤقّتا في السّيولة الناتج من عدم تزامن التدّفقات الماليّة بين الموارد والأعباء. إلا أنّ بعض المؤسّسات تلجأ لهذا الصنف من القروض لتمويل العجز الهيكلي في موازنتها نظرا لعدم قدرتها على تعبئة مواردها من القطاع البنكي على غرار شركة الخطوط التونسية[94] (41,200 م.د) والشركة التونسيّة للطرقات السيارة (28,900 م.د) اللتين تحصّلتا على قروض من الخزينة في سنة 2021 لتتمكّن من تسديد أقساط لقروض خارجيّة مضمونة.

وانتفع بقروض الخزينة كذلك الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية (27,771 م.د) والشركة الوطنيّة لعجين الحلفاء والورق (17,433 م.د) وشركة نقل تونس (15 م.د) وديوان الأراضي الدّوليّة (15 م.د) وديوان الزّيت (10 م.د).

وسجلت متخلدات القروض المسندة الى المؤسسات العمومية انخفاضا بنسبة 5 % لتبلغ 907,070 م.د عند نهاية سنة 2021 بعد أن كانت في حدود 957,700 م د سنة 2020 م د و808,400 م د في سنة 2019. ويعود هذا الانخفاض إلى إعادة جدولة متخلدات بعض المؤسسات العمومية على غرار كل من شركة تونس

[93] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2023 ص49.

[94] ارتفعت متخلّدات القروض المسندة إلى شركة الخطوط التونسية إلى 99,826 م.د في نهاية سنة 2021 منها مبلغ 20,946 م.د يعود لسنة 2013.

للطرقات السيارة[95] و الديوان الوطني للزيت من جهة وإلى تسديد الشركة لتونسية للكهرباء و الغاز لديونها تجاه الدولة[96]من جهة أخرى.

ومازالت حسابات أمين المال العام تبرز متخلّدات بعنوان بعض القروض تعود لسنوات عديدة. وتجدر الإشارة بأنّ محكمة المحاسبات قد أكّدت في تقارير سابقة على ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لاسترجاع المبالغ العالقة بعنوان قروض الخزينة قصد تطهير حسابات أمين المال العام استعدادا لاعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج.

وتعلّقت نفقات الخزينة المسجلة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 31.055,421 م.د أساسا بصرف المبالغ المودعة لفائدة المؤسسات شبه الدولية (دفتر ن مكرر) في حدود 19.095,190م.د ومبالغ ودائع وأمانات إداريّة (دفتر د) بقيمة 694,071 م.د.

وتضمّنت نفقات الخزينة الأخرى مبالغ بعنوان عمليّات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف (35.650,256 م.د في سنة 2021 مقابل 33.407,059 م.د في سنة 2020) ومبالغ متعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين (120.203,805 م.د في سنة 2021 مقابل 112.086,424م.د في سنة 2020) مسجّلة بحسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة على التوالي بالمجموعة عدد 16 وعدد 17 وتعتبر هذه العمليات تداولا للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين.

كما شملت نفقات الخزينة لسنة 2021 مبلغا قدره 3.866,500 م.د (مقابل 2.811,400 م.د في سنة 2020) يخص حساب تسبيقات على عمليات الميزانية العنوان الأول ومبلغ 151,124 م.د (مقابل 255,213 م.د في سنة 2020) بعنوان حساب تسبيقات أخرى على عمليات الميزانية العنوان الثاني (المدرج بالمجموعة عدد 15 بقسم العمليّات الترتيبيّة) ومبلغ 770,155 م.د (مقابل 438,079 م.د في التّصرّف السّابق) مضمّن بحساب تسبيقات أخرى مرخص فيها مسجّل بالمجموعة عدد 4 (التسبيقات الواجب استرجاعها). وطبقا للأحكام المنظمة لإسناد هذه التسبيقات وخاصة منها الفصل عدد 59 من مجلة المحاسبة العمومية يتم تسوية هذه المبالغ وفقا لما تنص عليه المذكرات الصادرة عن وزير المالية في شأنها أو في أجل لا يتجاوز 9 أشهر من تاريخ إسنادها. ومن شأن عدم تسوية هذه العمليّات أن تحجب الحجم الحقيقي لنفقات الميزانيّة.

وعلى صعيد آخر تضمنت نفقات الخزينة لسنة 2021 بالمجموعة عدد 18 والمتعلّقة بالحسابات الترتيبية "عمليّات للتسوية أو للتحويل" مبلغا قدره 10.419,795 م.د بعنوان حساب توقيف وقتي لميزانية الدولة تصرف 2021 في انتظار نقله للحساب القار لتسبيقات الخزينة (المدرج بالمجموعة عدد 4) عند المصادقة على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

[95] ارتفعت متخلّدات القروض المسندة إلى شركة تونس للطرقات السيارة إلى 192,307 م.د في نهاية سنة 2021 منها مبلغ 163,407 م.د يعود لسنة 2020.

[96] تقرير حول الدين العمومي المصاحب لمشروع قانون المالية 2023 ص54.

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصة والصناديق الخاصة

يتضمن هذا الجزء من التقرير تحليلا لموارد ونفقات كل من الحسابات الخاصة (والتي تضم الحسابات الخاصّة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة) والصناديق الخاصة.

العنوان الأول: موارد الحسابات الخاصة

بلغت التقديرات لسنة 2021 بعنوان مقابيض الحسابات الخاصة كما ضبطت بقانون المالية التعديلي ما قيمته 1.157,820 م.د. وباعتبار فواضل السنة السابقة بلغت الإنجازات 7.047,516 م.د مقابل 5.800,074 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك زيادة قدرها 1.247,442 م.د ونسبتها 21,51 %.

وتتوزع هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 6.359,827م.د وبنسبة 90,24 % وحسابات أموال المشاركة بما قدره 687,689 م.د وبنسبة 9,76 %.

وحُدّد المبلغ الجملي للاقتطاعات من فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة القسم الأوّل والمتعلق بالمداخيل الجبائيّة بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2021 بما قيمته 1.534,180 م.د تم التخفيض فيه بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 إلى ما قدره 1.407,180 م.د. غير أنّه وعلى غرار سنة 2020 لم يتم إجراء الاقتطاعات المرخّص فيها.

وطبقا للفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة يمكن الترفيع في نفقات الحسابات الخاصّة خلال السّنة بمقتضى قرار من الوزير المكلّف بالماليّة في صورة تسجيل موارد إضافيّة تفوق الموارد المصادق عليها بقانون الماليّة للسّنة أو بقانون الماليّة التعديلي. وفي سنة 2021 بلغت جملة الترفيعات ما قيمته 427,208 م.د موزّعة بين الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 209,013 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 218,195 م.د. وارتفعت بذلك التقديرات النّهائيّة إلى ما قيمته 1.585,028 م.د.

القسم 1: موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في قانون المالية لسنة 2021 ما قيمته 942,820 م.د. ولم تُسجل أي تغيير بقانون المالية التعديلي. وبلغت الموارد الجملية الصافية التي تم تحصـيلها في سنة 2021 ما قيمته 6.359,827 م.د مقابل 5.185,689 م.د في سنة 2020. وتنقسم هذه الموارد بين فوائض التصرف السابق بمبلغ 4.044,315 م.د والمقابيض المحصلة بعنوان السنة وقدرها 2.315,512 م.د. مقابل على التّوالي 3.030,799م.د و2.154,889 م.د في التّصرّف السّابق.

أ- الفوائض المنقولة

سجلت الفوائض المنقولة لسنة 2021 ارتفاعا لتبلغ 4.044,315 م.د مقابل 3.030,799 م.د في التصرف السابق أي بنسبة 33,44 %. وأفرزت سنة 2021 فوائض جملية بقيمة 5.361,526 م.د ومن أهمّها صندوق

النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 891,293 م.د وصندوق تنمية قطاع المواصلات بمبلغ 609,922 م.د والصندوق العام للتعويض بمبلغ 571,349 م.د والصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 560,297 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية بمبلغ 545,757 م.د وصندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني بمبلغ 519,194 م.د.

ويعود تواصل ارتفاع الفوائض المنقولة أساسا إلى ارتفاع الموارد المحصلة لهذه الحسابات والبالغة 2.315,512 م.د في سنة 2021 وعدم تناسبها مع النفقات المنجزة والتي اقتصرت على مبلغ 998,300 م.د وهو ما يمثل نسبة 15,70% من مجموع الموارد الصافية والبالغة 6.359,826 م.د.

وتوزعت الفوائض المنقولة في موفّى السنوات من 2017 إلى 2021 بين مختلف الحسابات كما يبينه الجدول التالي:

السنة / الحسابات	2017	2018	2019	2020	2021
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	119,488	119,488	378,362	615,382	891,293
- صندوق تنمية قطاع المواصلات	216,245	216,245	357,446	454,861	609,922
- الصندوق العام للتعويض	260,172	260,172	362,131	458,248	571,349
- الصندوق الوطني للتشغيل	197,155	197,155	325,527	442,870	560,297
- صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,856	174,856	304,117	409,888	545,757
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	172,599	302,808	392,596	519,194
- باقي الحسابات	639,719	625,935	1 000,408	1 270,470	1 663,714
الجملة	**1 780,234**	**1 766,450**	**3 030,799**	**4 044,315**	**5 361,526**

ولئن تمّ ضبط اقتطاع مبالغ من فوائض هذه الحسابات الخاصّة بمقتضى قوانين الماليّة لفائدة موارد ميزانيّة الدّولة على مدار السّنوات السّابقة[97] فإنّه لم يتم إجراء الاقتطاعات المرخّص فيها في سنتي 2020 و2021 وهو ما ساهم في تراكم فوائض الحسابات الخاصة من سنة الى أخرى.

وتجدّد محكمة المحاسبات دعوتها الى الالتزام بمبدأ المصداقية عند تحديد التقديرات لموارد ونفقات هذه الحسابات بقانون المالية والعمل على الملاءمة بين مواردها ونفقاتها بما يساهم في الرفع من جودة الخدمات العموميّة المسداة سنويّا والنّهوض بالقطاعات التي في مجال تدخّلها.

[97] في سنة 2021 تمّت المصادقة بمقتضى قانون الماليّة التعديلي على اقتطاع مبلغ 1.407,180 م.د من فوائض الحسابات الخاصّة في الخزينة لفائدة الموارد الجبائيّة لميزانيّة الدّولة.

ب- الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة سنة 2021 ما قدره 2.315,512 م.د مقابل 2.154,889 م.د مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 160,622 م.د ونسبته 7,45 % مقارنة بسنة 2020.

ويبرز الملحق عدد 5 جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2020 و2021.

وخصّت الزّيادة أساسا صندوق مقاومة التلوث بمبلغ 46,586 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة بمبلغ 35,855 م.د وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 28,890 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بمبلغ 22,381م.د وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد بمبلغ 19,418 م.د والصندوق العامّ للتعويض بمبلغ 16,985 م.د وصندوق الخدمة الوطنيّة بمبلغ 14,184 م.د وصندوق التعاون بين الجماعات المحلية بمبلغ 11,501 م.د.

وفي المقابل تمّ تسجيل تراجع في موارد الصندوق الوطني للتشغيل(48,129 -م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني (24,122 -م.د) وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب (5,419 -م.د) والصندوق الوطني لتحسين السّكن (2,387 -م.د) وصندوق دعم الصحة العمومية (1,860 -م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2021:

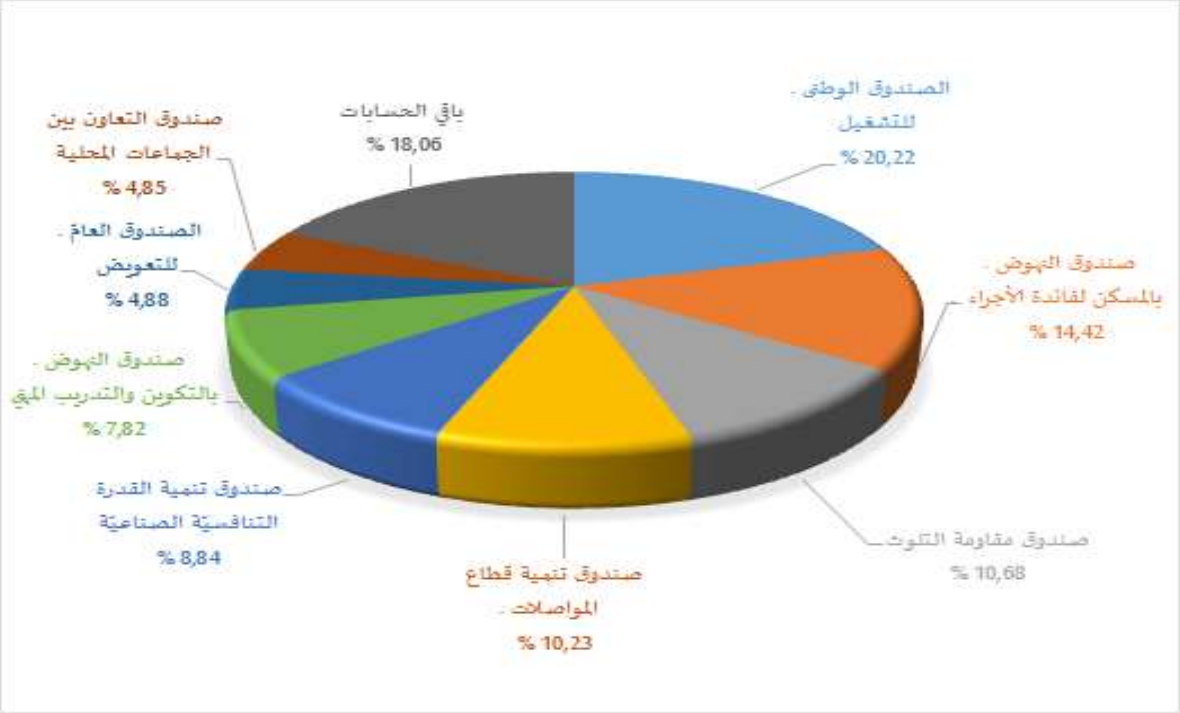

وعلى غرار السنوات السابقة وخلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانيّة لسنة 2019 وخاصّة الفصلين 8 و32 منه لم يتم ضبط تقديرات بعنوان كلّ من صندوق التّعاون بين الجماعات المحليّة والصندوق العام للتعويض وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائيّة للإحالة على التّقاعد بالرّغم من تسجيلها موارد في سنة 2021 بلغت على التّوالي 112,259 م.د و113,102 م.د و24,988 م.د وموارد في سنة 2020 بلغت على التّوالي 100,758 م.د و96,117 م.د و5,570 م.د.

كما لوحظ أنّ التقديرات المتعلقة ببعض الحسابات كانت غير واقعية مقارنة بما تم تحصيله فعليّا وإنجازاتها المحققة خلال الفترات السابقة وذلك خلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وخاصة الفصل الثامن منه والذي ينصّ على وجوب أن تخضع التقديرات والبيانات المتعلّقة بقانون الماليّة لمبدأ المصداقية الذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون الماليّة وفقا لما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيانات	التقديرات النهائيّة 2021	الإنجازات		
		2019	2020	2021
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,000	12,926	14,644	17,257
صندوق مقاومة التلوث	17,000	211,841	200,676	247,262
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8,500	11,551	12,273	13,294
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2,500	5,727	5,838	6,557
صندوق الخدمة الوطنيّة	4,020	1,350	2,488	16,672
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2,200	5,727	8,123	8,849
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37,000	58,340	58,462	67,373
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7,000	11,355	10,404	15,032
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73,000	194,425	168,950	204,805

وفي المقابل لوحظ وجود صناديق تقديراتها النهائية مضخمة مقارنة بإنجازاتها خلال السنوات السابقة وفقا لما يبرزه الجدول الموالي:

م.د

البيانات	التقديرات النهائيّة 2021	الإنجازات		
		2019	2020	2021
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20,000	11,123	10,722	11,485
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8,000	32,974	0,031	0,040

وتجدر الإشارة إلى أنّه طبقا لأحكام الفصل 34 من قانون الماليّة لسنة 2021 وبهدف دعم موارد صندوق "دعم التغطية الاجتماعيّة للفنانين والمبدعين والمثقفين"[98] تمّ الترخيص في إجراء خصم بمبلغ 6 م.د من موارد صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني" لفائدة الصندوق المذكور.

القسم الثاني: موارد حسابات أموال المشاركة

ضبط قانون الماليّة لسنة 2021 في فصله الرابع تقديرات بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة بمبلغ 55,480 م.د وتمّ الترفيع فيها بمقتضى قانون المالية التعديلي بمبلغ 159,520 م.د لتبلغ 215 م.د. وتجدر الإشارة بأنّ هذه التقديرات قد وردت بصفة جملية دون توزيع أو تفصيل وفقا للحسابات.

ارتفع حجم الموارد الجمليّة بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2021 إلى ما قيمته 687,690 م.د مقابل 614,385 م.د في التصرف السابق. وتوزّعت هذه الموارد بين الفوائض المنقولة بمبلغ 494,518 م.د والموارد المحصلة خلال هذا التصرف بمبلغ 193,172م.د. وتراجعت في سنة 2021 حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات لتبلغ ما نسبته 28,09 % مقابل 42,79 % في التصرف السابق و30,81 % في سنة 2019.

أ- الفوائض المنقولة

ارتفعت الفواضل المنقولة إلى تصرف 2021 مقارنة بالتصرف السابق لتبلغ 494,518 م.د مقابل 351,435 م.د في سنة 2020. وبلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها للسّنة الموالية 2022 ما قيمته 493,792 م.د.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية (98,258 م.د) وحساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (57,313م.د) وحساب العودة المدرسية (45,872 م.د) وحساب الخدمات المسدات من قبل الجيش (43,327 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (42,200 م.د) وحساب القروض الجامعية (22,731 م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (21,345 م.د) وحساب القمّة الفرنكوفونيّة (20,460 م.د).

[98] تمّ إحداث صندوق دعم التغطية الاجتماعيّة للفنانين والمبدعين والمثقفين بمقتضى الفصل عدد 37 من القانون عدد 101 لسنة 2002 مؤرّخ في 17 ديسمبر 2002 والمتعلّق بقانون الماليّة لسنة 2003 وهو صندوق يتولى دعم تمويل نظام التغطية الاجتماعية للفنانين والمبدعين والمثقفين ويعهد بتسييره إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقتضى اتّفاقيّة تبرم بين الوزير المكلّف بالثّقافة وهذه المؤسّسة.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة لسنة 2021:

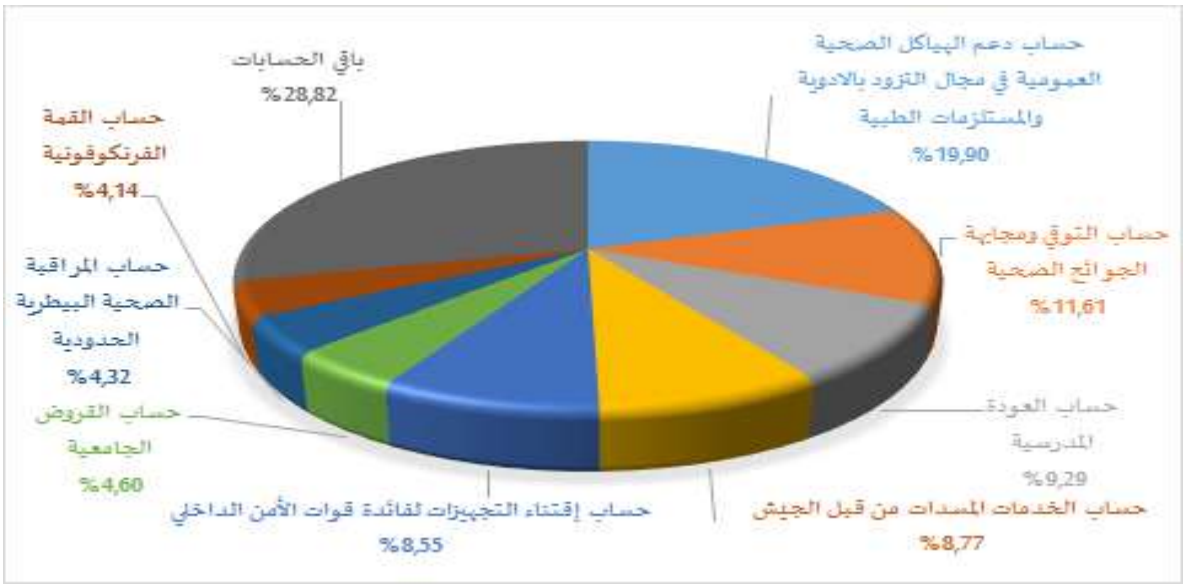

ب- **الموارد المحصلة**

بلغت الموارد المحصلة بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2021 ما قدره 193,172 م.د مقابل 262,950 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك انخفاضا بمبلغ 69,778م.د ونسبته 26,54% مقارنة بسنة 2020.

ويبين الجدول بالملحق عدد 6 تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2020 و2021.

سجّل الانخفاض في المقابيض أساسا لدى حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (-204,008 **م.د**) وحساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 (-19,928 م.د) الذي لم يسجّل مقابيض خلال سنة 2021 وحساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي (-4,822م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء(-4,287 م.د) وحساب انجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة (-4,195م.د).

في المقابل سجلت بعض الحسابات ارتفاعا في مواردها وخصوصا حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية (+98,258 م.د) وحساب العودة المدرسية (+50 م.د) وحساب القمة الفرنكوفونية (+23,189 م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (+5,359 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّه طبقا لمراسلة صادرة عن رئاسة الجمهوريّة بتاريخ 25 مارس 2021 تمّ تحويل مبلغ 20 م.د من الحساب عدد 1 "حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019 " لفائدة حساب عدد 4 "حساب القمة الفرنكوفونيّة" قصد التّكفّل بمصاريف الاعداد المادي والتنظيمي للقمّة.

وتبعا لمذكّرة صادرة عن وزير الماليّة بتاريخ 18 فيفري 2020 تمّ الترخيص لأمين المال العام لإسناد تسبقة من الخزينة بقيمة 3,5 م.د لفائدة حساب أموال المشاركة عدد 05 "حساب إنجاز مشروع تسوية وضعيّة

التّجمعات السكنيّة القديمة المقامة على ملك الدّولة الخاص" التابع لوزارة أملاك الدّولة والشّؤون العقارية، على أن تتمّ تسوية هذه التسبقة بواسطة الخصم المباشر من الموارد الراجعة للحساب المذكور بتصرّف 2020. غير أنّه بالنّظر لعدم تسجيل موارد كافية في سنة 2020 فقد اقتصرت التسوية على مبلغ 0,467 م.د و0,113 م.د[99] على التّوالي في سنتي 2021 و2022.

ويعود الرصيد السلبي لموارد حساب عدد 2 المسمى "حساب إنجاز منشآت مائيّة مختلفة" لعمليّة تصحيح إدراج محاسبي أنجز بالخطأ في موارد الحساب المذكور في حين أنّ المبالغ تخصّ حساب عدد 6 المسمى "حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك". وبالتّالي تمّ تحويل مبلغ 166.858 دينار من حساب أموال المشاركة عدد 2 إلى حساب عدد 6 بمقتضى مراسلة صادرة من المدير العام للجسور والطرقات بوزارة التجهيز والإسكان بتاريخ 08 نوفمبر 2021.

العنوان الثاني: نفقات الحسابات الخاصة

ارتفعت في سنة 2021 التقديرات النهائيّة بعنوان نفقات الحسابات الخاصة إلى ما قيمته 1.585,508م.د مقابل 1.843,932 م.د في التصرف السابق مسجلة تراجعا قيمته 258,424 م.د ونسبته 14,01 %. وبلغت النفقات المنجزة فعليّا 1.192,197 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 75,19 % مقابل 1.261,242 م.د و68,40 % في سنة 2020.

وتوزعت نفقات الحسابات الخاصة بين نفقات الحسابات الخاصة بالخزينة بمبلغ 998,300 م.د ونفقات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 193,897 م.د.

وبدخول القانون الأساسي للميزانيّة (عدد 15 لسنة 2019 والمؤرّخ في 13 فيفري 2019)، تمّ إبراز حجم نفقات الحسابات الخاصّة ضمن مختلف المهمات وحسب الأقسام.

ويبين الجدول التالي تبويب نفقات الحسابات الخاصة حسب الأقسام:

الأقسام	الدفوعات بالمليون دينار
نفقات تأجير	6,778
نفقات تسيير	160,983
نفقات تدخّلات	713,404
نفقات استثمار	311,032
المجموع	**1 192,197**

وتجدر الإشارة إلى أن الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 قد أقرّ الإلغاء الوجوبي للحسابات التي لم تسجل نفقات خلال الثلاث السنوات المالية المتتاليّة. وفي سنة 2021 تم ضبط ما عدده 45

[99] حسب وضعيّة حساب أموال المشاركة عدد 5 بمهمّة أملاك الدّولة والشؤون العقاريّة مستخرجة من منظومة أدب.

حساب خاص (تنقسم إلى 6 حسابات خاصة في الخزينة و39 حساب أموال المشاركة) لم تنجز أي نفقة خلال السنوات 2019 و2020 و2021 وارتفعت مواردها الصّافية إلى 677,107 م.د في موفى سنة 2021. وتوزعت بين الفواضل المتوفرة بالحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 622,480 م.د والمتوفرة بحسابات أموال المشاركة بمبلغ 54,627 م.د كما يبرزه الملحق عدد 7.

القسم 1: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

حددت التقديرات النهائية بقانون المالية لسنة 2021 لنفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 1.151,833 م.د مقابل 1.347,756م.د في التصرف السابق مسجلة تراجعا بنسبة 14,54%.

وبلغت الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة سنة 2021 ما قيمته 998,300 م.د مقابل 1.141,374 م.د في سنة 2020 مسجلة انخفاضا بمبلغ 143,074 –م.د بنسبة 12,54 – % عن السنة السابقة.

وشمل التراجع عددا من الحسابات نذكر منها خاصة صندوق التعاون بين الجماعات المحلية(-98,846م.د) وصندوق تنمية قطاع المواصلات(-53,153م.د) والصندوق الوطني للتشغيل(-48,213م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (-14,429م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (10,000-م.د) وصندوق مقاومة التلوث(-8,848م.د) وصندوق النهوض بجودة التمور (5,181-م.د).

وفي المقابل ارتفع حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ومن أهمها صندوق دعم الصحة العمومية (70 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (8,906 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة (5,758م.د) وصندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (4,582م.د) وصندوق حماية المناطق السياحيّة (2,244م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (2,147م.د).

وبالرّغم من ضبط تقديرات بعنوان صندوق النّهوض بالصّادرات بمبلغ 500 ألف دينار وتحصيل موارد تجاوزت التقديرات النّهائيّة لتبلغ 683,265 ألف دينار فإنّه لم يتم تسجيل أي نفقة على هذا الحساب.

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابات الخاصة في الخزينة التي سجلت أهمّ النفقات خلال سنة 2021:

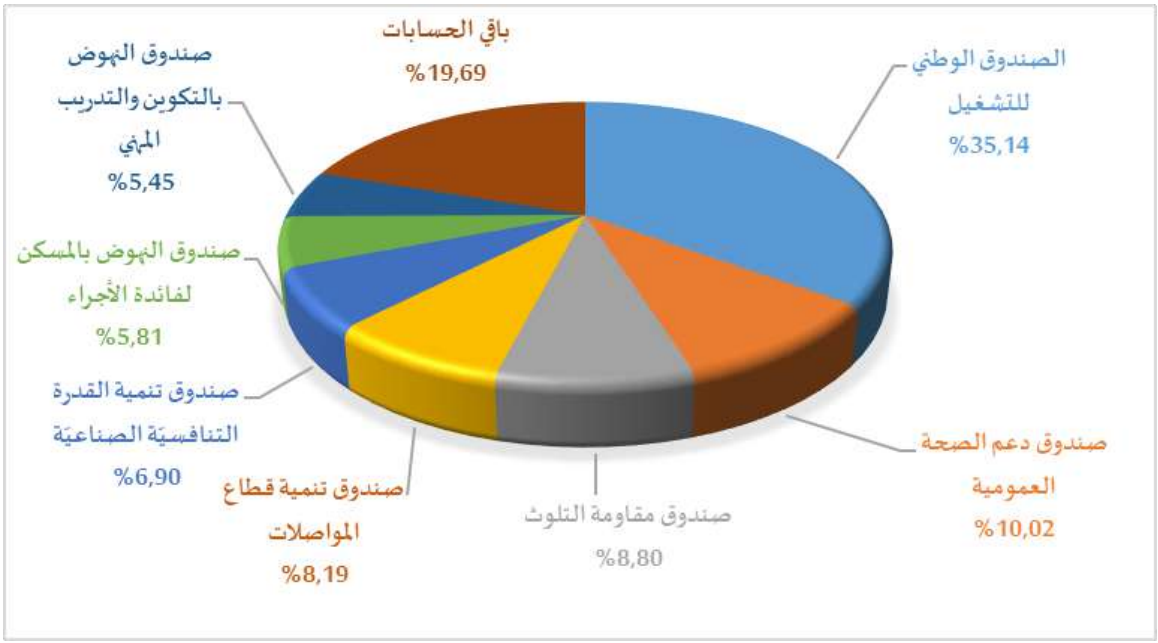

وأفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2021 فائضا جمليا لمقابيضها على نفقاتها قيمته 5.361,526 م.د مقابل 4.044,315 م.د في التصرف السابق. وساهم في تسجيل هذا الفائض عدم إنجاز أي نفقات بعنوان 6 حسابات خاصة في الخزينة خلال الثلاث السنوات الماضية وهي صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية والصندوق العام للتعويض وصندوق النهوض بالصادرات وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق حوادث الشغل وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها كما يبينها الملحق عدد 7 للحسابات الخاصة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات 2019 و2020 و2021.

ولئن لم يتم تسجيل نفقات على حساب الصّندوق العام للتعويض بالرّغم من وجود متوفّرات بعنوانه بقيمة 571,349 م.د في نهاية سنة 2021، فإنّه وعلى غرار السّنوات السّابقة تمّ تحميل النّفقات المنجزة بعنوان دعم المواد الأساسيّة على الموارد العامّة للميزانيّة.

ويبين الجدول المدرج بالملحق عدد 8 تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2020 و2021.

القسم 2: نفقات حسابات أموال المشاركة

ارتفعت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة لتبلغ 193,897 م.د في موفى سنة 2021 مقابل 119,868 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 74,029 م.د ونسبتها 61,76 % مقابل 31,555 م.د و35,73 % في سنة 2020.

ونتجت هذه الزّيادة أساسا عن ارتفاع نفقات بعض حسابات أموال المشاركة على غرار حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (+35,410 م.د) وحساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية (+25,00 م.د) وحساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (+12,359 م.د) وحساب العودة المدرسية (+4,128 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (+4,078 م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (+4,004 م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (+3,643 م.د).

ومن جهة أخرى تراجع حجم النّفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى ويذكر منها خاصّة نفقات حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019 (-11,151 م.د) وحساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها (-3,465 م.د) وحساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة (-3,040 م.د) وحساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال بجهتي منوبة والنحلي(-1,988 م.د) وحساب حماية النباتات (-0,799 م.د) وحساب دفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمتدخلين فيه (-0,764 م.د) وحساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز(-0,435 م.د)

وتجدر الإشارة إلى أنّه لم يتم خلال سنة 2021 إنجاز أي نفقة بعنوان 49 حسابا من أموال المشاركة منها 39 حسابا لم ينجز كذلك نفقات خلال سنتي 2019 و2020.

ويبرز الرسم البياني التالي حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2021:

كما يبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 9 جدول تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2020 و2021.

العنوان الثالث: موارد الصّناديق الخاصّة

استنادا لما ورد بالمعطيات المضمنة بالكشف حول موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة2021 [100]، سجلت مقابيض الصناديق الخاصّة تطورا في سنة 2021 بما قدره 51,431 م.د وما نسبته 5,74 %حيث بلغت 947,683 م.د مقابل 896,252 م.د في التّصرّف السّابق.

واشتملت مقابيض هذه الصناديق على كلّ من الأرصدة المنقولة من السنة السابقة (437,791 م.د) ومنحة الدولة (141,051 م.د) والمقابيض الذاتية (368,841 م.د).

وتأتى هذا التطور أساسا من تحسن المداخيل المتأتية من صندوق تغطية مخاطر الصرف (74,787 م.د) وصندوق ضمان المؤمّن لهم (24,766 م.د) وصندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار (20 م.د) والحساب المركزي (10,936 م.د).

ويعود التّطوّر المسجّل بمداخيل صندوق تغطية مخاطر الصرف إلى تقلص العجز الذي سجله منذ سنة 2017 والناجم، وفق ما أفادت به الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة حول تقرير محكمة المحاسبات على غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2019، عن عجز تراكمي باعتبار عدم قدرة موارد الصندوق على تغطية مستحقات البنوك والمؤسسات المالية التي لم يتم تسديدها.

وفي المقابل سجّلت مقابيض بعض الصّناديق تراجعا على غرار الصندوق الوطني للضمان (- 47,997 م.د) وصندوق التّطوير واللّامركزية الصناعيّة (- 17,100 م.د) والصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري (- 14,626 م.د).

ويبين الجدول الموالي توزيع المقابيض لمختلف الصناديق الخاصة خلال سنة 2021:

[100] تم مد محكمة المحاسبات بهذا الكشف بتاريخ 31 ماي 2024.

بالدينار

بيان تعريف الصندوق	المقابيض				النفقات المنجزة	الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في نهاية السنة
	الرصيد المتوفر حسب الهياكل المتصرفة في بداية السنة	منحة الدّولة	المقابيض الذاتيّة	جملة المقابيض		
الصندوق الوطني للضّمان(1)	508 888 964	0	60 204 541	569 093 505	6 652 066	562 441 439
صندوق تغطية مخاطر الصرف(2)	287 360 048-	0	251 316 838	36 043 210-	190 788 441	226 831 651-
صندوق ضمان المؤمّن لهم	81 945 238	0	29 996 927	111 942 165	86 375 322	25 566 843
الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى(3)	6 323 802	0	17 357 639	23 681 441	5 500 000	18 181 441
صندوق التّطوير و اللّامركزية الصناعيّة(3)	21 930 692	24 000 000	4 574 558	50 505 250	42 391 180	8 114 070
الصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري(4)	13 062 100	10 000 000	386 691	23 448 791	14 437 862	9 010 929
صندوق النّهوض بقطاع الزّيتون(4)	457 869	824 720		1 282 589	862 226	420 363
الحساب المركزي(4)	27 774 059	86 226 450	2 049 997	116 050 506	96 571 278	19 479 228
صندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار	20 000 000	20 000 000	0	40 000 000	0	40 000 000
صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية(5)	44 767 744		2 953 890	47 721 634	9 141 785	38 579 849
الجملة	**437 790 420**	**141 051 170**	**368 841 081**	**947 682 671**	**452 720 160**	**494 962 511**

(1) المصدر: معطيات الشركة التونسية للضمان بوصفها المتصرّف في الصندوق.

(2) حسب تقرير مراقب حسابات الصندوق والوارد من شركة الإعادة التونسية، وتبلغ متخلدات تغطية مخاطر الصرف 226.831.650,673 دينار إلى موفي السّنة حسب القوائم الماليّة.

(3) المصدر: معطيات البنك المركزي التونسي.

(4) المصدر: معطيات البنك الوطني الفلاحي.

(5) المصدر: معطيات بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسطة ومعطيات الشّركة التّونسية للضّمان التي تتصرّف في آليّة الضّمان.

العنوان الرابع: نفقات الصّناديق الخاصّة

بلغت نفقات الصناديق الخاصة في سنة 2021 ما قيمته 452,720 م.د مسجّلة تراجع بمبلغ 5,742 م.د وبنسبة 1,25 % مقارنة بالتصرف السابق مقابل نمو بنسبة 2,04 % في السنة المنقضية.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هذه النّفقات بين سنتي 2020 و2021حسب ما يبرزه الكشف المرفق للحساب العام للدولة:

بالدينار

بيان الصناديق الخاصّة	النفقات		التغييرات 2021/2020	
	2020	2021	القيمة	النسبة%
الصندوق الوطني للضّمان	108 201 335	6 652 066	- 101 549 269	- 93,85
صندوق تغطية مخاطر الصرف	176 530 047	190 788 441	14 258 394	8,08
صندوق ضمان المؤمّن لهم	5 230 623	86 375 322	81 144 699	1551,3
الصندوق الوطني للنّهوض بالصّناعات التقليدية والمهن الصغرى	14 999 972	5 500 000	- 9 499 972	- 63,33
صندوق التّطوير و اللّامركزية الصناعيّة	45 674 531	42 391 180	- 3 283 351	- 7,19
الصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري	25 013 098	14 437 862	- 10 575 236	- 42,28
صندوق النّهوض بقطاع الزّيتون	578 987	862 226	283 239	48,92
الحساب المركزي	77 340 099	96 571 278	19 231 179	24,87
صندوق دعم المؤسسات الصّغرى والمتوسّطة التي تمر بصعوبات ماليّة ظرفية	4 893 351	-	- 4 893 351	- 100,00
صندوق ضمان القروض السكنيّة لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار	-	9 141 785	9 141 785	
الجملة	**458 462 043**	**452 720 160**	**- 5 741 883**	**- 1,25**

وخلافا لسنة 2020 شهدت نفقات الصّناديق تراجعا يعود أساسا إلى تدني نفقات الصندوق الوطني للضّمان (- 101,549 م.د) والصندوق الخاصّ للتّنمية الفلاحيّة والصيد البحري (- 10,575 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (9,500 م.د). وتطوّرت نفقات صندوق ضمان المؤمن لهم (81,145 م.د) والحساب المركزي (19,231 م.د) وصندوق تغطية مخاطر الصرف (14,258 م.د). كما سجل صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدّخل غير القار نفقات بما قيمته 9,142 م.د كأول تعويضات تُصرف على موارده منذ احداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018[101].

وفيما يتعلق بالأرصدة المتوفّرة في موفى سنة 2021، فقد سجلت ما جملته 494,963 م.د مقابل 437,790 م.د في السنة السّابقة.

وفي ظل تواصل عدم توفر كامل الوثائق المؤيدة لموارد ونفقات الصناديق الخاصة لم يتسنى لمحكمة المحاسبات التأكد من شمولية ومصداقية المعطيات واقتصرت رقابتها على المعطيات الواردة بالحساب العام الذي لم يتم موافاة المحكمة به إلاّ بتاريخ 31 ماي 2024.

[101] تقرير حول نشاط الصناديق الخاصة الملحق بمشروع قانون المالية لسنة 2022.

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتضمّن هذا الجزء من التقرير تحليلا لموارد ونفقات ميزانيات كلّ من المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج.

العنوان الأول: موارد ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفع عدد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة في سنة 2021 إلى 2597 مقابل 2590 سنة 2020. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى إحداث مؤسسّات جديدة تحت إشراف مهمّة التربية (7 مؤسّسات جديدة) ومهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن(مؤسّستين) ومؤسّسة تحت إشراف مهمة التعليم العالي والبحث العلمي بينما تمّ تسجيل انخفاض في عدد المؤسسات الملحقة بمهمة الدّفاع الوطني(مؤسّستين) ومهمة الشؤون الخارجيّة(مؤسّسة).

وحققت هذه المؤسسات خلال تصرف سنة 2021 موارد جملية باعتبار فواضل السنة السابقة قدرها 2.424,977 م.د مقابل 2.110,369 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 314,608 م.د ونسبته 14,91%.

القسم 1: موارد العنوان الأوّل

بلغت التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1.873,056 م.د في سنة 2021 مقابل 1.648,952 م.د في التصرف السابق مسجلة نموا قدره 224,104 م.د ونسبته 13,59 % . ويبرز الملحق عدد 10 تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسسات في سنة 2021.

ويفسّر تواصل نموّ تقديرات موارد العنوان أساسا بارتفاع موارد عدّة مؤسسات خاصّة منها تلك الرّاجعة بالنّظر إلى مهمة الصحة (+77,994 م.د ؛ + 12,24 %) ومهمة الشؤون الثقافية (+53,878 م.د ؛ + 140,82 %) ومهمة التربية (+ 46,687 م.د ؛ + 18,03 %) ومهمة الشؤون الاجتماعية (+13,995 م.د ؛ + 86,52 %) ومهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن (+10,205 م.د ؛ +60,53 %).

وحدّ من هذا الارتفاع أساسا تقلّص موارد عدد من المؤسسات خاصة منها تلك الرّاجعة بالنّظر إلى مهمة التعليم العالي والبحث العلمي (-3,467 م.د ؛ - 0,92 %) ومهمة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار(- 1,170 م.د ؛ - 25,90 %).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2021 حسب مهمات الإشراف:

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت جملة موارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2021 ما قيمته 1.527,748 م.د وتوزعت بين مواردها الذاتية بمبلغ 655,706 م.د ومنح مسندة لها من ميزانية الدولة بمبلغ 872,042 م.د واستقرت حصة الموارد الذاتية في حدود 42,92 %. وحافظت مهمات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في سنة 2021 على الحصة الأوفر ضمن موارد العنوان الأول بمبلغ جملي 1.099,680 م.د وبنسبة 71,98 %.

وبلغت موارد العنوان الأول لهذه المؤسّسات على التّوالي 501,003 م.د و343,562 م.د و255,115 م.د.

القسم 2: موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة 897,229 م.د في سنة 2021 مقابل 698,079 م.د في سنة 2020 مسجلة ارتفاعا قدره 199,150 م.د ونسبته 28,53 %.

وتوزعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصلة خلال السنة بمبلغ 611,469 م.د والفوائض المنقولة من التصرف السابق بمبلغ 285,760 م.د.

أ- الموارد المحصلة خلال السنة

ارتفعت الموارد المحصلة في سنة 2021 بما قيمته 107,280 م.د ونسبته 21,28 % مقارنة بالتصرف السابق.

واستأثرت كل من المؤسسات التابعة لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي ومهمة التربية بالنصيب الأكبر من الموارد المحصلة وذلك على التوالي بنسبة 50,76 % و21,54 % و15,88 %.

وتراجعت الموارد المحصلة لدى المؤسسات التابعة لمهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية (-0,957 م.د ؛ -66,05 %) ولمهمة العدل (-0,697 م.د ؛ - 4,02 %) ولمهمة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار (-0,194 م.د ؛ -55,96 %).

ويبرز الرّسم البياني التالي توزيع موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية في سنة 2021 حسب مهمات الإشراف:

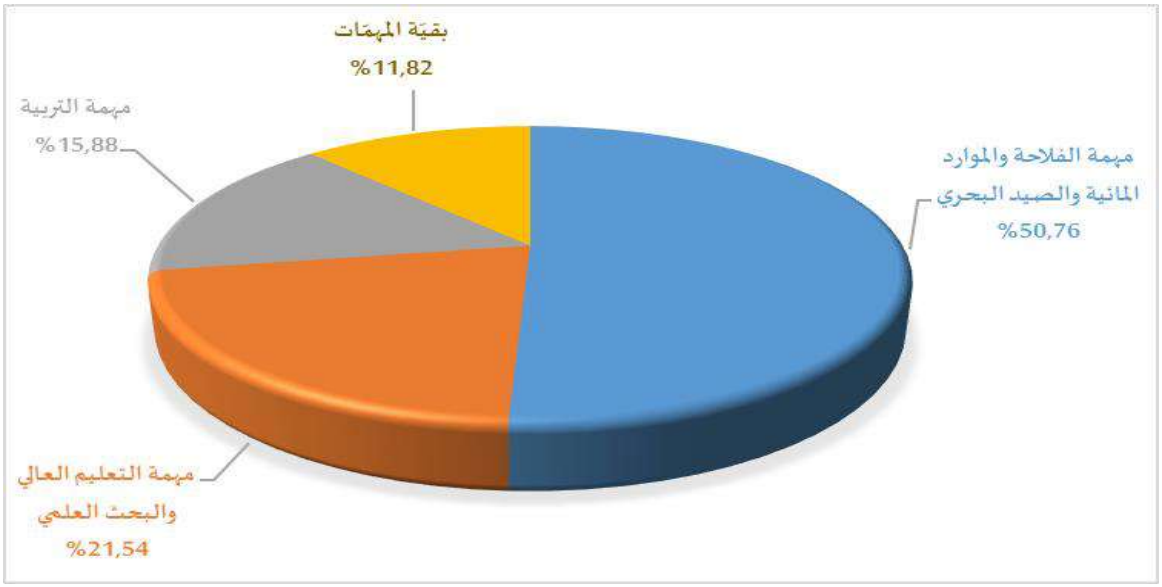

ويبرز الملحق عدد 11 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمحصلة بين سنتي 2021 و2020.

ب- الفواضل المنقولة من التصرف السابق

أفرز تصرف سنة 2021 تسجيل فواضل في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني بمبلغ 400,486 م.د مقابل 285,760 م.د في التصرف السابق. مسجلة ارتفاعا قدره 114,726 م.د وبنسبة 40,15 %. كما بلغت حصّة الفواضل 44,64 % من جملة موارد العنوان الثاني مقابل 40,94 % في التصرف السابق.

وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 206,888 م.د وبنسبة 51,66 % ولمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 96,624 م.د وبنسبة 24,13 % ولمهمة التربية بمبلغ 39,183 م.د وبنسبة 9,78 %.

العنوان الثاني: تكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

ارتفعت في سنة 2021 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيّا بميزانية الدولة إلى ما قيمته 1.754,007 م.د مقابل 1.486,257 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بمبلغ 267,750 م.د وبنسبة 18,02 %. ونتج هذا الارتفاع عن زيادة كلّ من نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثاني على التوالي بنسبة 17,07 % و20,48 %.

القسم 1: نفقات العنوان الأوّل

ضبط قانون المالية الأصلي لسنة 2021 تقديرات نفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانيتاها ترتيبيا بميزانية الدولة بما قدره 1.215,947 م.د. وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة والبالغة 657,109 م.د، ارتفعت التقديرات النهائية إلى 1.873,056 م.د مقابل 1.648,952 م.د في سنة 2020 مسجّلة بذلك زيادة قيمتها 224,104 م.د ونسبتها 13,59 %.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.257,263 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 67,12 % (مقابل 65,13 % خلال سنة 2020) . وعرفت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2021 نموا بنسبة 17,07 % وذلك خلافا للتراجع المسجل خلال سنة 2020 (-9,03 %).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية في موفى سنة2021 في مستوى العنوان الأول فوائض للمقابيض على المصاريف قدرها 270,485 م.د مقابل 338,351 م.د في سنة 2020. وشملت هذه الفواضل أساسا المؤسسات التابعة إلى كل من مهمة التربية (78,714 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (57,192 م.د) ومهمة الصحة (42,579 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (21,190 م.د) حيث سجلت المؤسسات التابعة لهذه المهمات مجتمعة ما نسبته 73,82 % من جملة فواضل 2021.

ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتطورها خلال سنتي 2021 و2020.

القسم 2: نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2021 نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 496,744 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 84,426 م.د ونسبته 20,48 % مقارنة بإنجازات 2020 البالغة 412,318 م.د.

ويعود هذا الارتفاع إلى المفعول المزدوج للزّيادة المسجلة في بعض المؤسسات الملحقة بمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+35,267 م.د) ومهمة التعليم العالي و البحث العلمي (+25,296 م.د) ومهمة التربية (+7,740 م.د) ومهمة العدل (+4,193 م.د) ولتقلص نفقات بعض المؤسسات الأخرى خاصة التابعة لمهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية (-0,671 م.د) ومهمة تكنولوجيات الإتصال (-0,416 م.د) ومهمة الشباب والرياضة والإدماج المهني (-0,134 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة على مصاريفها ما قيمته 400,486 م.د مقابل 285,761 م.د في سنة 2020.

ويبين الملحق عدد 13 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2020 و2021.

العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 206,861 م.د في سنة 2021 مقابل 198,905 م.د في التصرّف السّابق أي بارتفاع قدره 7,956 م.د ونسبته 4 %. وبعد تنقيح هذه الاعتمادات الأوليّة بما قيمته 13,971 م.د بلغت التقديرات النهائيّة 220,832 م.د وتم تحقيقها كاملة مقابل 204,890 م.د في سنة 2020.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج ما مجموعه 17,193 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 8,089 م.د وفواضل منقولة من التّصرف السابق بقيمة 9,104 م.د.

العنوان الرابع: مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

ارتفعت في سنة 2021 نفقات العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج إلى 217,098 م.د مقابل 200,711 م.د في سنة 2020.

وسجلت مصاريف سنة 2021 استهلاكا للمقابيض المحصلة (220,832 م.د) بنسبة 98,31 % مقابل ما نسبته 97,96 % خلال السنة السابقة. وقد نتج عن ذلك فوائض في موفى السنة بلغت 3,734 م.د مقابل 4,179 م.د في التصرف السابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 9,758 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 56,76 % من مجموع المقابيض البالغة 17,193 م.د. وأفضت نسبة الإستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 7,435 م.د.

الجزء الخامس: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية والتصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميين والحساب العام للسنة المالية

العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية

-موارد وتكاليف الدّولة

أوّلا-موارد الدولة

- أ- موارد ميزانية الدولة

ضبطت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 34.876.207.941 د مفصّلة كما يلي:

- تقديرات قانون الماليّة التعديلي بمبلغ	34.449.000.000 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ	209.013.233 د
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ	218.194.708 د
وبلغت جملة الاستخلاصات	37.983.268.612 د
ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للتقديرات بمبلغ	3.107.060.671 د.

-ب- موارد الخزينة

ضبطت جملة التقديرات النهائية لموارد الخزينة بمبلغ	21.071.000.000 د
وبلغ مجموع استخلاصات مداخيل عمليات الخزينة	339.780.677.877 د
ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض على التقديرات قدرها	318.709.677.877 د
وبذلك تكون التقديرات النهائية لموارد الدولة قد بلغت ما جملته	55.947.207.941 د
وبلغت موارد الدولة المحصّلة ما جملته	377.763.946.489 د
ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ	321.816.738.548 د

ثانيا –تكاليف الدولة

-أ- نفقات ميزانية الدولة

بلغت الاعتمادات النّهائيّة بعنوان نفقات الميزانية	44.668.207.941 د
وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود	42.547.745.393 د
ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها	2.120.462.548 د
ومقارنة بجملة استخلاصات مداخيل الميزانية المنجزة	37.983.268.612 د
أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة والبالغة	42.547.745.393 د
تجاوزا بمبلغ	4.564.476.781 د

-ب- تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة	11.279.000.000 د
وتمّ صرف تكاليف الخزينة في حدود	339.795.411.292 د
وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره	328.516.411.292 د
وبلغ مجموع استخلاص مداخيل عمليات الخزينة	339.780.677.877 د
وبلغ مجموع مصاريف عمليات الخزينة	339.795.411.293 د
وهو ما أسفر عن تجاوز مصاريف الخزينة لمداخيل الخزينة بما قيمته	14.733.416 د
وباعتبار فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2020 والذي بلغ	4.668.489.733 د
يصبح فائض المقابيض عن المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2021 ما قيمته	4.653.756.317 د

ثالثا - النتائج

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليات الخزينة النّتائج التالية:

أ- الاعتمـادات المتبقيّة

مبلغ الاعتمادات النهائيّة لنفقات الميزانيّة	44.668.207.941 د
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات الميزانيّة	42.547.745.393 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها	2.120.462.548 د
يتعيّن إلغاؤها	

ب- فوائض المـوارد التي يتعيّن نقلها

1- الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت المقابيض المحصّلة	6.359.826.386 د
وبلغت المصاريف المنجزة	998.300.141 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	5.361.526.245 د
يتمّ نقله إلى تصرّف 2022 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة	

2- حسابات أموال المشاركة

بلغت المقابيض المحصّلة	687.689.350 د
وبلغت المصاريف المنجزة	193.897.065 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	493.792.285 د
يتمّ نقله إلى تصرّف 2022 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة	

رابعا: نتيجة تنفيذ الميزانيّة

يسفر تصرف ميزانيّة 2021 عن نقص للمقابيض على المصاريف قدره 4.564.476.781 د

ودون اعتبار فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصّة لسنة 2021 والبالغ ما قدره 5.855.318.530 د

أفضى تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2021 إلى نقص الموارد الحاصلة للميزانيّة على النّفقات المنجزة بمبلغ قدره 10.419.795.311 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II-المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا-الموارد

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ	1.873.056.003 د
وبلغت المقابيض المنجزة	1.527.748.001 د
ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره	345.308.002 د

ثانيا- النفقات

بلغت الاعتمادات النهائيّة	1.873.056.003 د
وبلغت النّفقات المنجزة	1.257.263.288 د
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها يتمّ إلغاؤها.	615.792.715 د

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة	1.527.748.001 د
جملة المصاريف المنجزة	1.257.263.288 د
الرّصيد المتبقي	270.484.713 د

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2022 وفقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للميزانيّة.

III-المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة	220.832.424 د
وبلغت المصاريف المنجزة	217.098.223 د
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره	3.734.201 د

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

IV – الصناديق الخاصّة

بلغت المقابيض المحصّلة	947.682.671 د
وبلغت المصاريف المنجزة	452.720.160 د
وأرصدة متوفّرة في موفى سنة 2021 قدرها	511.962.494 د

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصّة في سنة 2021:

بالدّينار

البيان	التقديرات النهائية للميزانيّة	الإنجازات			الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		الميزانية	الخزينة	موارد أخرى	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّلتسبقات الخزينة	
الدولة							
المقابيض	34.876.207.941	37.983.268.612	339.780.677.877	-	-	-	-
المصاريف	44.668.207.941	42.547.745.393	339.795.411.293	-	-	-	2.120.462.548
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	4.564.476.781	14.733.416	-	-	-	-
فوائض المقابيض في موفّى السّنة السّابقة	-	4.538.832.439	4.668.489.733	-	-	-	
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2022	-	5.855.318.530	4.653.756.317	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	10.419.795.311	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة							
المقابيض	1.873.056.003			1.527.748.001			
المصاريف	1.873.056.003	-	-	1.257.263.288	-	-	615.792.715
فائض مقابيض	-	-	-	270.484.713	-	-	
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج							
المقابيض	-	-	-	220.832.424	-	-	-
المصاريف	-	-	-	217.098.223	-	-	-
فائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	3.734.201	3.734.201	-	-
الصناديق الخاصّة							
المقابيض	-	-	-	947.682.671	-	-	-
المصاريف	-	-	-	452.720.160	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	494.962.511	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة 3.734.201 د

فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة 10.419.795.311 د

فوائض تنقل إلى تصرف 2022 - حسابات خاصّة 5.855.318.530 د

- المؤسّسات العموميّة 270.484.713 د

اعتمادات غير مستعملة تلغى: - الدولة 2.120.462.548 د

- المؤسسات العمومية 615.792.715

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2021

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصول عدد 10 و160من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات،

وعملا بأحكام الفصول عدد 66 و67 من القانون الأساسي للميزانية،

تتولّى محكمة المحاسبات التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة،

وحيث أنّه خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة، لم يتم مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة والتي وجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2021،

وحيث لم يتم مدّ المحكمة بحسابات التصرف لعدد من المراكز المحاسبية بعنوان سنة 2021،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2021، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للدولة للسنة المالية 2021 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2021 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2021،
2. عدم إدراج بالحساب العامّ للدّولة للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3. عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وبعد الاطلاع:

I – على حسابات الدّولة

أ- موارد وتكاليف الدولة

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة للميزانيّة ما قدره 37.983.268.612 د وبلغت المصاريف 42.547.745.393 د. وأسفر تصرّف 2021 عن فائض في المصاريف على المقابيض بمبلغ 4.564.476.781 د وبعد طرح مبلغ 5.855.318.530 د يتمّ نقله إلى ميزانيّة سنة 2022 وذلك لفائدة الحسابات الخاصّة في الخزينة في حدود 5.361.526.245 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 493.792.285 د، أغلق تصرف 2021 بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 10.419.795.311 د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

ب- عمليّات الخزينة

سجّلت الحسابات الدّائنة المجمّعة بتاريخ 31 ديسمبر 2021 فائضا في المقابيض قدره	4.668.489.733 د
وسجّلت الحسابات الدّائنة فائضا في المصاريف قدره	14.733.416 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	4.653.756.317 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ	7.637.079.670 د
رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة	865.529.095 د
عمليّات بصدد التّنزيل	6.771.550.575.د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسـوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّـرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصـاريف وأمناء المصـــاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحســـاب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2021.

II –وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت المقابيض لمجموع المؤسّسات العموميّة	1.527.748.001 د
وبلغت مصاريفها	1.257.263.288 د
ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ	270.484.713 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2022.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

III –وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج:

قبضا	220.832.424 د
وصرفا	217.098.223 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره	3.734.201 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

IV-وعلى حسابات الصناديق الخاصّة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصّة	947.682.671 د
والمصاريف المنجزة	452.720.160 د
ممّا أفرز أرصدة متوفّرة في موفى 2021 جملتها	494.962.511 د

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة 2021 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2021 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2021.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في

الملاحق

ملحق عدد 1: توزيع الاعتمادات التكميليّة لسنة 2021 حسب المهمات والأقسام

بالمليون دينار

المهمات / الأقسام	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	المجموع
2-رئاسة الجمهورية	-	-	-	9,840	**9,840**
3-رئاسة الحكومة	6,945	1,538	9,327	0,075	**17,885**
4-مهمة الداخلية	-	13,500	-	3,800	**17,300**
5-مهمة الشؤون المحلية و البيئة	0,193	0,376	134,068	0,528	**135,165**
6-مهمة العدل	-	2,250	-	-	**2,250**
7-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	2,660	4,905	7,000	1,148	**15,713**
8-مهمة الدفاع الوطني	-	4,248	-	-	**4,248**
9-مهمة الشؤون الدينية	0,066	-	-	-	**0,066**
10-مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	1,537	21,721	0,009	5,675	**28,942**
12-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1,590	15,581	17,127	43,645	**77,943**
13-مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	0,080	0,969	-	0,238	**1,287**
14-مهمة التجارة وتنمية الصادرات	-	0,215	-	-	**0,215**
15-مهمة تكنولوجيات الإتصال	-	-	-	1,432	**1,432**
16-مهمة السياحة	-	-	1,284	-	**1,284**
17-مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	-	-	5,000	0,912	**5,912**
18-مهمة النقل واللوجستيك	-	0,300	1,364	0,463	**2,127**
19-مهمة الشؤون الثقافية	-	0,064	-	1,500	**1,564**
20-مهمة شؤون الشباب والرياضة والإدماج المهني	-	-	2,000	-	**2,000**
21-مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	0,601	0,150	-	-	**0,751**
22-مهمة الصحة	-	0,300	-	54,866	**55,166**
23-مهمة الشؤون الاجتماعية	-	-	85,000	-	**85,000**
24-مهمة التربية	11,757	8,849	-	5,641	**26,247**
25-مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2,100	-	0,057	8,152	**10,309**
الجملة	**27,529**	**74,966**	**262,236**	**137,915**	**502,646**

ملحق عدد 2 : توزيع نفقات الدولة لسنة 2021 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

بيان المهمة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
مهمة مجلس نواب الشعب	42,839	35,639	-	-	0,008	0,008	-	-	35,639	31,537	4,102
مهمة رئاسة الجمهورية	169,000	168,328	0,208	0,208	1,558	1,558	9,840	17,887	196,055	165,041	31,014
مهمة رئاسة الحكومة	207,809	220,527	0,066	0,066	0,060	0,060	17,885	1,843	240,255	235,013	5,242
مهمة الداخلية	3 927,000	3 927,000	4,500	4,500	18,610	18,610	17,300	9,020	3 953,320	3 929,995	23,325
مهمة الشؤون المحلية و البيئة	1 230,000	1 228,520	-	-	-	-	135,165	86,420	1 450,105	1 431,973	18,132
مهمة العدل	780,000	799,255	0,213	0,213	3,108	3,108	2,250	-	801,505	797,616	3,889
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	287,000	286,500	1,000	1,000	2,077	2,077	15,713	2,000	304,213	296,236	7,977
مهمة الدفاع الوطني	3 440,000	3 390,000	14,587	14,587	11,489	11,489	4,248	62,935	3 457,183	3 411,907	45,276
مهمة الشؤون الدينية	164,000	163,500	-	-	0,776	0,776	0,066	-	163,566	158,056	5,510
مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	2 065,300	2 064,365	1,121	1,121	2,406	2,406	28,942	12,446	2 105,753	1 884,679	221,074
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	75,500	77,450	-	-	0,049	0,049	-	2,372	79,822	78,583	1,239
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	1 780,000	1 710,278	-	-	5,382	5,382	77,943	12,764	1 800,985	1 745,053	55,932
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	679,000	3 602,724	0,091	0,091	0,029	0,029	1,287	-	3 604,011	3 577,954	26,057
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2 405,500	2 409,100	-	-	-	-	0,215	-	2 409,315	2 299,249	110,066
مهمة تكنولوجيات الاتصال	134,000	134,000	-	-	-	-	1,432	21,542	156,974	114,801	42,173
مهمة السياحة	160,000	164,030	-	-	-	-	1,284	-	165,314	104,652	60,662
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	1 735,000	1 635,000	6,895	6,895	-	-	5,912	39,804	1 680,716	1 456,346	224,370
مهمة النقل واللوجستيك	729,500	728,220	-	-	3,273	3,273	2,127	-	730,347	705,644	24,703
مهمة الشؤون الثقافية	358,400	364,853	2,455	2,455	-	-	1,564	5,785	372,202	363,781	8,421
مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	1 746,000	1 744,000	-	-	-	-	2,000	0,506	1 746,506	1 593,795	152,711

مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	196,000	202,781	0,422	0,422	0,148	0,148	0,751	-	203,532	190,553	12,979
مهمة الصحة	2 885,000	3 868,161	6,800	6,800	1,510	1,510	55,166	151,824	4 075,151	3 403,661	671,490
مهمة الشؤون الاجتماعية	1 955,000	2 218,752	1,583	1,583	6,058	6,058	85,000	0,060	2 303,812	2 234,931	68,881
مهمة التربية	6 728,000	6 864,000	23,659	23,659	10,805	10,805	26,247	-	6 890,247	6 725,595	164,652
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 828,000	1 874,268	6,327	6,327	9,541	9,541	10,309	-	1 884,577	1 867,623	16,954
مهمة المجلس الأعلى للقضاء	6,865	6,865	-	-	-	-	-	-	6,865	2,716	4,149
مهمة المحكمة الدستورية	6,496	6,496	-	-	-	-	-	-	6,496	-	6,496
مهمة محكمة المحاسبات	25,719	26,537	-	-	0,017	0,017	-	-	26,537	26,208	0,329
مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	26,504	26,504	-	-	-	-	-	-	26,504	26,504	-
نفقات التمويل	4 030,000	3 782,000	-	-	-	-	-	-	3 782,000	3 688,043	93,957
المجموع دون احتساب مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة	39 803,432	43 729,653	69,927	69,927	76,904	76,904	502,646	427,208	44 659,507	42 547,745	2 111,762
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568	511,347	-	-	-	-	- 502,646	-	8,701	-	8,701
المجموع	**40 203,000**	**44 241,000**	**69,927**	**69,927**	**76,904**	**76,904**	**-**	**427,208**	**44 668,208**	**42 547,745**	**2 120,463**

ملحق عدد 3 : توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 حسب المهمات والبرامج

بحساب المليون دينار

المهمات والبرامج	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات التمويل	الجملة
1-مجلس نواب الشعب	**26,160**	**3,000**	**1,956**	**0,421**	-	-	**31,537**
برنامج عدد1:مجلس نواب الشعب	26,160	3,000	1,956	0,421	-	-	31,537
2-رئاسة الجمهورية	**119,361**	**26,953**	**2,742**	**15,985**	-	-	**165,041**
برنامج عدد1:الأمن القومي والعلاقات الخارجية	2,495	4,763	1,474	-	-	-	8,732
برنامج عدد2:الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	102,212	13,684	0,815	7,501	-	-	124,212
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	14,654	8,506	0,453	8,484	-	-	32,097
3-رئاسة الحكومة	**164,946**	**18,043**	**49,538**	**2,486**	-	-	**235,013**
برنامج عدد1:الإشراف	5,521	4,593	11,569	-	-	-	21,683
برنامج عدد2:الرقابة	46,315	2,100	0,160	0,258	-	-	48,833
برنامج عدد3:الاعلام والاتصال والتكوين	76,366	1,004	10,083	-	-	-	87,453
برنامج عدد4:التصرف في القطاع العمومي	8,729	1,074	3,577	0,115	-	-	13,495
برنامج عدد5:تحديث الخدمات الإدارية	1,313	-	0,037	-	-	-	1,350
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	26,702	9,272	24,112	2,113	-	-	62,199
4-مهمة الداخلية	**3 368,440**	**277,129**	**64,842**	**219,584**	-	-	**3 929,995**
برنامج عدد1:الأمن الوطني	1 785,321	97,184	10,672	89,952	-	-	1 983,129
برنامج عدد2:الحرس الوطني	1 070,898	72,016	6,999	78,602	-	-	1 228,515
برنامج عدد3:الحماية المدنية	228,200	9,650	21,408	2,799	-	-	262,057
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	284,021	98,279	25,763	48,231	-	-	456,294
5-مهمة الشؤون المحلية و البيئة	**53,297**	**9,195**	**1 293,504**	**75,978**	-	-	**1 431,974**
برنامج عدد1:البيئة والتنمية المستدامة	27,417	3,218	267,387	75,360	-	-	373,382

برنامج عدد2:الشؤون المحلية	19,988	2,692	1 025,676	0,022	-	-	1 048,378
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,892	3,285	0,441	0,596	-	-	10,214
6-مهمة العدل	**681,809**	**68,963**	**11,853**	**34,991**	-	-	**797,616**
برنامج عدد1:العدل	317,578	10,269	6,228	7,856	-	-	341,931
برنامج عدد2:السجون و الإصلاح	342,892	46,058	1,000	19,950	-	-	409,900
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	21,339	12,636	4,625	7,185	-	-	45,785
7-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	**171,782**	**68,392**	**47,737**	**8,325**	-	-	**296,236**
برنامج عدد1:العمل الدبلوماسي	107,963	51,497	33,748	6,874	-	-	200,082
برنامج عدد2:العمل القنصلي و التونسيين بالخارج	55,054	10,539	13,752	0,287	-	-	79,632
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	8,765	6,356	0,237	1,164	-	-	16,522
8-مهمة الدفاع الوطني	**2 359,743**	**331,271**	**92,064**	**628,829**	-	-	**3 411,907**
برنامج عدد1:التدخل العسكري	1 622,699	14,186	0,243	300,078	-	-	1 937,206
برنامج عدد2:الإسناد اللوجستي التقني	263,696	162,876	0,963	303,535	-	-	731,070
برنامج عدد3:الإحاطة بالعسكريين	221,800	74,361	41,814	10,308	-	-	348,283
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	251,548	79,848	49,044	14,908	-	-	395,348
9-مهمة الشؤون الدينية	**128,802**	**17,728**	**10,796**	**0,730**	-	-	**158,056**
برنامج عدد1:التنمية الدينية	125,599	15,833	0,064	0,659	-	-	142,155
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	3,203	1,895	10,732	0,071	-	-	15,901
10-مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	**874,694**	**81,416**	**843,192**	**39,012**	**46,365**	-	**1 884,679**
1.10 : المالية	**805,691**	**68,511**	**242,644**	**38,782**	-	-	**1 155,628**
برنامج عدد1:الديوانة	326,684	36,821	3,487	26,892	-	-	393,884
برنامج عدد2:الجباية	182,359	9,302	0,094	3,059	-	-	194,814
برنامج عدد3:المحاسبة العمومية	257,169	15,751	0,013	8,373	-	-	281,306
برنامج عدد4:مصالح الميزانية	7,774	0,601	-	0,002	-	-	8,377

برنامج عدد5:الدين العمومي	1,732	0,200	-	0,002	-	-	1,934
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	29,973	5,836	239,050	0,454	-	-	275,313
2.10 : التنمية والاستثماروالتعاون الدولي	**69,003**	**12,905**	**600,548**	**0,230**	**46,365**	-	**729,051**
برنامج عدد1:التوازنات الجملية والإحصاء	30,695	3,465	10,676	-	-	-	44,836
برنامج عدد2:دعم التنمية القطاعية و الجهوية	18,729	1,350	584,956	-	-	-	605,035
برنامج عدد3:التعاون الدولي	6,336	0,699	0,238	-	46,365	-	53,638
برنامج عدد4:الإحاطة بالاستثمار	8,004	2,813	4,265	-	-	-	15,082
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,239	4,578	0,413	0,230	-	-	10,460
11-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**56,706**	**7,148**	**0,784**	**13,945**	-	-	**78,583**
برنامج عدد1:التصرف في أملاك الدولة	15,505	0,196	-	0,767	-	-	16,468
برنامج عدد2:حماية أملاك الدولة	21,403	3,123	-	10,745	-	-	35,271
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	19,798	3,829	0,784	2,433	-	-	26,844
12-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**648,190**	**52,519**	**506,475**	**453,869**	**84,000**	-	**1 745,053**
برنامج عدد1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	69,823	1,942	281,363	49,831	-	-	402,959
برنامج عدد2: الصيد البحري و تربية الأحياء المائية	6,770	0,563	88,720	29,271	-	-	125,324
برنامج عدد3:المياه	60,623	16,317	110,260	204,649	84,000	-	475,849
برنامج عدد4:الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	206,353	0,760	2,861	124,323	-	-	334,297
برنامج عدد5: التعليم العالي و البحث و التكوين والإرشاد الفلاحي	175,557	11,498	9,903	10,507	-	-	207,465
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	129,064	21,439	13,368	35,288	-	-	199,159
13-مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	**33,134**	**7,524**	**3 536,309**	**0,987**	-	-	**3 577,954**
برنامج عدد1:الطاقة و الطاقات المتجددة	5,979	0,948	3 367,555	-	-	-	3 374,482
برنامج عدد2:الصناعة	17,245	1,710	168,142	0,342	-	-	187,439
برنامج عدد3:المناجم	4,521	0,549	0,315	-	-	-	5,385

برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,389	4,317	0,297	0,645	-	-	-	10,648
14-مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**51,428**	**11,922**	**2 234,037**	**1,862**	-	-	-	**2 299,249**
برنامج عدد1:التجارة الداخلية	34,724	6,455	2 200,435	0,081	-	-	-	2 241,695
برنامج عدد2:التجارة الخارجية	11,181	2,925	33,524	0,467	-	-	-	48,097
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	5,523	2,542	0,078	1,314	-	-	-	9,457
15-مهمة تكنولوجيات الاتصال	**17,430**	**5,879**	**73,146**	**18,346**	-	-	-	**114,801**
برنامج عدد1:التنمية الرقمية	1,883	-	70,000	12,176	-	-	-	84,059
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	15,547	5,879	3,146	6,170	-	-	-	30,742
16-مهمة السياحة	**68,179**	**16,615**	**19,738**	**0,121**	-	-	-	**104,653**
برنامج عدد1:السياحة والصناعات التقليدية	66,133	16,011	11,651	-	-	-	-	93,795
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	2,046	0,604	8,087	0,121	-	-	-	10,858
17-مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	**109,870**	**58,929**	**158,900**	**956,447**	**172,200**	-	-	**1 456,346**
برنامج عدد1:البنية التحتية للطرقات	50,722	49,889	151,124	673,623	170,000	-	-	1 095,358
برنامج عدد2: حماية المناطق العمرانية و الشريط الساحلي و التحكم في المنشآت	15,736	2,111	-	114,526	2,200	-	-	134,573
برنامج عدد3:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	16,969	1,298	5,351	166,608	-	-	-	190,226
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	26,443	5,631	2,425	1,690	-	-	-	36,189
18-مهمة النقل واللوجستيك	**19,070**	**3,727**	**678,730**	**4,117**	-	-	-	**705,644**
برنامج عدد1:النقل البري	3,107	0,607	647,275	3,564	-	-	-	654,553
برنامج عدد2:الطيران المدني	1,270	-	10,468	-	-	-	-	11,738
برنامج عدد3:النقل البحري والموانئ	1,638	0,400	18,410	-	-	-	-	20,448
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	13,055	2,720	2,577	0,553	-	-	-	18,905
19-مهمة الشؤون الثقافية	**199,933**	**20,252**	**92,075**	**51,521**	-	-	-	**363,781**
برنامج عدد1:الفنون	5,399	7,188	35,637	4,307	-	-	-	52,531

برنامج عدد2:الكتاب و المطالعة	5,539	4,050	6,575	12,452	-	-	28,616
برنامج عدد3:العمل الثقافي	7,892	3,719	29,467	22,905	-	-	63,983
برنامج عدد4:التراث	51,357	2,350	8,504	7,211	-	-	69,422
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	129,746	2,945	11,891	4,646	-	-	149,228
20-مهمة شؤون الشباب والرياضة والإدماج المهني	**923,215**	**84,652**	**471,283**	**114,644**	-	-	**1 593,794**
1.20 : الشباب والرياضة	**529,904**	**43,270**	**67,615**	**113,075**	-	-	**753,864**
برنامج عدد1:الشباب	114,155	10,368	6,350	26,749	-	-	157,622
برنامج عدد2:الرياضة	18,982	8,170	57,559	57,587	-	-	142,298
برنامج عدد3:التربية البدنية	360,513	21,279	3,140	22,262	-	-	407,194
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	36,254	3,453	0,566	6,477	-	-	46,750
2.20 : التكوين المهني والتشغيل	**393,311**	**41,382**	**403,668**	**1,569**	-	-	**839,930**
برنامج عدد1:التكوين المهني	316,611	34,532	41,473	0,032	-	-	392,648
برنامج عدد2:التشغيل	62,942	3,195	281,961	-	-	-	348,097
برنامج عدد3:تنمية المبادرة الخاصة	-	-	80,000	0,051	-	-	80,051
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	13,758	3,655	0,234	1,487	-	-	19,134
21-مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	**119,212**	**9,491**	**31,764**	**30,086**	-	-	**190,553**
برنامج عدد1:المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	3,301	0,563	2,144	6,907	-	-	12,915
برنامج عدد2:الطفولة	103,085	4,069	12,482	19,494	-	-	139,130
برنامج عدد3:كبار السن	0,570	0,028	15,468	1,775	-	-	17,841
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	12,256	4,831	1,670	1,910	-	-	20,667
22-مهمة الصحة	**2 333,024**	**497,087**	**31,525**	**542,024**	-	-	**3 403,660**
برنامج عدد1:الرعاية الصحية الأساسية	291,599	57,660	17,582	203,369	-	-	570,210
برنامج عدد2:الخدمات الصحية الاستشفائية	904,638	223,746	3,825	100,546	-	-	1 232,755
برنامج عدد3: البحث و الخدمات الاستشفائية الجامعية	987,690	197,846	1,230	87,994	-	-	1 274,760

برنامج عدد9:القيادة و المساندة	149,097	17,835	8,888	150,115	-	-	325,935
23-مهمة الشؤون الاجتماعية	**225,184**	**22,458**	**1 978,282**	**9,007**	-	-	**2 234,931**
برنامج عدد1:الشغل و العلاقات المهنية	21,576	1,333	0,129	1,068	-	-	24,106
برنامج عدد2:الضمان الاجتماعي	0,526	0,027	908,711	0,021	-	-	909,285
برنامج عدد3:النهوض الاجتماعي	135,898	10,428	1 065,015	3,648	-	-	1 214,989
برنامج عدد4:الهجرة و التونسيين بالخارج	24,435	3,562	1,291	0,005	-	-	29,293
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	42,749	7,108	3,136	4,265	-	-	57,258
24-مهمة التربية	**5 995,229**	**346,844**	**117,705**	**265,817**	-	-	**6 725,595**
برنامج عدد1:المرحلة الابتدائية	2 310,387	28,709	3,908	60,318	-	-	2 403,322
برنامج عدد2:المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 430,477	75,309	0,151	113,775	-	-	3 619,712
برنامج عدد9:القيادة والمساندة	254,365	242,826	113,646	91,724	-	-	702,561
25-مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**1 397,389**	**98,602**	**235,633**	**135,999**	-	-	**1 867,623**
برنامج عدد1:تعليم عالي	1 191,400	39,530	14,083	47,237	-	-	1 292,250
برنامج عدد2:بحث علمي	59,292	4,531	5,962	59,204	-	-	128,989
برنامج عدد3:الخدمات الجامعية	114,668	48,755	214,916	19,767	-	-	398,106
برنامج عدد9:القيادة و المساندة	32,029	5,786	0,672	9,791	-	-	48,278
26-المجلس الأعلى للقضاء	**1,922**	**0,581**	**0,007**	**0,207**	-	-	**2,717**
برنامج عدد1:المجلس الأعلى للقضاء	1,922	0,581	0,007	0,207	-	-	2,717
27-المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-
برنامج عدد1:المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-
28-محكمة المحاسبات	**20,509**	**5,045**	**0,148**	**0,506**	-	-	**26,208**
برنامج عدد1:محكمة المحاسبات	20,509	5,045	0,148	0,506	-	-	26,208
29-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	**13,546**	**5,286**	**7,672**	-	-	-	**26,504**
برنامج عدد1:الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,546	5,286	7,672	-	-	-	26,504

30-نفقات التمويل	-	-	-	-	-	**3 688,043**	**3 688,043**
فوائد الدين العمومي	-	-	-	-	-	3 688,043	3 688,043
الجملة العامة	**20 182,202**	**2 156,654**	**12 592,434**	**3 625,847**	**302,565**	**3 688,043**	**42 547,745**

ملحق عدد 4: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 حسب مصادر التمويل

بحساب المليون دينار

مصدر التمويل/الأقسام	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
			+	-	+	-					
الموارد العامة للميزانية											
نفقات التأجير	20 118,481	20 345,196	24,756	34,985	-	43,161	27,529	-	20 319,335	20 175,424	143,911
نفقات الاستثمار	3 135,215	3 217,841	20,545	20,546	26,651	-	118,452	-	3 362,943	2 918,046	444,897
نفقات العمليات المالية	301,720	301,720	0,860	-	-	-	-	-	302,580	302,565	0,015
نفقات التسيير	1 798,469	1 974,702	3,663	1,579	45,920	1,835	74,966	-	2 095,837	1 995,671	100,166
نفقات التدخلات	8 571,459	11 747,359	8,145	0,859	4,333	31,908	262,236	-	11 989,306	11 596,591	392,715
جملة الموارد العامة للميزانية	**33 925,344**	**37 586,818**	**57,969**	**57,969**	**76,904**	**76,904**	**483,183**	**-**	**38 070,001**	**36 988,297**	**1 081,704**
موارد القروض الخارجية الموظفة											
نفقات الاستثمار	755,54	828,290	11,958	11,958	-	-	19,463	-	847,753	396,769	450,984
نفقات التدخلات	94,245	374,245	-	-	-	-	-	-	374,245	282,439	91,806
جملة موارد القروض الخارجية الموظفة	**849,788**	**1 202,535**	**11,958**	**11,958**	**-**	**-**	**19,463**	**-**	**1 221,998**	**679,208**	**542,790**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة											
نفقات الاستثمار	113,000	113,000	-	-	-	-	-	92,768	205,768	164,960	40,808
نفقات التسيير	77,450	77,450	-	-	-	-	-	57,508	134,958	131,622	3,336
نفقات التدخلات	752,370	752,370	-	-	-	-	-	58,737	811,107	701,718	109,389
جملة موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**942,820**	**942,820**	-	-	-	-	-	**209,013**	**1 151,833**	**998,300**	**153,533**
موارد حسابات أموال المشاركة											
نفقات التأجير	-	-	-	-	-	-	-	7,079	7,079	6,778	0,301
نفقات الاستثمار	29,300	59,300	-	-	-	-	-	168,502	227,802	146,072	81,730

نفقات التسيير	19,680	133,680	-	-	-	-	-	-	36,742	170,422	29,361	141,061
نفقات التدخلات	6,500	22,500	-	-	-	-	-	-	5,872	28,372	11,686	16,686
جملة موارد حسابات أموال المشاركة	**55,480**	**215,480**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**218,195**	**433,675**	**193,897**	**239,778**
نفقات التمويل	4 030,000	3 782,000	-	-	-	-	-	-	-	3 782,000	3 688,043	93,957
جملة موارد الدولة	**39 803,432**	**43 729,653**	**69,927**	**69,927**	**76,904**	**76,904**	**502,646**	**427,208**	**44 659,507**	**42 547,745**	**2 111,762**	
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568	511,347	-	-	-	-	- 502,646	-	8,701	-	8,701	
المجموع	**40 203,000**	**44 241,000**	**69,927**	**69,927**	**76,904**	**76,904**	**-**	**427,208**	**44 668,208**	**42 547,745**	**2 120,463**	

ملحق عدد 5 :جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2020 و2021

بالدينار

البيانات	التقديرات النهائيّة 2021	الإنجازات		التغيّرات 2020/2021	
		2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**14 643 846**	**17 257 126**	**2 613 280**	**17,85**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	14 643 846	17 257 126	2 613 280	17,85
مهمة الدّاخليّة	**11 000 000**	**18 111 271**	**19 850 791**	**1 739 520**	**9,60**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 500 000	12 273 283	13 293 539	1 020 256	8,31
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	5 837 988	6 557 252	719 264	12,32
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	**23 000 000**	**306 532 981**	**365 465 955**	**58 932 974**	**19,23**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	5 098 388	5 944 443	846 055	16,59
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	200 676 144	247 262 257	46 586 113	23,21
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	0	100 758 449	112 259 255	11 500 806	11,41
مهمة الدفاع الوطني	**4 020 000**	**2 487 818**	**16 671 649**	**14 183 831**	**570,13**
صندوق الخدمة الوطنيّة	4 020 000	2 487 818	16 671 649	14 183 831	570,13
مهمة الاقتصاد والماليّة ودعم الاستثمار	**100 000**	**273 095**	**227 743**	**-45 352**	**-16,61**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	273 095	227 743	-45 352	-16,61
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**38 660 457**	**49 040 453**	**10 379 996**	**26,85**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	8 122 723	8 849 048	726 325	8,94
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	30 537 734	40 191 405	9 653 671	31,61
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**76 827 023**	**90 006 028**	**13 179 005**	**17,15**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	58 461 750	67 373 403	8 911 653	15,24
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	7 961 267	7 600 861	-360 406	-4,53
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	10 404 006	15 031 764	4 627 758	44,48
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	**117 000 000**	**246 674 636**	**285 613 312**	**38 938 676**	**15,79**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73 000 000	168 950 102	204 805 128	35 855 026	21,22
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	4 000 000	20 043 252	14 623 957	-5 419 295	-27,04
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	57 681 282	66 184 227	8 502 945	14,74
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**96 800 766**	**113 785 160**	**16 984 394**	**17,55**
الصندوق العامّ للتعويض	0	96 116 762	113 101 895	16 985 133	17,67
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	684 004	683 265	-739	-0,11
مهمة تكنولوجيات الاتصال	**90 000 000**	**232 359 667**	**236 853 330**	**4 493 663**	**1,93**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	232 359 667	236 853 330	4 493 663	1,93
مهمة السياحة	**18 000 000**	**18 891 352**	**23 012 113**	**4 120 761**	**21,81**

صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	5 761 549	7 631 565	1 870 016	32,46
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	13 129 803	15 380 548	2 250 745	17,14
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	**48 000 000**	**319 239 322**	**345 742 347**	**26 503 025**	**8,30**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	14 218 836	11 831 743	-2 387 093	-16,79
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	305 020 486	333 910 604	28 890 118	9,47
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**18 385 209**	**-5 736 529**	**-24 121 738**	**-131,20**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	18 385 209	-5 736 529	-24 121 738	-131,20
مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	**510 000 000**	**685 646 709**	**660 661 730**	**-24 984 979**	**-3,64**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	10 721 692	11 484 699	763 007	7,12
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	516 339 123	468 210 498	-48 128 625	-9,32
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	158 585 894	180 966 533	22 380 639	14,11
مهمة الصحة	**45 000 000**	**68 155 158**	**66 294 659**	**-1 860 499**	**-2,73**
صندوق دعم الصحة العمومية	45 000 000	68 155 158	66 294 659	-1 860 499	-2,73
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**11 167 578**	**30 764 505**	**19 596 927**	**175,48**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	5 597 126	5 776 347	179 221	3,20
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	0	5 570 452	24 988 158	19 417 706	348,58
مهمة التربية	**0**	**32 410**	**1 280**	**-31 130**	**-96,05**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	0	32 410	1 280	-31 130	-96,05
الجملة	**942 820 000**	**2 154 889 298**	**2 315 511 652**	**160 622 354**	**7,45**

ملحق عدد 6 : جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2020 و2021

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2020/2021	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	**11 030**	**3 272 100**	**3 261 070**	**+100**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	-72 000	-20 000 000	-19 928 000	+100
حساب القمة الفرنكوفونية	83 030	23 272 100	23 189 070	+100
مهمة الدّاخلية	**4 489 296**	**2 424 396**	**-2 064 900**	**-46,00**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	2 945 886	829 810	-2 116 076	-71,83
- حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	1 543 410	1 594 586	51 176	3,32
مهمة الدفاع الوطني	**22 661 573**	**18 801 362**	**-3 860 211**	**-17,03**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	19 420 647	17 980 385	-1 440 262	-7,42
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	2 501 833	717 190	-1 784 643	-71,33
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	739 093	103 787	-635 306	-85,96
مهمة المالية	**3 941 370**	**2 403 961**	**-1 537 409**	**-39,01**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	2 112 938	1 130 992	-981 946	-46,47
- حساب القروض المرتبطة برهن	1 828 432	1 272 969	-555 463	-30,38
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**3 850 141**	**-346 793**	**-4 196 934**	**-109,01**
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	2 787	561	-2 226	-79,87
حساب انجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة	3 847 354	-347 354	-4 194 708	-109,03
مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**0**	**378 189**	**378 189**	**100,00**
حساب الحد من الفقر تطاوين هيات	0	378 189	378 189	100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**4 406 458**	**4 898 628**	**492 170**	**11,17**
- حساب حماية النباتات	1 911 325	2 012 914	101 589	5,32
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	2 495 133	2 885 714	390 581	15,65
مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**1 019 406**	**5 959 633**	**4 940 227**	**+100**
- حساب بناء الجسور والطرقات	173 346	277 050	103 704	59,82
- حساب انجاز منشئات مائية مختلفة	407 370	-166 858	-574 228	-100
- حساب بطاح جربة	390 974	442 272	51 298	13,12
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانى الصيد	18	311	293	+100
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	47 698	5 406 858	5 359 160	+100
مهمة الشؤون الثقافية	**2 174 943**	**786 850**	**-1 388 093**	**-63,82**
حساب للقطاع الثقافي	210 037	0	-210 037	-100,00
حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمتدخلين فيه	1 964 906	786 850	-1 178 056	-59,95
مهمة الصحة	**215 571 554**	**99 741 855**	**-115 829 699**	**-53,73**
حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	4 286 858	0	-4 286 858	-100,00

- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	50 000	0	-50 000	-100,00
حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال و المعلومات	2 276 934	1 356 024	-920 910	-40,45
حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	4 822 075	0	-4 822 075	-100,00
حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	204 135 687	127 731	-204 007 956	-99,94
حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالادوية والمستلزمات الطبية	0	98 258 100	98 258 100	100,00
مهمة الشؤون الاجتماعية	**0**	**2 020**	**2 020**	**100,00**
- حساب التضامن الوطني لمجابهة جائحة كورونا	0	2 020	2 020	100,00
مهمة التربية	**4 721 658**	**54 753 714**	**50 032 056**	**+100**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	4 721 658	4 753 714	32 056	0,68
- حساب العودة المدرسية	0	50 000 000	50 000 000	100,00
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**102 770**	**95 730**	**-7 040**	**-6,85**
- حساب القروض الجامعية	102 770	95 730	-7 040	-6,85
المجموع العامّ	**262 950 199**	**193 171 645**	**-69 778 554**	**-26,54**

الملحق عدد 7 : الحسابات الخاصة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات 2019 و2020 و2021

بالدينار

ع/ر	الحسابات	الفواضل في 2021
حسابات أموال المشاركة		
1	حساب نشر و توزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي	23 443,435
2	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
3	حساب و نشر و توزيع مجلة الهداية	9 154,966
4	حساب نشر و توزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
5	حساب إعداد و تنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280 241,036
6	حساب البرنامج الوطني للنظافة و العناية بالبيئة	10 561,050
7	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين و دعم اللامركزية	215 526,333
8	- حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
9	- حساب حماية البيئة	175 023,570
10	- حساب مردود بيع الإنبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
11	حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس	2 616 488,523
12	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
13	حساب دعم القوات المسلحة	1 729 312,470
14	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
15	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
16	حساب حراسة و صيانة بعض المباني الراجعة للدولة	418 895,472
17	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
18	حساب تحيين الرسوم العقارية و تخليصها من الجمود	181 265,260
19	الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	3 704 189,320
20	حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
21	- حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500
22	- حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
23	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
24	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة و التكنولوجيا	277 295,209
25	- حساب تهيئة و إنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
26	حساب دار الصحافي	78 016,184
27	حساب البناءات المدنية و الحي الأولمبي 7 نوفمبر و مراقبة موانئ الصيد	119 451,937
28	- حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
29	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
30	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
31	طفولتي	78 719,700
32	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
33	حساب تصفية متخلدات المؤسسات الصحية العمومية	713 254,193
34	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
35	حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل	1 444 320,024

36	حساب القروض الجامعية	22 731 006,444
37	حساب البرنامج الثقافي للطلبة	576 126,904
38	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
39	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
جملة حسابات أموال المشاركة		**54 626 587,554**
الحسابات الخاصة في الخزينة		
1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
2	الصندوق العام للتعويض	571 349 452,740
3	صندوق النهوض بالصادرات	10 825 689,845
4	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	37 499 860,236
5	صندوق حوادث الشغل	0,996
6	صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	189 114,801
جملة الحسابات الخاصة في الخزينة		**622 480 391,930**
المجموع العام		**677 106 979,484**

ملحق عدد 8: جدول تطورنفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2020 و2021

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2021	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2020/2021	
		2020	2021	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 000 000**	**3 549 210**	**3 573 235**	**24 025**	**0,68**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 000 000	3 549 210	3 573 235	24 025	0,68
مهمة الدّاخليّة	**11 000 000**	**8 400 000**	**8 583 848**	**183 848**	**2,19**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	8 500 000	8 400 000	8 500 000	100 000	1,19
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	0	83 848	83 848	100,00
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	**23 000 000**	**210 643 977**	**107 532 617**	**-103 111 360**	**-48,95**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	15 100 537	19 682 617	4 582 080	30,34
صندوق مقاومة التلوث	17 000 000	96 697 537	87 850 000	-8 847 537	-9,15
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	0	98 845 903	0	-98 845 903	-100,00
مهمة الدفاع الوطني	**4 020 000**	**4 620 117**	**3 485 015**	**-1 135 102**	**-24,57**
صندوق الخدمة الوطنيّة	4 020 000	4 620 117	3 485 015	-1 135 102	-24,57
مهمة الاقتصاد والماليّة ودعم الاستثمار	**100 000**	**198**	**203**	**5**	**2,53**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	198	203	5	2,53
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**13 756 700**	**12 290 949**	**-1 465 751**	**-10,65**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	4 858 310	2 346 053	-2 512 257	-51,71
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	8 898 390	9 944 896	1 046 506	11,76
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**49 000 000**	**51 494 608**	**56 102 779**	**4 608 171**	**8,95**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	37 000 000	36 316 808	45 222 779	8 905 971	24,52
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	8 180 800	3 000 000	-5 180 800	-63,33
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	6 997 000	7 880 000	883 000	12,62
مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	**117 000 000**	**105 531 403**	**112 919 646**	**7 388 243**	**7,00**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة الصناعيّة	73 000 000	63 178 536	68 936 609	5 758 073	9,11
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	4 000 000	2 352 867	3 983 037	1 630 170	69,28
صندوق الانتقال الطاقي	40 000 000	40 000 000	40 000 000	0	0,00
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**500 000**	**0**	**0**	**0**	**100,00**
صندوق النهوض بالصادرات	500 000	0	0	**0**	100,00
مهمة تكنولوجيات الإتصال	**90 000 000**	**134 944 513**	**81 791 968**	**-53 152 545**	**-39,39**
صندوق تنمية قطاع المواصلات	90 000 000	134 944 513	81 791 968	-53 152 545	-39,39
مهمة السياحة	**18 000 000**	**3 492 822**	**7 883 552**	**4 390 730**	**125,71**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	2 431 000	4 674 808	2 243 808	92,30
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000 000	1 061 822	3 208 744	2 146 922	202,19
مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	**48 000 000**	**76 230 796**	**67 544 000**	**-8 686 796**	**-11,40**

الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	8 230 796	9 544 000	1 313 204	15,95
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	68 000 000	58 000 000	-10 000 000	14,71-
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**6 817 777**	**8 326 203**	**1 508 426**	**22,12**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	6 817 777	8 326 203	1 508 426	22,12
مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	**510 000 000**	**486 076 831**	**425 357 057**	**-60 719 774**	**12,49-**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	18 282 761	20 205 388	1 922 627	10,52
الصندوق الوطني للتشغيل	420 000 000	398 996 000	350 783 000	-48 213 000	12,08-
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	68 798 070	54 368 669	-14 429 401	20,97-
مهمة الصحة	**45 000 000**	**30 000 000**	**100 000 000**	**70 000 000**	**233,33**
صندوق دعم الصحة العمومية	45 000 000	30 000 000	100 000 000	70 000 000	233,33
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**7 000 000**	**5 815 008**	**2 909 069**	**-2 905 939**	**49,97-**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 000 000	5 815 008	2 909 069	-2 905 939	49,97-
الجملة	**942 820 000**	**1 141 373 960**	**998 300 141**	**-143 073 819**	**12,54-**

ملحق عدد 9: جدول تطورنفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2020 و2021

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2020/2021	
	2020	2021	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**12 011 225**	**3 736 202**	**-8 275 023**	**-68,89**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	12 001 744	850 703	-11 151 041	-92,91
حساب القمة الفرنكوفونية	9 481	2 885 499	2 876 018	+100
رئاسة الحكومة	**1 152 800**	**1 251 000**	**98 200**	**8,52**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	1 124 000	733 000	-391 000	-34,79
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	28 800	518 000	489 200	+100
مهمة الدّاخلية	**6 601 105**	**15 919 386**	**9 318 281**	**141,16**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	3 072 530	32 289	-3 040 241	-98,95
- حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	3 528 575	15 887 097	12 358 522	+100
مهمة الدفاع الوطني	**13 731 276**	**48 687 572**	**34 956 296**	**+100**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	13 004 034	48 414 418	35 410 384	+100
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	639 794	205 156	-434 638	-67,93
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	87 448	67 998	-19 450	-22,24
مهمة المالية	**7 023 325**	**10 953 279**	**3 929 954**	**55,96**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	5 889 933	9 893 804	4 003 871	67,98
- حساب القروض المرتبطة برهن	1 133 392	1 059 475	-73 917	-6,52
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**3 464 987**	**0**	**-3 464 987**	**-100,00**
- حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	3 464 987	0	-3 464 987	-100,00
مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	**0**	**378 189**	**378 189**	**100,00**
- حساب الحد من الفقر تطاوين هيات	0	378 189	378 189	100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**2 019 450**	**1 211 111**	**-808 339**	**-40,03**
- حساب حماية النباتات	957 038	157 973	-799 065	-83,49
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	1062412	1 053 138	-9 274	-0,87
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**2 695 594**	**707 491**	**-1 988 103**	**-73,75**
- حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	2 695 594	707 491	-1 988 103	-73,75
وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	**5 295 178**	**8 751 309**	**3 456 131**	**65,27**
- حساب بناء الجسور والطرقات	185 384	230 222	44 838	24,19
- حساب انجاز منشئات مائية مختلفة	1 859 939	1 596 849	-263 090	-14,15
- حساب بطاح جربة	345 841	376 998	31 157	9,01
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	2 904 014	6 547 240	3 643 226	125,45
مهمة الشؤون الثقافية	**1 132 468**	**1 518 241**	**385 773**	**34,06**
- حساب تهيئة متحف باردو	0	1 150 000	1 150 000	100,00

حساب دفع القطاع الثقافي و دعم الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للمتدخلين فيه	1 132 468	368 241	-764 227	67,48-
مهمة الصحة	**62 304 318**	**90 476 425**	**28 172 107**	**45,22**
- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية	94 048	0	-94 048	100,00-
- حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	1 235 211	4 500 922	3 265 711	264,38
حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	60 975 059	85 975 503	25 000 444	41,00
مهمة الشؤون الاجتماعية	**396 000**	**60 000**	**-336 000**	**84,85-**
- حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	396 000	60 000	-336 000	84,85-
مهمة التربية	**2 040 176**	**10 246 861**	**8 206 685**	**100+**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	2 040 176	6 118 560	4 078 384	100+
- حساب العودة المدرسية	-	4 128 301	4 128 301	-
المجموع العامّ	**119 867 902**	**193 897 066**	**74 029 164**	**61,76**

ملحق عدد 10 : جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2021

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2021	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2021/2020	
			2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	819 525	655 812	800 853	145 041	22,12
مهمة رئاسة الحكومة	7	11 267 760	5 755 171	10 737 900	4 982 729	86,58
مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة و السياسات العمومية	0	0	4 173 712	0	- 4 173 712	-100,00
مهمة الدّاخلية	15	28 214 305	23 928 514	25 443 122	1 514 608	6,33
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	3	8 914 701	7 638 086	8 087 431	449 345	5,88
مهمة العدل	42	62 990 435	43 754 843	57 797 056	14 042 213	32,09
مهمة الدّفاع الوطني	44	34 668 587	33 249 957	36 012 647	2 762 690	8,31
مهمة الشؤون الدّينية	2	351 666	172 454	323 666	151 212	87,68
مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الاستثمار	2	3 349 330	4 427 296	3 650 237	- 777 059	-17,55
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	112 077 552	80 217 686	86 851 003	6 633 317	8,27
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	3 338 381	2 957 224	3 227 781	270 557	9,15
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	5 426 707	4 646 375	5 416 681	770 306	16,58
مهمة السياحة	1	3 427 961	3 272 948	3 248 659	-24 289	-0,74
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	9 305 554	6 931 439	6 785 274	-146 165	-2,11
مهمة الشؤون الثقافية	65	92 137 619	35 782 257	88 798 718	53 016 461	148,16
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	45 746 460	31 637 286	40 764 969	9 127 683	28,85
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	52	27 065 510	12 865 509	21 616 994	8 751 485	68,02
مهمة الصحّة	215	715 227 132	462 236 686	501 002 662	38 765 976	8,39
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	30 170 420	13 066 107	28 505 207	15 439 100	118,16
مهمة التربية	1570	305 660 442	305 741 231	255 115 569	-50 625 662	-16,56
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	351	372 895 956	329 179 809	343 561 572	14 381 763	4,37
المجموع	**2 597**	**1 873 056 003**	**1 412 290 402**	**1 527 748 001**	**115 457 599**	**8,18**

ملحق عدد 11 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة لسنة 2021

بالدّينار

الأبواب	عدد المؤسّسات في سنة 2021	الإنجازات		التغيّرات2021/2020	
		2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
مهمة الدّاخلية	15	50 000	35 000	- 15 000	- 30,00
مهمة الشؤون المحلية و البيئة	3	817 500	1 117 783	300 283	36,73
مهمة العدل	42	17 318 934	16 622 080	- 696 854	- 4,02
مهمة الدّفاع الوطني	44	1 641 000	5 870 564	4 229 564	+ 100,00
مهمة الشؤون الدّينية	2	-	-	-	-
مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الاستثمار	2	346 940	152 800	- 194 140	- 55,96
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	289 979 804	310 356 544	20 376 740	7,03
مهمة التجارة	2	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	2 326 353	2 634 274	307 921	13,24
مهمة السياحة	1	-	-	-	-
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	1 449 000	492 000	- 957 000	- 66,05
مهمة الشؤون الثقافية	65	3 877 842	9 837 042	5 959 200	+ 100,00
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	433 000	431 000	- 2 000	- 0,46
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	52	5 837 712	9 662 813	3 825 101	65,52
مهمة الصحّة	215	6 147 776	25 456 489	19 308 713	+ 100,00
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	420	-	- 420	- 100,00
مهمة التربية	1 570	82 331 975	97 072 732	14 740 757	17,90
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	351	91 630 745	131 727 779	40 097 034	43,76
المجموع	**2 597**	**504 189 001**	**611 468 900**	**107 279 899**	**21,28**

ملحق عدد 12: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

المهمّات	عدد المؤسسات في سنة 2021	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات		التغيّرات 2021/2020	
					2020	2021	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهوريّة	**2**	627 000	**192 525**	819 525	463 647	581 284	117 637	25,37
مهمة رئاسة الحكومة	**7**	9 587 000	1 680 760	11 267 760	4 561 951	9 030 139	4 468 188	97,94
مهمة الوظيفة العمومية و تحديث الإدارة و السياسات العمومية	-	0	0	0	4 012 922	0	4 012 922-	100,00-
مهمة الداخلية	15	19 048 000	9 166 304	28 214 304	17 355 655	20 410 810	3 055 155	17,60
مهمة الشؤون المحلية والبيئة	3	4 921 000	3 993 701	8 914 701	3 810 786	4 215 136	404 350	10,61
مهمة العدل	42	49 020 000	13 970 435	62 990 435	39 237 285	47 812 175	8 574 890	21,85
مهمة الدفاع الوطني	44	18 218 000	16 450 587	34 668 587	19 899 885	23 466 993	3 567 108	17,93
مهمة الشؤون الدينية	2	310 000	41 666	351 666	169 233	284 961	115 728	68,38
مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الاستثمار	2	2 795 000	554 330	3 349 330	3 872 966	2 868 851	1 004 115-	25,93-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	83 172 000	28 905 552	112 077 552	61 684 989	65 661 417	3 976 428	6,45
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	2 953 000	385 381	3 338 381	2 750 094	3 069 613	319 519	11,62
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	4 070 000	1 356 707	5 426 707	3 303 668	3 741 042	437 374	13,24
مهمة السياحة	1	2 808 000	619 961	3 427 961	2 962 986	2 803 880	159 106-	5,37-
مهمة التجهيز والاسكان والبنية التحتية	2	7 490 000	1 815 554	9 305 554	5 905 885	5 746 297	159 588-	2,70-
مهمة الشؤون الثقافة	65	74 072 000	18 065 619	92 137 619	29 761 582	80 565 370	50 803 788	100,00 +
مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	29 865 000	15 881 460	45 746 460	22 093 145	24 740 707	2 647 562	11,98
مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	52	21 205 200	5 860 310	27 065 510	11 612 191	16 263 163	4 650 972	40,05
مهمة الصحة	215	531 955 000	183 272 132	715 227 132	419 723 010	458 423 289	38 700 279	9,22
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	23 561 000	6 609 420	30 170 420	11 480 448	24 807 288	13 326 840	116,08
مهمة التربية	1570	172 436 000	133 224 442	305 660 442	133 223 654	176 401 303	43 177 649	32,41
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	351	157 834 000	215 061 956	372 895 956	276 053 096	286 369 570	10 316 474	3,74
المجمـوع	**2 597**	**1 215 947 200**	**657 108 803**	**1 873 056 003**	**1 073 939 078**	**1 257 263 288**	**183 324 210**	**17,07**

ملحق عدد 13: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2021

بالدّينار

البيانات	عدد المؤسسات في سنة 2021	الاعتمادات المأمور بصرفها		التغيّرات 2021/2020	
		2020	2021	القيمة	النسبة %
- مهمة رئاسة الجمهوريّة	2	-	-	-	-
- مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
- مهمة الداخلية	15	2 566	10 743	8 177	+ 100,00
- مهمة الشؤون المحلية و البيئة	3	256 992	352 860	95 868	37,30
- مهمة العدل	42	17 005 852	21 198 425	4 192 573	24,65
- مهمة الدفاع الوطني	44	360 981	4 245 082	3 884 101	+ 100,00
- مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
- مهمة الاقتصاد و المالية و دعم الاستثمار	2	221 445	277 910	56 465	25,50
- مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	95	261 551 676	296 818 281	35 266 605	13,48
- مهمة التجارة	2	-	-	-	-
- مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	2 068 464	1 652 386	- 416 078	-20,12
- مهمة السياحة	1	-	-	-	-
- مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	2	1 753 830	1 083 096	- 670 734	-38,24
- مهمة الشؤون الثقافية	65	2 845 965	6 003 365	3 157 400	110,94
- مهمة الشباب والرياضة و الإدماج المهني	76	262 765	129 245	- 133 520	-50,81
- مهمة المرأة والأسرة و الطفولة و كبار السن	52	5 055 659	7 656 828	2 601 169	51,45

- مهمة الصحّة	215	4 759 391	8 093 725	3 334 334	70,06
. مهمة الشؤون الاجتماعية	49	-	12 845	12 845	-
. مهمة التربية	1 570	72 436 389	80 176 532	7 740 143	10,69
. مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	351	43 736 261	69 032 181	25 295 920	57,84
المجموع	**2 597**	**412 318 236**	**496 743 504**	**84 425 268**	**20,48**

1-قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة

الخزينة العامة للبلاد التونسية	أمانة المال الجهوية بتونس I
الأمانة العامة للمصاريف	قباضة المجلس الجهوي بتونس
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس	أمانة المال الجهوية بتونسII
قباضة تسجيل عقود الشّركات المكتب الأوّل بتونس	أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية	القباضة الماليّة نهج باب بنات بتونس
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة	أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز
أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية	أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل	القباضة الماليّة الحي الإداري بحي الخضراء تونس
القباضة الماليّة نهج غاندي بتونس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالسّيجومي
قطب استخلاص المؤسسات المتوسطة تونس	القباضة الماليّة نهج النّمسا بتونس
القباضة الماليّة بمنبليزير	القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس
القباضة الماليّة بسيدي حسين سيجومي	أمانة المصاريف بلدية تونس
القباضة الماليّة نهج أنقلترا بتونس	القباضة الماليّة بباب سويقة بتونس
مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد	القباضة البلديّة "المكتب الأوّل" بتونس
القباضة المالية شارع المحطّة بتونس	القباضة البلديّة "المكتب الثالث" بتونس
القباضة الماليّة نهج نلسن منديلا بتونس	القباضة الماليّة بالكباريّة
القباضة الماليّة بالمنار	القباضة البلديّة "المكتب الرّابع" بتونس
القباضة الماليّة بالبحيرة	القباضة الماليّة نهج الساحل بتونس
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق	قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة
قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس	قباضة المؤسسات العمومية بتونس 1
قباضة الديوانة الميناء بتونس	مكتب الديوانة الطرود البريدية بتونس
قباضة الديوانة الشباك الموحد مونبليزير	القباضة المالية المنزه التاسع
أمانة المال الجهوية بأريانة	القباضة المالية برج الوزير
قباضة المجلس الجهوي بأريانة	قباضة المالية بالمنيهلة
قباضة الديوانة (3156)	القباضة المالية المنزه السادس
القباضة المالية برواد	القباضة المالية حي المهرجان تونس
قباضة المالية بقصر السعيد	قباضة العقود العدلية بأريانة
القباضة البلدية بأريانة	قباضة المالية بدوار هيشر
قباضة منتوجات الإختصاصات	القباضة المالية قلعة الأندلس
القباضة المالية بوادي الليل	القباضة المالية نهج الجنة أريانة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقصر السعيد	القباضة المالية حي التضامن
القباضة البلديّة "المكتب الثاني" بأريانة	القباضة البلديّة بحيّ التّضامن
القباضة المالية شارع الإستقلال باردو	القباضة البلدية بباردو
القباضة المالية بالدندان	القباضة المالية المدينة الجديدة ببن عروس
القباضة البلدية ببن عروس	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببن عروس
القباضة المالية ببومهل	القباضة المالية بالزهراء
قباضة الديوانة منوبة	القباضة المالية حي الزهور تونس
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بحمام الأنف	القباضة المالية نهج إبن بطّوطة بحلق الوادي
القباضة المالية بحلق الوادي	القباضة المالية بالكرم
القباضة الماليّة بقرطاج	القباضة الماليّة نهج القيروان بحمّام الأنف
القباضة الماليّة ببئر القصعة	القباضة البلديّة بحمّام الأنف نهج القيروان
القباضة الماليّة الحيّ الإداري بأريانة	أمانة المال الجهوية بمنوبة
القباضة الماليّة بمنّوبة	

القباضـة الماليّـة بالجديْـدة	قباضـة المجلـس الجهـوي بمنّوبـة
القباضـة الماليّـة بالشرقيّـة	القباضـة البلديّـة بمنّوبـة
القباضـة الماليّـة بالياسمينـات	القباضـة الماليّـة المكتب الأول بالمرسـى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بمقرين	القباضـة البلديّـة بالمرسـى
القباضـة البلديّـة بمقريـن	القباضـة الماليّـة بمقريـن
القباضـة الماليّـة ساحة الجمهوريّـة بـرادس	القباضـة البلديّـة بالمروج
قباضـة الديوانة بحلق الـوادي الشمالي	القباضـة البلديّـة بـرادس
القباضـة الماليّـة بحمّام الشـطّ	امانة المال الجهوية تونس 3
قباضـة الديوانة برادس الميناء	قباضـة الديوانة بحلق الـوادي الجنوبي
قباضة الديوانة بتونس قرطاج	قباضـة الديوانة برادس و الميناء الحدودية
القباضـة البلدية بمرنـــاق	القباضـة الماليّـة بفوشانـة
القباضـة الماليّـة بالمرنـــاقية	القباضـة الماليّـة بمرنـــاق
قباضـة العقود العدليّـة ببن عـروس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بخيرالدين
القباضـة البلديّـة المحمدية	القباضـة الماليّـة بالمـروج
أمانـة المـال الجهويّـة ببـن عـروس2	أمانـة المـال الجهويّـة ببـن عـروس 1
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق	قباضـة المجلـس الجهـوي ببن عـروس
القباضة المالية بالفحص	قباضة الديوانة ببن عروس
القباضـة الماليّـة بطبربـة	القباضـة الماليّـة بالنّاظـور
قباضة الديوانة بزغوان	القباضـة البلديّـة بالفحـص
قباضـة المجلـس الجهـوي بزغـوان	القباضـة الماليّـة الحـيّ الإداري بزغـوان
أمانـة المـال الجهويّـة بزغـوان	القباضـة البلديّـة بزغـوان
القباضة المالية فرحات حشاد بنزرت	القباضـة الماليّـة نهج حلق الوادي ببنـزرت
القباضـة الماليّـة نهج إبن خلـدون ببنـزرت	القباضـة الماليّـة نهج طارق إبن زياد ببنـزرت
القباضـة الماليّـة بمنزل جميـل	القباضـة الماليّـة بماطـر
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة بمنزل بورقيبة	قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة ببنزرت
القباضـة البلديّـة بماطـر	القباضـة الماليّـة بمنزل بورقيبة
القباضة المالية برأس الجبل	القباضة البلدية برأس الجبل بنزرت
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	القباضـة الماليّـة بالعاليـة
قباضة المالية للمؤسسات العمومية بنزرت	قباضة الديوانة بنزرت 2
أمانـة المـال الجهويّـة ببنـزرت	قباضة الديوانة تكرير النفط
القباضـة الماليّـة بسجنـان	قباضـة المجلـس الجهـوي ببنـزرت
القباضـة الماليّـة بنفـزة	القباضـة الماليّـة بتستـور
القباضـة الماليّـة 16 نهج العربي زرّوق بباجـة	القباضـة الماليّـة 18 نهج العربي زرّوق بباجـة
قباضة منتوجات الإختصاص بباجة	القباضة البلدية بباجة
القباضـة الماليّـة بمجـاز البـاب	قباضة الديوانة بباجة
القباضـة الماليّـة بتبرسـق	القباضـة البلديّـة بمجـاز البـاب
قباضـة المجلـس الجهـوي بباجـة	أمانـة المـال الجهويّـة بباجـة
القباضـة الماليّـة بعيـن دراهـم	القباضـة الماليّـة نهج الجزائـر بجندوبـة
القباضـة البلديّـة ببوسالـم	القباضـة الماليّـة ببوسالـم
قباضة الديوانة بجندوبة	القباضـة الماليّـة بغـار الدّمـاء
القباضـة الماليّـة نهج عين دراهم بجندوبـة	القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بجندوبة
القباضـة البلديّـة بجندوبـة	القباضـة الماليّـة بطبرقـة
القباضـة البلديّـة بطبرقـة	قباضة الديوانة ببوش
المكتب الحدودي للديوانة بملولة	قباضـة الديوانة بغـار الدّمـاء
أمانـة المـال الجهويّـة بجندوبـة	قباضـة الديوانة بطبرقـة
القباضة المالية بالدهماني	قباضـة المجلـس الجهـوي بجندوبـة
القباضـة الماليّـة نهج علـي البلهـوان بالكـاف	القباضة المالية بقلعة سنان
القباضـة البلديّـة بالكـاف	القباضـة الماليّـة نهج بيـروت بالكـاف

القباضـة الماليّـة بالسّـــرس
القباضـة الماليّـة بـتاجرويــن
قباضـة الديوانة بقلعـة سنــان
قباضـة الديوانة بساقية سيدي يوسـف
أمانـة المـال الجهويّـة بالكــاف
القباضـة الماليّـة ببوعــرادة
القباضـة الماليّـة بقعفــور
قباضة الديوانة بسليانة
القباضـة الماليّـة شارع الطيّب المهيـري بسليانـة
أمانـة المـال الجهويّـة بسليانـــة
القباضـة الماليّـة بالكريــب
القباضـة الماليّـة بفريانـــة
القباضـة الماليّـة بماجل بلعبّـاس
قباضة الديوانة بالقصرين
القباضـة البلديّــة بالقصريــن
القباضـة الماليّـة بسبيـــة
القباضـة الماليّـة بفوسانـــة
قباضة الديوانة بحيدرة
قباضـة المجلـس الجهـوي بالقصريــن
القباضـة الماليّـة بجلمـــة
القباضـة الماليّـة بأولاد حفّـوز
القباضـة الماليّــة بالمزونــة
قباضة الديوانة بسيدي بوزيد
أمانـة المـال الجهويّـة بسيدي بوزيـد
القباضـة الماليّـة بالقطـــار
القباضـة الماليّـة نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصـة
القباضـة الماليّـة بالسّنـــد
القباضة المالية بقصر قفصة
أمانـة المـال الجهويّـة بتـــوزر
القباضة المالية بتوزر
قباضـة المجلـس الجهـوي بتـــوزر
قباضة الديوانة نفطة حزوة
قباضة الديوانة بقفصة
قباضـة المجلـس الجهـوي بقفصـــة
القباضـة الماليّـة نهج إبن المقفّـع بقفصـــة
القباضـة البلديّــة ببن قردان
القباضـة الماليّـة بجربـة أجيـم
القباضـة البلديّــة بجربـــة

القباضـة الماليّـة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين
أمانـة المـال الجهويّـة بتطاويـــن
القباضة البلدية بمدنين المكتب الثاني
القباضـة الماليّـة ببنـي خـداش
القباضـة الماليّـة نهج أحمد التليلـي بتطاويـن
قباضة الديوانة تطاوين
القباضـة الماليّـة برمـــادة
القباضـة الديوانية بجرجيـس
القباضـة الماليّـة بذهيبة
قباضة الديوانة مدنين

القباضـة الماليّـة بنبـــر
القباضـة الماليّـة بالقصـــور
قباضة الديوانة بالكاف
القباضـة الماليّـة بساقية سيدي يوسـف
القباضـة الماليّـة بالجريصـــة
قباضـة المجلـس الجهـوي بالكـــاف
القباضة المالية كسرة سلياتة
القباضـة الماليّــة بالرّوحيّــة
القباضـة الماليّـة بمكثـــر
القباضـة الماليّـة نهج البريـد بسليانـــة
قباضـة المجلـس الجهـوي بسليانـــة
القباضـة الماليّـة ببرقـــو سليانة
القباضة البلدية بفريانة
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بالقصريـن
القباضة المالية شارع الجامع
القباضـة الماليّـة بسبيطلـــة
القباضـة الماليّـة بتالـــة
قباضة الديوانة ببوشبكة
أمانـة المـال الجهويّـة بالقصريــن
قباضـة منتوجـات الإختصاصات بسيدي بوزيـد
القباضـة الماليّـة بالرّقـــاب
القباضـة الماليّـة بالمكناســي
القباضـة الماليّـة شارع الجمهوريّـة بسيدي بوزيد
القباضـة البلديّــة بسيدي بوزيــد
قباضـة المجلـس الجهـوي بسيدي بوزيــد
القباضـة الماليّـة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصـة
القباضـة الماليّـة بالمتلـوّي
القباضة المالية بنفطة
القباضـة الماليّـة بالرديّـف
القباضـة الماليّـة بأمّ العرائـس
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبـة بتـوزر
القباضـة الماليّـة بدقـــاش
قباضة الديوانة بتمغزة
أمانة المال الجهوية بقفصة
قباضة الديوانة نفطة مطار توزر
القباضـة البلديّــة بقفصـــة
القباضة المالية ببن قردان
القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بجربة (ح. سوق)

القباضـة الماليّـة بجربـة ميـدون
قباضـة المجلـس الجهـوي بتطاويـن
قباضة المالية للمؤسسات العمومية
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية
القباضـة الماليّـة نهج 2 مـارس 1934 بتطاويـن
القباضـة الماليّـة بغمراسـن
القباضـة الماليّـة نهج الميناء بجرجيـس
القباضة المالية جرجيس نهج طاهر الصفر
قباضـة الديوانة ببن قردان
قباضة الديوانة بالذهيبة

أمانـة المـال الجهويّـة بمدنيــن
القباضـة الماليّـة ببئـر الأحمر
القباضة المالية بالحامة
قباضـة المؤسسات العمومية بقابـس
القباضـة الماليّـة نهج بولبابـة مرابـط بقابـس
القباضة المالية بسوق الأحد
القباضـة الماليّـة بقبلّـــي
قباضـة المجلـس الجهـوي بقبلّـــي
القباضـة الماليّـة بمـــارث
القباضـة الماليّــة بقابـس عنّــوش
القباضـة الماليّــة بالمطويّــة
القباضـة البلديّــة بقابـــس
القباضة الجهوية للديوانة بقابس
القباضـة الماليّـة بشنني نهال قابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظّاهري بقابس
القباضـة الماليّـة بطينــة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بصفاقس
القباضـة الماليّـة بالشّيحيّــة
القباضـة الماليّـة نهج العربـي زرّوق بصفاقـس
القباضـة الماليّـة بساقيـة الدّائـر
قباضـة العقـود العدليّــة بصفاقـس
القباضـة الماليّـة طريق العين بصفاقـس
القباضـة الماليّـة بعقـــارب
القباضـة الماليّـة بالحنشـــة
القباضـة الماليّــة طريـق تونـس بصفاقـس
القباضـة البلديّـــة بساقية الزّيـت
القباضـة الماليّـة ديـار الوفـاء بصفاقـس
القباضة البلدية بصفاقس
قباضـة تسجيل عقود الشّركـات بصفاقـس
قباضة الديوانة صفاقس
القباضـة الماليّـة بالصّخيـرة
أمانـة المـال الجهويّـة بصفاقــس2
المكتب الحدودي للديوانة بمطار صفاقس تينة
قباضة البلدية القيروان نهج حبيب بورقيبة
القباضـة الماليّـة ببوحجلــة
القباضـة الماليّـة بحاجب العيـون
القباضـة الماليّـة بالشبيكة
القباضـة الماليّـة بالشــراردة
القباضـة الماليّــة بالعلا
القباضـة الماليّـة بالسّبيخــة
قباضـة الديوانة بالقيروان
القباضـة الماليّـة بالمنصــورة
القباضـة الماليّـة ببومــرداس
القباضـة الماليّـة بالجـــمّ
القباضـة الماليّـة بقصورالسّــاف
قباضة المعاليم المختلفة بالمهديّة
قباضة الديوانة جربة مليتة
قباضـة المجلـس الجهـوي بمدنيــن
القباضة المالية بدوز
القباضـة الماليّـة نهج 9 أفريـل بقابـس
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقابس
القباضـة البلديّـة بقبلي
أمانـة المـال الجهويّـة بقبلي
القباضـة الماليّـة بالفوار
قباضة الديوانة قبلي
القباضة المالية المكتب الثاني قبلي
القباضـة الماليّـة بمطماطــة
القباضـة الماليّـة بمطماطة الجديدة
قباضـة الديوانة بقابـس عنّــوش
أمانـة المـال الجهويّـة بقابـس
قباضـة المجلـس الجهـوي بقابـس
القباضـة الماليّـة ببئر علـي بن خليفـة
القباضـة الماليّـة بساقيـة الزّيـت
القباضـة الماليّـة بقرمــدة
القباضـة الماليّـة بمنزل شاكـر
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بساقية الزيت
قباضة البلدية قرمدة صفاقس
القباضـة الماليّـة نهج أبوالقاسم الشابّـي بصفاقـس
قباضـة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقـس
القباضـة الماليّــة بجبنيانـــة
القباضة البلدية بالشيحية
القباضـة الماليّــة بقرقنـــة
القباضـة الماليّــة بالمحــرس
قباضة التصرّف في المؤسّسات العموميّة بصفاقس
القباضة البلدية طريق العين بصفاقس
القباضة الجهوية للديوانة صفاقس
قباضة الديوانة الصخيرة
قباضـة المجلـس الجهـوي بصفاقـس
أمانـة المـال الجهويّـة بصفاقــس 1
قباضة الديوانة الشباك الموحد صفاقس 2
قباضة العقود العدلية بالقيروان
القباضـة الماليّـة بحفّــوز
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقيروان
القباضـة الماليّـة نهج الخوارزمـي بالقيـروان
القباضـة الماليّــة بنصراللّــه
القباضـة الماليّـة بالوسلاتيّـة
قباضـة المجلـس الجهـوي بالقيـروان
أمانـة المـال الجهويّـة بالقيـروان
القباضـة الماليّـة بشربـــان
القباضـة الماليّـة بالشابّـــة
القباضـة البلديّــة بالجـــمّ
القباضـة الماليّـة بسيدي علـوان

القباضـة البلديّـة بالمهديّـة	قباضة الديوانة بالمهدية
القباضـة الماليّـة شارع علي البلهوان بالمهدية	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية
أمانـة المـال الجهويّـة بالمهديّـة	القباضـة الماليّـة بالسّواسـي
قباضـة المجلس الجهـوي بالمهديّـة	القباضـة البلديّـة بـالشابة
القباضـة الماليّـة بصيّـادة	القباضـة البلديّـة بقصـور السّـاف
القباضة الماليّـة بجمال المكتب الثاني	القباضـة الماليّـة الحـيّ الإداري بجمّـال
القباضـة البلديّـة بقصـر هـلال	القباضـة الماليّـة نهج فـرج الإميّـم بقصر هلال
القباضـة المالية المكنين شارع 7 نوفمبر	القباضـة الماليّـة بالبقالطـة
القباضـة الماليّـة بقصيبة المديونـي	القباضة المالية شارع الجمهورية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير	القباضـة الماليّـة ببنـي حسّـان
قباضة المالية منزل حياة	القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستيـر
قباضة المالية المنستير المكتب الثاني	قباضـة المؤسسات بالمنستيـر
قباضة البلدية بطبلبلة	قباضة المالية منستير قبريال مدين
القباضة المالية بطبلبة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
قباضة الديوانة صقانس المنستير	القباضة المالية ببمبلة
القباضـة الماليّـة بزرمديـن	القباضة الجهوية للديوانة بالمنستير
أمانـة المـال الجهويّـة بالمنستيـر	القباضـة الماليّـة بالوردانيـن
القباضـة الماليّـة بالسّاحليـن	قباضـة المجلس الجهـوي بالمنستيـر
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسـة	القباضـة الماليّـة نهج الإستقـلال بسوسـة
القباضـة الماليّـة لمنتوجات الإختصاصات	القباضـة الماليّـة شارع محمّد معروف بسوسـة
القباضـة الماليّـة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسـة	القباضـة الماليّـة نهج فيكتور هيقـو بسوسـة
قباضة الديوانة مطار النفيضة	القباضـة الماليّـة بالنّفيضـة
القباضـة الماليّـة ببوفيشـة	القباضـة الماليّـة بسيدي بوعلـي
القباضـة الماليّـة بأكـودة	القباضـة الماليّـة بالقلعـة الكبـرى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقلعة الكبرى	القباضـة الماليّـة بالقلعـة الصّغـرى
القباضـة البلديّـة بمساكـن	القباضـة الماليّـة شارع فرحات حشّـاد بمساكـن
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بسوسة	القباضـة الماليّـة شارع محمّد الخامس بسوسـة
قباضة الديوانة الميناء سوسة	قباضـة تسجيل عقـود الشركـات بسوسـة
القباضة الجهوية للديوانة سوسة المدينة	القباضـة الماليّـة زاوية سوسـة
قباضـة المجلس الجهـوي بسوسـة	أمانـة المـال الجهويّـة بسوسـة
القباضـة الماليّـة بحمّـام سوسـة	قباضة الديوانة الشباك الموحد بسوسة
القباضـة الماليّـة حيّ الرّيـاض بسوسـة	القباضـة البلدية بحمّـام سوسـة
القباضـة الماليّـة ببوعرقوب	القباضـة الماليّـة بالهواريّـة
القباضة المالية قرمبالية نهج السلم	القباضة البلدية بقرمبالية
القباضة البلدية بالحمامات	قباضة الديوانة بقرمبالية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات	القباضة المالية بالحمامات
القباضة المالية بقليبية	القباضة المالية بني خيار
القباضة المالية بقربة	القباضة البلدية بقليبية
القباضـة الماليّـة شارع الحبيب بورقيبة بمنزل تميـم	القباضة المالية ببني خلاد
القباضـة الماليّـة شارع الطيّب المهيـري بنابـل	القباضة البلدية بمنزل تميم
القباضـة البلديّـة بـدار شعبان الفهـري	القباضـة الماليّـة بـدار شعبان الفهـري
القباضـة الماليّـة شارع فرنسـا بنابـل	القباضـة البلديّـة بنابـل
القباضـة الماليّـة بسليمـان	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل

أمانـة المـال الجهويّـة بنابــل	القباضــة الماليّـة بمنزل بوزلفــة
قباضة الديوانة نابل	قباضــة المجلـس الجهـوي بنابــل
القباضة المالية بتاكلسة	القباضة المالية برج العامري
القباضة البلدية بسيدي حسين سيجومي	القباضة المالية بمنزل بورقيبة ابن خمدون

2-قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	ابيدجان	46	مونيخ
2	ابو ظبي	47	نانتر
3	ابوجا	48	نابولي
4	اديس ابابا	49	دلهي الجديدة
5	الجزائر "س"	50	نيويورك
6	عمان	51	نيس
7	انقرة	52	نواق الشط
8	عنابة "ق"	53	اوسلو
9	اثينا	54	اوتاوا
10	باماكو	55	بالارمو
11	بغداد	56	باريس "س"
12	بلغراد	57	باريس "ق ع"
13	برلين	58	بكين
14	بارن	59	براغ
15	بيروت	60	بريتوريا
16	برازيليا	61	الرباط
17	بروكسال "س"	62	روما "س"
18	بروكسال "ق"	63	روما "ق ع"
19	بيونس ايرس	64	الرياض
20	داكار	65	سيول
21	دمشق	66	ستوكهولم
22	بون	67	سترازبورغ
23	جنوة "ق"	68	تبسة
24	جنيف "م د"	69	طهران
25	قرمنوبل	70	طوكيو "س"

26	همبورغ	71	تولوز
27	اسلام اباد	72	فارصوفيا
28	جاكرتا	73	فيان
29	جدة	74	واشنطن
30	كنشاسا	75	ياونداي
31	الكويت	76	رام الله
32	الخرطوم	77	بوخراست
33	لاهاي	78	الدوحة
34	لافالات	79	هلسنكي
35	القاهرة	80	باريس يونسكو
36	لشبونة	81	بودابست
37	لندن	82	طرابلس "ق ع"
38	ليون	83	دبي
39	مدريد	84	اسطنبول
40	مرسيليا	85	نيروبي
41	المنامة	86	واقادوقو
42	مسقط	87	طرابلس "س"
43	ميلانو	88	صنعاء
44	منتريال	89	بنغازي
45	موسكو	90	كامبيرا

الجمهوريـــة التونسـية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2021

10 جويلية 2023
الجمهورية التونسية
محكمة المحاسبات

الفصل الأول:
يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2021 وفقا لأحكام القانون عـــــدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:
بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **34 876 207 941,000 دينار**

مفصلة كما يلي :

- تقديرات قانون المالية التعديلي **34 449 000 000,000 دينار**
  - المداخيل الجبائية 30 816 000 000,000 دينار
  - المداخيل غير الجبائية 3 103 000 000,000 دينار
  - الهبات 530 000 000,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة 209 013 233,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة 218 194 708,000 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 3:
بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2021 ما جملته **44 668 207 941,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية **38 070 001 110,000 دينار**
  - نفقات التأجير 20 319 334 426,000 دينار
  - نفقات الاستثمار 3 362 944 075,000 دينار
  - نفقات العمليات المالية 302 579 483,000 دينار
  - نفقات أخرى 14 085 143 126,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **1 221 997 900,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 847 752 900,000 دينار

- نفقات أخرى 374 245 000,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة **1 151 833 233,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 205 767 896,000 دينار

- نفقات أخرى 946 065 337,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة **433 674 708,000 دينار**

- نفقات التأجير 7 079 606,000 دينار

- نفقات الاستثمار 227 801 412,000 دينار

- نفقات أخرى 198 793 690,000 دينار

* نفقات التمويل **3 782 000 000,000 دينار**

* النفقات الطارئة وغير الموزعة **8 700 990,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5 ، 6 و 7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **9 792 000 000,000 دينار**

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **37 983 268 611,967 دينار**

مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية 34 424 259 489,120 دينار

القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية 3 513 816 983,883 دينار

القسم الثالث: الهبات 45 192 138,964 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **42 547 745 392,663 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل و الأقسام كالآتي:

* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية **36 988 297 294,434 دينار**

- نفقات التأجير 20 175 423 816,877 دينار
- نفقات الاستثمار 2 918 046 051,594 دينار
- نفقات العمليات المالية 302 565 407,597 دينار
- نفقات أخرى 13 592 262 018,366 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **679 208 209,098 دينار**

- نفقات الاستثمار 396 768 728,248 دينار
- نفقات أخرى 282 439 480,850 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة **998 300 140,647 دينار**

- نفقات الاستثمار 164 959 904,625 دينار
- نفقات أخرى 833 340 236,022 دينار

* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة **193 897 065,584 دينار**

- نفقات التأجير 6 778 223,110 دينار
- نفقات الاستثمار 146 072 186,563 دينار
- نفقات أخرى 41 046 655,911 دينار

* نفقات التمويل **3 688 042 682,900 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2 ، 8 ،9 ، 10 ، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **4 564 476 780,696 دينار**

ناتج عن:

فـــــــــائض النفقـــــات المنجزة على الموارد الحـــــاصلة للميـــزانية دون إعتبـــار الحســـــابات الخـــاصة **10 419 795 310,630 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **5 855 318 529,934 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

- يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون إعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2021 الذي بلغ **10 419 795 310,630 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **5 855 318 529,934 دينار** في موفى سنة 2021 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 5 361 526 245,240 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 493 792 284,694 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2022 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت إعتمادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **2 120 462 548,337 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2021 ما قدره **21 071 000 000,000دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

- تمويل عجز الميزانية 9 792 000 000,000 دينار
- تسديد نفقات الخزينة 11 279 000 000,000 دينار

بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2021 ما قدره **339 780 677 876,860 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2021 ما قدره **339 795 411 292,496 دينار**

مما أدى إلى عجز لعمليات الخزينة لسنة 2021 قدره **14 733 415,636 دينار**

تـم تمويلـــه بالفـــارق بيـــن فائـــض مقابيـــض وفائـض نفقـــات عمليـــات الخزينـــة المنقوليـــن مـــــن سنة 2020 والبالغ **4 668 489 732,520 دينار**

ليبلغ فائض مقابيض على نفقات عمليات الخزينة لسنة 2021 **4 653 756 316,884 دينار**

ينقل إلى سنة 2022.

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره **4 564 476 780,696 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
							+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
القسم الأول: المداخيل الجبائية								
جملة القسم الأول	29,825,000,000,000	991,000,000,000	30,816,000,000,000	0	30,816,000,000,000	34,424,259,489,120	3,608,259,489,120	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية								
جملة القسم الثاني	2,484,000,000,000	619,000,000,000	3,103,000,000,000	0	3,103,000,000,000	3,513,816,983,883	410,816,983,883	
القسم الثالث: الهبات								
جملة القسم الثالث	800,000,000,000	-270,000,000,000	530,000,000,000	0	530,000,000,000	45,192,138,964		484,807,861,036
جملة 1	**33,109,000,000,000**	**1,340,000,000,000**	**34,449,000,000,000**	**0**	**34,449,000,000,000**	**37,983,268,611,967**	**4,019,076,473,003**	**484,807,861,036**
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة				209,013,233,000	209,013,233,000			209,013,233,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة				218,194,708,000	218,194,708,000			218,194,708,000
جملة 2	**0**	**0**	**0**	**427,207,941,000**	**427,207,941,000**	**0**	**0**	**427,207,941,000**
الجملة العامة	**33,109,000,000,000**	**1,340,000,000,000**	**34,449,000,000,000**	**427,207,941,000**	**34,876,207,941,000**	**37,983,268,611,967**	**4,019,076,473,003**	**912,015,802,036**

3,107,060,670,967

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

النفقات حسب مصدر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	20,118,481,000,000	226,715,000,000	20,345,196,000,000	-25,861,574,000	20,319,334,426,000	20,175,423,816,877	143,910,609,123
نفقات الاستثمار	3,135,215,000,000	82,626,000,000	3,217,841,000,000	145,103,075,000	3,362,944,075,000	2,918,046,051,594	444,898,023,406
نفقات العمليات المالية	301,720,000,000	0	301,720,000,000	859,483,000	302,579,483,000	302,565,407,597	14,075,403
نفقات أخرى	10,369,928,000,000	3,352,133,000,000	13,722,061,000,000	363,082,126,000	14,085,143,126,000	13,592,262,018,366	492,881,107,634
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	33,925,344,000,000	3,661,474,000,000	37,586,818,000,000	483,183,110,000	38,070,001,110,000	36,988,297,294,434	1,081,703,815,566
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	755,543,000,000	72,747,000,000	828,290,000,000	19,462,900,000	847,752,900,000	396,768,728,248	450,984,171,752
نفقات أخرى	94,245,000,000	280,000,000,000	374,245,000,000	0	374,245,000,000	282,439,480,850	91,805,519,150
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	849,788,000,000	352,747,000,000	1,202,535,000,000	19,462,900,000	1,221,997,900,000	679,208,209,098	542,789,690,902
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	113,000,000,000	0	113,000,000,000	92,767,896,000	205,767,896,000	164,959,904,625	40,807,991,375
نفقات أخرى	829,820,000,000	0	829,820,000,000	116,245,337,000	946,065,337,000	833,340,236,022	112,725,100,978
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	942,820,000,000	0	942,820,000,000	209,013,233,000	1,151,833,233,000	998,300,140,647	153,533,092,353
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	0	0	0	7,079,606,000	7,079,606,000	6,778,223,110	301,382,890
نفقات الاستثمار	29,300,000,000	30,000,000,000	59,300,000,000	168,501,412,000	227,801,412,000	146,072,186,563	81,729,225,437
نفقات أخرى	26,180,000,000	130,000,000,000	156,180,000,000	42,613,690,000	198,793,690,000	41,046,655,911	157,747,034,089
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	55,480,000,000	160,000,000,000	215,480,000,000	218,194,708,000	433,674,708,000	193,897,065,584	239,777,642,416
نفقات التمويل	4,030,000,000,000	-248,000,000,000	3,782,000,000,000	0	3,782,000,000,000	3,688,042,682,900	93,957,317,100
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568,000,000	111,779,000,000	511,347,000,000	-502,646,010,000	8,700,990,000	0	8,700,990,000
الجملة العامة	**40,203,000,000,000**	**4,038,000,000,000**	**44,241,000,000,000**	**427,207,941,000**	**44,668,207,941,000**	**42,547,745,392,663**	**2,120,462,548,337**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	35,822,000,000	6,438,000,000		3,441,151,264,000	3,483,411,264,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	51,730,000,000	3,557,000,000		2,334,329,211,000	2,389,616,211,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,950,000,000	7,372,000,000		10,080,000,000	35,402,000,000
16	مهمة السياحة	72,463,000,000	430,000,000		74,421,053,000	147,314,053,000
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	111,450,000,000	759,741,548,000	172,200,000,000	220,520,000,000	1,263,911,548,000
18	مهمة النقل واللوجستيك	21,535,400,000	8,179,000,000		694,732,600,000	724,447,000,000
19	مهمة الشؤون الثقافية	200,853,000,000	51,500,000,000		107,064,280,000	359,417,280,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	961,592,000,000	117,867,000,000		142,741,000,000	1,222,200,000,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	123,385,000,000	35,366,000,000		44,781,000,000	203,532,000,000
22	مهمة الصحة	2,335,932,000,000	654,866,300,000		440,529,000,000	3,431,327,300,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية	228,883,061,000	11,845,000,000		1,776,024,000,000	2,016,752,061,000
24	مهمة التربية	6,014,381,188,000	266,679,000,000		498,224,741,000	6,779,284,929,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,403,158,000,000	119,112,000,000		340,357,000,000	1,862,627,000,000
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	2,420,000,000	1,040,000,000		3,405,000,000	6,865,000,000
27	مهمة المحكمة الدستورية	2,700,000,000	2,740,000,000		1,056,000,000	6,496,000,000
28	مهمة محكمة المحاسبات	20,633,000,000	700,000,000		5,204,000,000	26,537,000,000
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,546,000,000			12,958,000,000	26,504,000,000
30	نفقات التمويل					0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	20,319,334,426,000	3,362,944,075,000	302,579,483,000	14,085,143,126,000	38,070,001,110,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رناسة الجمهورية			0
3	مهمة رناسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة		10,300,000,000	10,300,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني			0
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		40,000,000,000	40,000,000,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	98,256,900,000	5,000,000,000	103,256,900,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		3,600,000,000	3,600,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	1,254,000,000	17,945,000,000	19,199,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	10,030,000,000		10,030,000,000
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	329,000,000,000		329,000,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك	0	5,900,000,000	5,900,000,000
19	مهمة الشؤون الثقافية			0
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	2,300,000,000	11,500,000,000	13,800,000,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة	332,000,000,000		332,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		280,000,000,000	280,000,000,000
24	مهمة التربية	52,962,000,000		52,962,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	21,950,000,000		21,950,000,000
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	847,752,900,000	374,245,000,000	1,221,997,900,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,580,700,000	3,580,700,000
4	مهمة الداخلية	2,000,000,000	9,000,000,000	11,000,000,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	75,570,000,000	33,850,000,000	109,420,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني	11,000,000,000	3,520,000,000	14,520,000,000
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		100,000,000	100,000,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	9,944,896,000	2,627,199,000	12,572,095,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		59,796,894,000	59,796,894,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		117,000,000,000	117,000,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		500,000,000	500,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	39,253,000,000	70,000,000,000	109,253,000,000
16	مهمة السياحة		18,000,000,000	18,000,000,000
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	68,000,000,000		68,000,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك			0
19	مهمة الشؤون الثقافية		10,585,000,000	10,585,000,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	510,505,544,000	510,505,544,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		7,000,000,000	7,000,000,000
24	مهمة التربية			0

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	205,767,896,000	946,065,337,000	1,151,833,233,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		3,901,900,000	22,485,100,000	26,387,000,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,261,800,000	1,261,800,000
4	مهمة الداخلية		25,899,901,000	5,120,000,000	31,019,901,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة				0
6	مهمة العدل				0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			2,000,000,000	2,000,000,000
8	مهمة الدفاع الوطني		47,079,312,000	17,335,500,000	64,414,812,000
9	مهمة الشؤون الدينية				0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	7,073,606,000		5,372,638,000	12,446,244,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	6,000,000	1,758,102,000	203,362,000	1,967,464,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		2,289,306,000		2,289,306,000
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية		18,401,661,000	1,402,492,000	19,804,153,000
18	مهمة النقل واللوجستيك				0
19	مهمة الشؤون الثقافية		1,150,000,000	1,050,000,000	2,200,000,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني				0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن				0
22	مهمة الصحة		97,321,230,000	114,502,798,000	211,824,028,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية			60,000,000	60,000,000
24	مهمة التربية		30,000,000,000	28,000,000,000	58,000,000,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
27	مهمة المحكمة الدستورية				0
28	مهمة محكمة المحاسبات				0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
30	نفقات التمويل				0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0
	الجملة	7,079,606,000	227,801,412,000	198,793,690,000	433,674,708,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (نفقات التمويل و النفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
33	نفقات التمويل	3,782,000,000,000	
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة		8,700,990,000
	الجملة	3,782,000,000,000	8,700,990,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	26,159,705,736	420,690,508		4,956,396,573	31,536,792,817
2	مهمة رئاسة الجمهورية	119,360,899,568	15,744,818,315		26,198,750,424	161,304,468,307
3	مهمة رئاسة الحكومة	164,945,720,936	2,485,641,514		62,757,362,919	230,188,725,369
4	مهمة الداخلية	3,368,439,768,191	206,635,431,330		330,416,661,888	3,905,491,861,409
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	53,297,202,206	2,294,930,182		1,263,848,840,895	1,319,440,973,283
6	مهمة العدل	681,808,502,821	34,991,086,773		80,816,103,764	797,615,693,358
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	171,781,589,396	8,325,191,754		116,129,038,562	296,235,819,712
8	مهمة الدفاع الوطني	2,359,743,125,804	591,103,899,582		408,887,467,196	3,359,734,492,582
9	مهمة الشؤون الدينية	128,801,900,927	730,681,937		28,523,958,165	158,056,541,029
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	867,920,419,225	39,011,680,270	46,365,407,597	915,331,778,015	1,868,629,285,107
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	56,705,842,607	4,000,483,760		5,585,774,679	66,292,101,046
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	648,186,008,863	375,157,012,340	84,000,000,000	498,680,541,293	1,606,023,562,496

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	33,133,521,161	987,513,738		3,430,913,449,806	3,465,034,484,705
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	51,427,326,025	1,394,717,462		2,244,293,105,969	2,297,115,149,456
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,429,669,610	5,462,968,517		9,025,009,746	31,917,647,873
16	مهمة السياحة	68,179,044,830	120,598,000		28,469,332,467	96,768,975,297
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	109,870,458,052	650,529,334,139	172,200,000,000	217,221,020,224	1,149,820,812,415
18	مهمة النقل واللوجستيك	19,069,511,996	4,117,035,749		682,457,232,494	705,643,780,239
19	مهمة الشؤون الثقافية	199,932,714,710	50,371,097,910		103,632,732,869	353,936,545,489
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	923,214,974,201	114,644,452,313		130,578,068,182	1,168,437,494,696
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	119,212,478,694	30,085,757,452		41,254,925,856	190,553,162,002
22	مهمة الصحة	2,333,024,072,203	416,621,975,481		424,111,642,005	3,173,757,689,689
23	مهمة الشؤون الاجتماعية	225,183,954,177	9,006,330,719		1,730,777,324,504	1,964,967,609,400
24	مهمة التربية	5,995,229,346,431	236,075,500,000		454,422,182,733	6,685,727,029,164

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,397,389,250,375	117,013,585,301		334,234,772,167	1,848,637,607,843
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	1,921,517,727	207,293,823		587,715,015	2,716,526,565
27	مهمة المحكمة الدستورية	0	0		0	0
28	مهمة محكمة المحاسبات	20,509,290,405	506,342,725		5,192,829,956	26,208,463,086
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,546,000,000			12,958,000,000	26,504,000,000
30	نفقات التمويل					0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	20,175,423,816,877	2,918,046,051,594	302,565,407,597	13,592,262,018,366	36,988,297,294,434

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة		5,000,000,000	5,000,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني			0
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		4,717,850,000	4,717,850,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	77,654,432,182	4,060,732,000	81,715,164,182

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		0	0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	466,690,353	1,666,898,850	2,133,589,203
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	383,941,876		383,941,876
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	230,229,943,157		230,229,943,157
18	مهمة النقل واللوجستيك	0	0	0
19	مهمة الشؤون الثقافية			0
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	0	0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة	39,427,264,368		39,427,264,368
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		266,994,000,000	266,994,000,000
24	مهمة التربية	29,621,019,913		29,621,019,913

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	18,985,436,399		18,985,436,399
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	396,768,728,248	282,439,480,850	679,208,209,098

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,573,235,250	3,573,235,250
4	مهمة الداخلية	83,847,500	8,500,000,000	8,583,847,500
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	73,682,617,165	33,850,000,000	107,532,617,165
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني	1,912,576,822	1,572,437,592	3,485,014,414
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		203,257	203,257
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	9,944,895,470	2,346,053,370	12,290,948,840
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		56,102,779,000	56,102,779,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		112,919,646,041	112,919,646,041
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		0	0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	11,791,967,668	70,000,000,000	81,791,967,668
16	مهمة السياحة		7,883,551,794	7,883,551,794
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	67,544,000,000		67,544,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك			0
19	مهمة الشؤون الثقافية		8,326,203,000	8,326,203,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	425,357,057,343	425,357,057,343
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		2,909,069,375	2,909,069,375
24	مهمة التربية			0

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	164,959,904,625	833,340,236,022	998,300,140,647

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		240,471,570	3,495,730,495	3,736,202,065
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,251,000,000	1,251,000,000
4	مهمة الداخلية		12,864,720,397	3,054,666,031	15,919,386,428
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة				0
6	مهمة العدل				0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0	0
8	مهمة الدفاع الوطني		35,812,731,140	12,874,840,452	48,687,571,592
9	مهمة الشؤون الدينية				0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	6,773,544,150		4,557,923,630	11,331,467,780
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,678,960	1,057,149,618	149,282,929	1,211,111,507

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		707,491,149		707,491,149
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية		8,144,088,880	607,219,674	8,751,308,554
18	مهمة النقل واللوجستيك				0
19	مهمة الشؤون الثقافية		1,150,000,000	368,240,623	1,518,240,623
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني				0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن				0
22	مهمة الصحة		85,975,503,347	4,500,921,691	90,476,425,038
23	مهمة الشؤون الاجتماعية			60,000,000	60,000,000
24	مهمة التربية		120,030,462	10,126,830,386	10,246,860,848

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
27	مهمة المحكمة الدستورية				0
28	مهمة محكمة المحاسبات				0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
30	نفقات التمويل				0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0
	الجملة	6,778,223,110	146,072,186,563	41,046,655,911	193,897,065,584

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة لسنة 2021

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	3,688,042,682,900
	الجملة	3,688,042,682,900

جدول عدد 13
نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

البيانات حسب مصادر التمويل		الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
		الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الموارد العامة للميزانية		30,256,544,666,704	40,676,339,977,334		(*) 10,419,795,310,630
موارد القروض الخارجية الموظفة		679,208,209,098	679,208,209,098		
جملة 1		**30,935,752,875,802**	**41,355,548,186,432**		**10,419,795,310,630**
الحسابات الخاصة					
الحسابات الخاصة في الخزينة		6,359,826,385,887	998,300,140,647	5,361,526,245,240	
حسابات أموال المشاركة		687,689,350,278	193,897,065,584	493,792,284,694	
جملة 2		**7,047,515,736,165**	**1,192,197,206,231**	(**) **5,855,318,529,934**	
الجملة		**37,983,268,611,967**	**42,547,745,392,663**	(***) **5,855,318,529,934**	**10,419,795,310,630**

(***) **4,564,476,780,696**

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .

(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة **2022** .

(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة **2021** (عجز) .

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2021				
موارد الميزانية لسنة 2021	34,876,207,941,000	37,983,268,611,967	3,107,060,670,967	
نفقات الميزانية لسنة 2021	44,668,207,941,000	42,547,745,392,663		2,120,462,548,337
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2021 (عجز في التقديرات والإنجازات)	9,792,000,000,000	4,564,476,780,696		5,227,523,219,304
عمليات الخزينة لسنة 2021				
موارد الخزينة لسنة 2021	21,071,000,000,000	339,780,677,876,860	318,709,677,876,860	
نفقات الخزينة لسنة 2021	11,279,000,000,000	339,795,411,292,496	328,516,411,292,496	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2021 (فائض في التقديرات وعجز في الإنجازات)	9,792,000,000,000	14,733,415,636		9,806,733,415,636
تمويل عجز الميزانية لسنة 2021	9,792,000,000,000	4,564,476,780,696		5,227,523,219,304
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2021 (عجز في الإنجازات)	0	4,579,210,196,332	4,579,210,196,332	
موارد الخزينة المستعملة لتمويل عجز الميزانية		4,564,476,780,696		
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		49,937,849,031,489		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		45,269,359,298,969		
النتيجة النهائة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4,653,756,316,884		

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2021

الملاحظات	ردود وزارة المالية
- **تقديم الحسابات** نص الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية على أنّه "يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة". وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات الخاصة بتصرّف سنة 2021 من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. .... والحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة بتاريخ 10 جويلية 2023 أي بتأخير فاق 6 أشهر والملاحق الخاصة به بتاريخ 7 ديسمبر 2023 أي بتأخير فاق 11 شهر. ولم يتمّ موافاة المحكمة بالمعطيات المتعلقة بإنجازات الصناديق الخاصة إلاّ بتاريخ 31 ماي 2024. وتراوح التأخير في إيداع الحساب العام للدولة بالنسبة لسنوات التصرّف من 2015 إلى 2020 بين حوالي الشهرين وما يفوق 17 شهرا وذلك بالنسبة لتصرف سنة 2020.	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** يعتمد الحساب العام للدولة في انجازه ومقاربته على العديد من الوثائق والمعطيات الصادرة من مختلف الهياكل صلب وزارة المالية. فعلى سبيل المثال لا الحصر يتم استغلال ومراقبة حساب تصرف امين المال العام والوثائق المصاحبة له، حسابات تصرف الامين العام للمصاريف وامناء المصاريف لدى الوزارات، كتاب الدين العمومي، بطاقات غلق ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة، وضعية موارد ونفقات الصناديق الخاصة التي يقتضي انجازها التوصل بقوائمها المالية من طرف المؤسسات البنكية ومؤسسات التأمين الموكول لها التصرف فيها....

	علاوة على ذلك، يتم مسك مختلف حسابيات الدولة بما فيها الحساب العام بطريقة يدوية مما يتطلب قدرا مهما من الوقت والحرص في اعدادها بغية إحالتها لمحكمة المحاسبات. كل هذا من شأنه أن يسبب تأخيرا في إنجاز الحساب العام للدولة. تعمل وزارة المالية حاليا على تنقيح القانون الاساسي عدد 15 لسنة 2019 المتعلق بالقانون الاساسي للميزانية وتنقيح مجلة المحاسبة العمومية. كما تسعى لإرساء منظومة إعلامية ستوفر طرقا جديدة لإعداد الحسابيات وتجميعها، وهو ما من شانه ان يمكننا من احترام الآجال. فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، سيتم ابتداء من السنة المالية 2023 استغلال بطاقات غلق الميزانية على مستوى جهوي وذلك عبر اعداد جداول العنوانين الاول والثاني على مستوى امانات المال الجهوية ثم ارسالها مرفقة بوثائقها المتمثلة في بطاقات الغلق وقرارات العنوان الاول لميزانيات المؤسسات العمومية إلى مصالح ادارة مراقبة الحسابات وغلق الميزانية التي ستقوم مستقبلا باستغلال هذه المعطيات المدرجة بالجداول وبعد مراقبتها والتأكد من صحتها يتم تجميعها بالجدولين المركزيين للعنوان الاول و الثاني لهذه المؤسسات وإحالتها في الآجال إلى محكمة المحاسبات.
الملاحظات	**ردود وزارة المالية**
- **تقديم الحسابات**	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:**

كما نصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولّى وزير المالية أو من فوّض له وزير المالية في ذلك عرض حساب التصرف لأمين المال العام على دائرة المحاسبات قبل موفى شهر جويلية من السنة الموالية للسنة الخاصة به. وخلافا لهذه الأحكام تواصل إحالة الحسابات الخاصة بتصرّف سنة 2021 من قبل وزارة المالية إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية. فقد تمّ إيداع حساب التصرّف لأمين المال العام لسنة 2021 بتاريخ 28 ديسمبر 2022 أي بتأخير بلغ 4 أشهر. وتجدر الإشارة إلى أنّ التأخير في إحالة حساب تصرف أمين المال العام بالنسبة لسنوات التصرف من 2015 إلى 2020 قد تراوح بين ما يفوق 3 أشهر وما يفوق 10 أشهر.	أوكل الفصل 184 من مجلة المحاسبة العمومية إلى أمين المال العام مهمة محاسب مركزي للخزينة. ويتولى بصفته هذه الجمع بحساباته لكل العمليات المنجزة من طرف بقية محاسبي الدولة حتى يتمكن من ضبط حسابية آخر السنة. وبالتالي يبقى إعداد حساب تصرفه وتقديمه رهين استكمال جميع المراكز المحاسبية لكل عملياتهم المتعلقة بالسنة المعنية. وعلاوة على ذلك فإن تقديم حساب تصرف أمين المال العام مرتبط بموافاته بمذكرة الغلق المؤقت لميزانية الدولة من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات التي ترخص له بتسجيل العمليات المحاسبية المتعلقة بنتيجة ميزانية الدولة وختم السنة المالية.
الملاحظات	**ردود وزارة المالية**
- **تبويب نفقات ميزانية الدولة** خلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه بالفصل عدد 15 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وفي قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 حسب 7 أقسام (نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة)، تواصل في سنة 2021 دمج نفقات قسم التسيير مع نفقات قسم التدخلات ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانوني المالية الأصلي والتعديلي لسنة 2021.	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** نص الفصل 52 من القانون الأساسي للميزانية على أن الوزير المكلف بالمالية يوزع الاعتمادات المصادق عليها بقانون المالية داخل كل برنامج بين نفقات التأجير ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية **والنفقات الأخرى**. والهدف من ذلك إعطاء المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات

ومن شأن هذه الوضعيّة أن تخالف مبدأ الشفافيّة المنصوص عليه بالفصل عدد 8 من القانون الأساسي آنف الذكر والذي يقتضي توضيح دور مختلف هياكل الدّولة وتوفير المعلومة حول ميزانيّة الدّولة حسب الأساليب والطرّق المتداولة. ولئن جاء في رد وزارة المالية على تقرير محكمة المحاسبات حول غلق الميزانيّة لسنة 2020 أن هذا الدمج يوفر المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية، فإن المحكمة تجدد تأكيدها على ضرورة الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية الصادرة في الغرض بهدف إضفاء مزيد الشفافية على المعطيات المقدمة لمختلف مستعملي المعلومة المالية وضبط حجم تدخلات الدولة في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية.	التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية. وبهدف إضفاء مزيد من الشفافية على المعطيات المقدمة، سيتم العمل مستقبلا على تفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية، بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات، وسيتم تضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية.
الملاحظات	**ردود وزارة المالية**
- **تسجيل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بالماليّة العمومية وتحليلها** يقتضي مبدأ الشفافية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 توضيح دور مختلف هياكل الدولة وتوفير المعلومات حول ميزانية الدولة حسب الأساليب والطرق المتداولة وتوفير التقارير حول تنفيذ ميزانية الدولة والأداء ونشرها للعموم في الآجال. وتعتمد وزارة الماليّة عند نشر الاحصائيات الماليّة العمومية على تبويب تحليلي حسب المواصفات الدوليّة المنصوص عليها بدليل إحصائيات الماليّة العمومية الصادر عن صندوق النقد الدولي في سنة 1986. غير أنّ هذا الدليل قد تمّ تحيينه	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** انخرطت وزارة المالية في نشر إحصائيات المالية العمومية منذ سنة 2001 , تاريخ انخراطها بالمعيار الخاص لنشر البيانات (NSDD) وتقوم الوزارة بصفة شهرية بنشر المعطيات وفق التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك وفق تبويب تحليلي حسب المواصفات الدولية النصوص عليها بدليل إحصائيات المالية العمومية الصادر عن صندوق النقد الدولي في سنة 1986. وقد طور صندوق النقد الدولي منذ

وتغييره في مناسبتين في 2001 و2014 دون أن يتم اعتماد المرجعية المحينة من قبل وزارة المالية. وللإشارة فقد تمّ في إطار تنقيح دليل إحصائيات المالية العمومية لسنة 2014 إدراج عدة أرصدة محاسبية تمكن من إجراء التحاليل والاستنتاجات المالية المناسبة وذلك خلافا لما هو معتمد في دليل إحصائيات المالية العمومية لسنة 1986 والذي يستند فقط على رصيد محاسبي وحيد وهو الفائض أو العجز الشامل. - ومن شأن الاعتماد على هذا الدليل المحين (نسخة 2014) أن يوفر لمحكمة المحاسبات المعلومات والمعطيات التي طالبت بتوفيرها في مناسبات سابقة ضمن تقاريرها حول غلق ميزانيّة الدولة ويمكن من رفع التحفظات الصادرة في شأن عدد منها. وتتمثل هذه المعطيات أساسا في: بيانات حول وضعية القروض المضمونة وتلك المعاد إسنادها وذلك خاصّة من حيث جداول متابعة الاستخلاص والمؤسسات والمنشآت المنتفعة بالقروض بما يتيح متابعة الالتزامات بهذا العنوان وتقييم مجهود الاستخلاص وتحديد المؤسسات والمنشآت التي تلاقي صعوبات في التسديد. - معطيات حول متخلّدات الإدارة والسنوات التي ترجع إليها والوزارات التي تعهّدت بهذه الديون بما يضفي أكثر شفافية حول التصرّف العمومي وحول الحجم الحقيقي للمصاريف العمومية التي تمّ تقديرها والتي تمّ عقدها فعليّا. - مفعول الإجراءات الجبائية الجديدة التي جاءت بها قوانين المالية وهو ما يمكن من تقييم مفعولها.	سنة 2001 دليلا جديدا للإحصائيات يعتمد على جملة من الأرصدة المحاسبية التي تقوم على أساس مبدأ الاستحقاق. وقد قامت وزارة المالية منذ سنة 2005 بإعداد إحصائيات المالية العمومية وفقا لمنهجية سنة 2001 على أساس المبدأ النقدي وفقا لجداول عبور. ومع تقدم أشغال القانون الأساسي للميزانية سنة 2019 تم إدراج تبويب جديد يتناسب أكثر مع المعايير الدولية وكذلك تم إقرار ضرورة مسك الدولة لمحاسبة عامة تقوم على مبدأ الاستحقاق مما سيجعل عملية إعداد إحصائيات المالية العمومية وفقا لمنهجية دليل سنة 2014 و علي أساس مبدأ الاستحقاق ممكنة. و من ناحية أخرى، تعمل وزارة المالية في إطار مساعدة فنية مع خبراء من منظمات دولية على إعداد الجداول الإحصائية المجمعة وفقا لمنهجية سنة 2014 و ستشمل كل الإدارات المركزية و صناديق الضمان الاجتماعي و الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية .

- توضيحات بخصوص الفوارق الهامّة بين التقديرات والإنجازات في مستوى بنود الميزانية لإضفاء مزيد من الشفافية على نتائج تنفيذها ولإطلاع محكمة المحاسبات على الأسباب التي حالت دون تحقيق التقديرات التي ضبطت ضمن قوانين المالية. - توضيحات بخصوص تواصل عدم تسوية تسبقات الخزينة التي تمّ صرفها لتغطية جانب من نفقات الميزانية خلال السنوات الراجعة إليها بما يحد من قدرتها على الاضطلاع بالدور الموكول إليها. - معطيات حول الدّيون المثقلة بقباضات الدّيوانة بالحساب العامّ للسنة الماليّة وبالجداول الملحقة بمشروع قانون غلق الميزانيّة. - قائمة في صناديق الخزينة المعنية بعمليات الخصم من فوائضها عند عرض مشاريع قوانين الماليّة. وفي انتظار دخول أحكام الفصلين 27 و28 المتعلقة بمسك المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية والمطّتين الثانية والثالثة من الفصل 68 المتعلقتين بالقوائم المالية والتصديق عليها من طرف محكمة المحاسبات من القانون الأساسي للميزانية حيز النفاذ تدعو المحكمة وزارة الماليّة إلى تقديم ما يفيد سبب عدم إعتماد الدليل المحين قصد الرفع من جودة المعطيات والمؤشرات الماليّة المقدمة بما يحقق اكتساب أفضل الممارسات فيما يتعلق بمعالجة المعطيات الإحصائية الخاصة بالمالية العمومية وحسن تطبيقها وتعزيز المساءلة والشفافية.	

الملاحظات	**ردود وزارة المالية**
– **عدم إبراز مفعول الإجراءات الجبائية** تواصل عدم مدّ المحكمة بالمعطيات التي تمكن من تقييم مردودية الإجراءات الجبائية الواردة بقانون الماليّة على الموارد المحصّلة وإنعكاساتها على توازنات المالية العمومية رغم تعهد وزارة المالية في مناسبات سابقة بذلك. فقد لوحظ أنّ التقرير حول النفقات الجبائية والمالية لسنة 2021 المعد من قبل مصالح وزارة المالية لم يتضمن تقديرات حول كلفة هذه النفقات للسنة المعنية بمشروع الميزانية وتضمن فقط معطيات حول السنوات السابقة. ولا يمكن التصرف على النحو المذكور الوظيفة التشريعية والتنفيذية من تحقيق نجاعة السياسة الجبائية للدولة وضبط أهداف بخصوصها ومتابعة أثرها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وعلى توازن الميزانيّة. وحسب التقرير حول النفقات الجبائية والامتيازات المالية المرفق لمشروع قانون الماليّة لسنة 2023 فقد بلغ حجم الامتيازات الجبائية الممنوحة خلال سنة 2021 حدود 7.745 م.د أي ما يمثل حوالي 5,92 % من الناتج المحلي الخام و 13,95 % من ميزانية الدولة و25,13 % من مجموع الموارد الجبائية. وتؤكد المحكمة على أهمية الاستئناس بأفضل الممارسات وعلى ضرورة إيلاء النفقات الجبائية الأهمية اللازمة خاصة في ظل ندرة الموارد الذاتية للميزانية وتفاقم المديونية.	**إجابة الادارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية:** فيما يتعلق بالملاحظة حول توفير المعطيات اللازمة لتقييم مردودية الإجراءات الجبائية فتجدر الإشارة إلى أن تقرير النفقات الجبائية لا يمثل الإطار المناسب لتقييم مدى نجاعة أو جدوى التدابير المتبعة في سياسة الدولة وإنما هو مجرد قاعدة معطيات خاصة بإحصاء نفقات الدولة من حيث جرد مختلف هذه الإجراءات واحتساب كلفتها وتقديم تحليل وصفي تقني لهذه المعطيات مع مراعاة كل الشروط الموضوعية والحياد (مثل احتساب نسب نمو النفقات مقارنة بين السنوات وتبويبها وفقا لمجموعة مقاييس ذات الصلة). أما فيما يتعلق بتقييم مردودية ونجاعة التدابير المتخذة من قبل الدولة ;وآثارها على المستوى الاقتصادي والتحقق إلى أي مدى تم إنجاز الأهداف فإن ذلك يكون من خلال مهمات تقنية خاصة تتكفل بها فرق عمل تضم عدة خبراء من مختلف الاختصاصات يكونون حتّى من خارج الإدارة.

كما تجدد المحكمة مطالبتها بإرفاق مشروع قانون غلق الميزانية والحساب العام للدولة بمعطيات حول مدى نجاعة الإجراءات الجبائية الجديدة بما يسمح بمقارنة عائداتها بتقديراتها المنتظرة لدى إعداد قانون الماليّة.	وغالبا ما تتم هذه الدراسات حول الآليات أو البرامج وليس حول النفقات الجبائية. (مثلا: آلية طرح المداخيل والأرباح المعاد استثمارها بعنوان رأس مال تنمية أو طرح المداخيل والأرباح المتأتية من الأنشطة المنتصبة بمناطق التنمية الجهوية) في خصوص الملاحظة حول عدم تضمين التقرير المعطيات الخاصة بالتوقعات المستقبلية، لابد من الإشارة أن الحيز الزمني للتقرير حدد بثلاث سنوات ونظرا للفارق الحاصل على مستوى الآجال المحددة لإيداع التصاريح الجبائية المعمول بها في مادة الضرائب المباشرة (التي قد تصل إلى 5 ديسمبر من السنة الحالية بالنسبة للإقرارات الخاصة بالضريبة على الأرباح والمداخيل المحققة بعنوان السنة السابقة) و بين ما هو معمول به بالنسبة للضرائب غير المباشرة تجعل التوقع بخصوص هذه الأخيرة عملية معقدة نوعا ما إذ أن هذا يضطرنا إلى احتساب توقعات في مادة الضرائب المباشرة مبنية على معطيات محتملة وغير نهائية . (حاليا يتم توقع النفقات الجبائية الخاصة بالضرائب المباشرة بعنوان سنة 2023 في انتظار آخر آجال إيداع التصاريح المحددة بـ 5 ديسمبر 2024 وبالتالي لا يمكن احتساب توقعات النفقات الجبائية بعنوان سنة 2024 والحال أن إحصاء سنة 2023 كان مؤسسا على الاحتمال.)
الملاحظات	**ردود وزارة المالية**

– **تسجيل فارق في تقديرات موارد ونفقات حسابات أموال المشاركة** لوحظ تسرّب خطأ بقانون الماليّة التعديلي الصادر بمقتضى المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرّخ في 15 نوفمبر 2021 حيث تمّ ضبط تقديرات ضمن الجدول "أ" والمتعلّق بمداخيل ميزانيّة الدولة لسنة 2021 بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة في حدود 215 م.د في حين تمّ تقدير نفقات هذه الحسابات بالنسبة لنفس السنة في حدود 215,480 م.د وذلك بمقتضى الفصل الرابع من المرسوم آنف الذكر. وتدعو محكمة المحاسبات مصالح وزارة المالية إلى تقديم التوضيحات اللازمة في هذا الخصوص.	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة** يتم إعداد تقديرات مداخيل ميزانية الدولة بحساب **المليون دينار** في حين يتم إعداد تقديرات النفقات بحساب **الألف دينار**. وهذا ما يفسر الفارق بين تقدير مقابيض أموال المشاركة (215 م د) بالجدول "أ" وتقدير نفقات حسابات أموال المشاركة (215480 أ د) المضبوطة بالفصل الرابع من المرسوم 3 لسنة 2021 المؤرخ في 15نوفمبر 2021. علما وأن موارد ونفقات الحسابات الخاصة تكتسي صبغة تقديرية، ويمكن الترفيع فيها بقرار من وزير المالية وذلك في حدود الموارد المنجزة فعليا والتي لم يتم صرفها. وحيث أن موارد هذه الحسابات تسجل موارد تفوق تقديرات قانون المالية باعتبار نقل فواضل هذه الحسابات من سنة إلى أخرى والنسق الضعيف في استهلاك هذه الاعتمادات من طرف مختلف هذه الوزارات، فإن هذا الخطأ المادي ليس له أي تأثير على مشروعية ونسق تنفيذ موارد ونفقات أموال المشاركة.
الملاحظات	**ردود وزارة المالية**
- **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** نصّ الفصل 17 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 على أن تضمن الدّولة التّعايش بين القطاعين العام والخاص وتعمل على تحقيق التّكامل بينهما على قاعدة العدل الاجتماعي. ونصّ الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول المشاريع	**إجابة الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:** في إطار الإجابة على ملاحظات وتوصيات محكمة المحاسبات الواردة في تقريرها الأولي حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2021، فيما يتعلّق بمجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، أتشرّف بموافاتكم بالتوضيحات التالية:

الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة. ويمكن خيار الشراكة بين القطاعين العام والخاص خاصة من: - التخفيف من الضغوط على ميزانية الدولة من خلال توجيه الموارد المخصصة لتمويل المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل. - حسن التصرف في الأموال العمومية من خلال تقليص كلفة الإنجاز والاستغلال والصيانة - القدرة على تنفيذ المشاريع العمومية بكفاءة أكبر وسرعة في الإنجاز وبأقل التكاليف وطبقا لمقتضيات قرار وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط رزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة ومنشور وزير المالية عدد 9 لسنة 2019 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2019 تكلف كلّ من الهيئة العامة للشراكة بن القطاع العام والقطاع الخاص تحت إشراف رئاسة الحكومة والإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية بإعداد هذا التقرير. غير أنّ فحص التقارير الصادرة في هذا الخصوص منذ عرض مشروع قانون المالية لسنة 2020 مكن من الوقوف على نقائص تتعلق أساسا بغياب معطيات محينة وشاملة تخص مشاريع الشراكة المبرمجة والمنجزة حيث تعتمد هذه التقارير أساسا على منهجية وصفية وسردية للمنظومة القانونية والمؤسساتية للشراكة وأهم المفاهيم المرتبطة بها.	- **أوّلا: فيما يتعلّق بإعداد التقرير حول المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة:** حيث أنّ القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 الذي تمّت المصادقة عليه في 13 فيفري 2019، نصّ على أنّه يرفق مشروع قانون المالية للسنة بتقرير حول المشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة، وحيث سعت الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، في كل مناسبة، إلى إعداد التقرير المتعلّق بالمشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار عقود شراكة مع القطاع الخاص أو في شكل لزمة أو بواسطة آليات تمويل أخرى خارج إطار ميزانية الدولة، رغم أن موضوع التقرير لا ينحصر على مجال تدخّل الهيئة من ناحية (آليّات تمويل أخرى خارج إطار الميزانية)، ورغم الصعوبات في الحصول على المعطيات فيما يتعلّق بعقود اللزمات ومعاليمها ومشاريع الشراكة واللزمات المبرمجة من ناحية أخرى، ورغم عدم تفعيل المجلس الاستراتيجي الذي يتولّى خاصّة رسم الإستراتيجيات والسياسات الوطنية في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وضبط الأولويات طبقا لتوجهات مخططات التنمية، من ناحية ثالثة، ورغم عدم المصادقة على مخطط التنمية، من ناحية رابعة.

وتمّ إحداث المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بمقتضى الفصل 37 من القانون عدد 49 لسنة 2015. ورغم أهمية الصلاحيات الموكولة إليه في دفع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فإن المجلس المذكور لم يعقد أي اجتماع له منذ إحداثه . وتجدر الإشارة إلى أنّ الدراسة التي قام بها معهد الدراسات الاستراتيجية الصادرة بمقتضى مذكرته في شهر أفريل 2021 بينت أن تحويل المشاريع الاستثمارية إلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعادة توزيعها من شأنه أن يمكن الدولة من سد فجوة تمويل بقيمة تناهز 2.606,6 م.د في سنة 2021 وهو ما يمثل نسبة 6,12 % من نفقات ميزانيّة الدولة لسنة 2021. ورغم إحداث وحدة لمتابعة اللزمات منذ سنة 2008 بمقتضى الأمر عدد 2965 المؤرخ في 8 سبتمبر 2008 وإدماجها في سنة 2016 صلب الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص فإنه لا تتوفر بعد قاعدة معطيات شاملة بخصوص اللزمات الجارية التي تمّ ابرمها سواء قبل 2008 أو بعدها. وللإشارة فقد تمّ بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2022 إحداث صندوق خاص يطلق عليه اسم "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" يهدف إلى إسناد وتنمية العمل بصيغة الشراكة في إنجاز المشاريع من قبل الهياكل والمؤسسات العمومية، وذلك خاصة عبر تمويل الدراسات وخدمات المساندة والمرافقة المسداة من قبل الخبراء ومكاتب الدراسات، في مجال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. ولم يتمّ إلى موفى ماي 2024 إصدار الأمر الرئاسي المنصوص عليه بالفصل المذكور والذي يضبط طرق التصرف في "صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص" وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاتها.	وحيث أن آليّة الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمفاهيم المتعلّقة بها لا تزال غامضة لدى عديد الفاعلين والمتدخلين (على غرار الخلط مع مفهوم الخوصصة)، فقد كان من الضروري تقديم الإطار القانوني والمؤسّساتي للشراكة بين القطاع العام والخاص وتوضيح وتبسيط المفاهيم المتعلّقة بها والتذكير بإيجابيات ومزايا اعتماد آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في كل مناسبة يتم خلالها إعداد التقرير خاصّة وأن الفئة المستهدفة بدراسة التقرير المذكور تختلف من سنة إلى أخرى، هذا مع الإشارة إلى أن التقارير المعنيّة لم تكتفي باعتماد منهجية سرديّة ووصفية للمنظومة القانونية والمؤسّساتيّة بل تضمّنت تقديما للمشاريع المبرمجة ولأهميّة المعاليم التي يمكن أن توفّرها مشاريع الشّراكة هذا بالإضافة إلى اعتماد مقاربة نقديّة لواقع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأسباب تعطّل تنفيذ بعض المشاريع واقتراح بعض الحلول الممكنة لدعمها على غرار ما تمّ بالنسبة للتقرير المصاحب لقانون المالية لسنة 2023. - **ثانيا: فيما يتعلّق بإعداد قاعدة معطيات شاملة بخصوص اللّزمات الجارية:** حيث أنّ الأمر عدد 2965 المؤرخ في 8 سبتمبر 2008، الذي أحدث وحدة متابعة اللّزمات أوكل لها مهاما دقيقة ولم يكلّفها بإعداد قاعدة بيانات شاملة بخصوص اللزمات الجارية مع التأكيد على أنّ وحدة متابعة اللزمات لم يتمّ تفعيلها إلا خلال شهر ديسمبر 2010 وتمّت مراجعة نص إحداثها خلال شهر نوفمبر 2013 وتسمية المسؤول الأول عليها خلال شهر فيفري 2014،

ويشار إلى أنّ الميزان الاقتصادي لسنة 2011 نصّ على أنّه سيتمّ الشروع في إنجاز مشروع التصرف في منشآت التطهير في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والانطلاق في أول مشروع في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عن طريق اللزمة والذي يتمثل في إنجاز 3 وحدات معالجة وتثمين النفايات بكل من ولايات قابس وسوسة وبنزرت، بالإضافة إلى مواصلة أشغال حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والمحافظة على الملك العمومي البحري. غير أنّ التقارير الصادرة بخصوص الشراكة بين القطاعين العام والخاص لم تتعرض لما تمّ إنجازه في هذا الخصوص. وحسب الموقع الالكتروني للهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بتاريخ 20 فيفري 2024 فانّ مشروع تثمين النفايات ببنزرت وقابس وسوسة التابع للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات مازال في طور البرمجة. كما تدعو وزارة المالية إلى مدها بالتوضيحات اللازمة بخصوص أسباب التأخير في انطلاق تنفيذ هذا المشروع.	هذا ويتجه التذكير إلى أنّ الإدارة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص بوزارة المالية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 2856 المؤرخ في 7 أكتوبر 2011 (الفصل 14 رابعا) مكلفة بتكوين بنك معلومات وإعداد احصائيات لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وحيث أن القانون عدد 49 لسنة 2015، أحدث في فصله 38، الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وحيث أن الأمر الحكومي عدد 1185 لسنة 2016، أدمج وحدة متابعة اللزمات بالهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونصّ على أن الهيئة تتولّى مسك سجل معلوماتي وطني حول أصحاب عقود اللزمات وعقود الشراكة بالاعتماد وإرساء نظام معلوماتي لجمع ومعالجة وتحليل المعطيات المتعلقة بعقود اللزمات وعقود الشراكة والقيام بإحصاء سنوي عام لعقود اللزمات ولعقود الشراكة، إلا أن تحقيق ذلك يبقى رهين استجابة الأشخاص العموميين لمطالب الهيئة المستمرة والدوريّة لمدّها بالمعطيات والمعلومات اللازمة وذلك رغم أن النصوص الترتيبية تلزمها بذلك ورغم إصدار مناشير من رئاسة الحكومة في الغرض (منشور عدد 10 لسنة 2019 و منشور عدد 14 لسنة 2022) هذا فضلا على المراسلات التي توجهها الهيئة في بداية كل سنة لكل الوزارات والمنشآت العمومية،

	وحيث أن الأمر الحكومي عدد 1185 لسنة 2016 تم الغاؤه بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 451 لسنة 2022 مؤرخ في 6 ماي 2022 المتعلّق بضبط تنظيم وصلاحيات الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وحيث أن الفصل الثاني من الأمر الرئاسي المذكور ينص على الزامية عرض جميع عقود اللزمات وعقود الشراكة المبرمة من قبل الوزارات والمؤسسات العمومية والمنشآت العمومية على الرأي المسبق للهيئة، في حين أن الجماعات المحلية غير ملزمة بطلب رأي الهيئة في خصوص عقود اللزمات وعقود الشراكة التي تبرمها، وهو ما من شأنه أن يجعل قاعدة المعطيات، في صورة توفّر المعلومات لإعدادها، دائما منقوصة وغير شاملة. وتبعا لما سبق، فإنّ المسألة لا تتعلق فقط بإرساء إطار تشريعي أو ترتيبي لتكوين قاعدة معطيات شاملة لمشاريع اللزمات والشراكة وإنّما تتعلق بضرورة انخراط الأشخاص العموميين ومدى استجابتهم للتعاون مع الهيئة حتى تتمكن من تكوين قاعدة معطيات شاملة، مع الإشارة إلى أنّ الهيئة اعتمدت على وسائل التواصل الحديثة من خلال اعتماد تطبيقات إعلامية لتسهيل التواصل مع الهيئة وموافاتها بالمعطيات المتعلقة باللزمات والمشاريع المبرمجة على الخط. وبالتالي تبقى قاعدة المعطيات المركزة لدى الهيئة غير شاملة وقابلة للتطوير والتحيين متى استجاب وانخرط كل الأشخاص العموميين في ذلك. - **ثالثا: فيما يتعلّق بصندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص:**

	تمّ منذ أشهر إعداد مشروع أمر يتعلّق بطرق التصرف في صندوق دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وتسييره وصيغ تدخلاته ومجالاتها، وارساله إلى مختلف المصالح المعنية بمسار استصداره (المحكمة الإدارية والبنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والأمانات) والتوصل بآرائهم وتمّ بتاريخ 25 مارس 2024 إرسال الصيغة المعدلة لمشروع الأمر إلى وزارة المالية للمصادقة قبل عرضه على مجلس الوزراء لاعتماده ونشره بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة. - **رابعا: فيما يتعلّق بأسباب التأخير في انطلاق تنفيذ المشاريع المبرمجة:** حيث أن المنظومة المؤسّساتية للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تتميّز بتعدّد المتدخلين في المجال، وحيث أن النصوص التشريعية والترتيبية المنظمة لمجال الشراكة بين القطاع العام والخاص، لم تمكّن الهيئة من المساهمة في برمجة المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بالتنسيق مع الهياكل الوطنية المعنية والجماعات المحلية، إلا بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 451 لسنة 2022، وحيث أن دور الهيئة يتمثّل أساسا في مراقبة مدى احترام المبادئ العامة المتعلقة بإبرام عقود اللزمات وعقود الشراكة وإجراءاتها، وفي متابعة تنفيذ المشاريع المندرجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والتدقيق فيها، وفي تقديم وتوفير الآليات اللازمة للدعم الفني للأشخاص العموميين،

	وحيث أن تعطّل تنفيذ المشاريع العمومية في صيغة شراكة يعود إلى أسباب مختلفة، تخرج غالبا عن نطاق تدخل الهيئة (مشاكل عقاريّة، صعوبات في التمويل، استعداد الطرف العمومي،...)، ورغم ذلك فإن الهيئة تسعى دائما إلى لعب دور الوسيط لرقع العراقيل ولإيجاد واقتراح الحلول التي من شأنها أن تساهم في انجاز المشاريع المبرمجة، وحيث أن الهيئة طالبت في مناسبات عديدة (على سبيل الذكر لا الحصر خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 13 أفريل 2022) من ان تكون فاعلا حقيقيا لتفعيل مشاريع الشراكة بين القطاع العام والخاص وأكّدت على ضرورة أن تتبنى الهيئة مشاريع الشراكة، وأن تلعب دور القيادة لإنجاز ومتابعة وتفعيل المشاريع المذكورة بما يمكّنها من ضمان التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخّلة، باعتبارها هيكلا ذي طابع أفقي كما أنها تمارس صلاحيّاتها تحت إشراف رئاسة الحكومة مما يعطيها بعدا استراتيجيا وأفقيا هاما. هذا بالإضافة إلى أنّ الهيئة ليست الطرف المبادر بالبرمجة بالنسبة للمشاريع سواء تعلق الأمر بعقود اللزمات حيث تعود المبادرة للأشخاص العموميين (حسب الفصل 8 من قانون اللزمات) أو بعقود الشراكة (حسب الفصل 4 من قانون الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص) وتبقى صلاحياتها تتمحور حول المرافقة والمساعدة فضلا على تأمين المتابعة. هذا وقد سبق للهيئة أن تطرقت صلب التقرير الملحق بقانون المالية لسنة 2023 أن تعرضت إلى تحليل للإشكاليات التي تعترض برمجة وتنفيذ مشاريع الشراكة.

	من جهة أخرى، بخصوص مشروع تثمين النفايات ببنزرت وقابس وسوسة التابع للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، فتتجه الإشارة إلى المعطيات التالية: - هذا البرنامج ممول في إطار قرض من البنك الألماني بعنوان بناء وحدات المعالجة على أن يتمّ تمويل خدمات الاستغلال والصيانة والتثمين من قبل القطاع الخاص في إطار عقد لزمة، - تمّ الشروع في تنفيذ هذا البرنامج من خلال مشروع قابس حيث تمّ الإعلان عن المنافسة التي أسفرت على انتقاء ثلاثة مستثمرين خلال سنة 2020، - لم تتم مواصلة الإجراءات بعنوان هذا المشروع باعتبار أنّ المجالس البلدية المنتخبة لولاية قابس لم تقم بمنح التراخيص للوكالة الوطنية للتصرف في النفايات حيث قاموا بسحب التراخيص الممنوحة من قبل النيابات الخصوصية لهذه البلديات، - أنّ صلوحية القرض الألماني قد انقضت منذ موفى شهر سبتمبر 2021 ولم يكن من الممكن تجديديها مع العلم وأنّه قد سبق تجديدها خلال سنة 2018. كما تتجه الإشارة إلى أنّ الملف المتعلق بمعالجة وتثمين النفايات المنزلية اعترضه اشكال قانوني استوجب رفعه من خلال تعديل القانون عدد 41 لسنة 1996 المؤرخ في 10جوان 1996 بمقتضى القانون عدد 2 لسنة 2024 المؤرخ في 4 جانفي 2024.

الملاحظات	ردود وزارة المالية
- **تعبئة موارد الإقتراض الخارجي** بلغت الموارد المحصّلة بعنوان الإقتراض الخارجي في سنة 2021 ما قيمته 6.667,446 م.د مسجلة بذلك نقصا قدره 6.347,554 م.د ونسبته 48,77 % مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2021. ومقارنة بالتقديرات النهائيّة الواردة بقانون الماليّة التعديلي لسنة 2021 لم تتعد نسبة إنجاز هذه الموارد حدود 55 %. وتأتى النقص الملحوظ في تعبئة موارد الاقتراض الخارجي المقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 (5.482,554 م. د) أساسا من عدم تعبئة موارد بقيمة 372 م.د من صندوق النقد الدولي من ناحية والنقص في تعبئة التمويلات المبرمجة من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار بنسبة 65,79 % والاتحاد الأوروبي بنسبة 49,79 % والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بنسبة 41,61 % من ناحية أخرى. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور التقديرات والإنجازات بعنوان موارد الاقتراض الخارجي خلال الفترة 2017-2021:	**إجابة الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي:** لقد تزامن إعداد تقديرات قانون المالية لسنة 2021 مع التوجه نحو إبرام اتفاقية برنامج مع صندوق النقد الدولي في موفى 2021 وحيث أن ابرام اتفاقية برنامج مع الصندوق يتطلب ضمان توفير التمويلات الخارجية الضرورية والكافية لتمويل ميزانية الدولة و ميزان الدفوعات لسنتي 2021 و2022 ، فقد تم في هذا الإطار الحصول على وعود عدد المانحين الدوليين إلا أن أغلب هذه الوعود مرتبطة بابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي ، لذا تضمن ق م ت 2021 و ق م 2022 جملة من القروض الخارجية لدعم الميزانية. و فيما يلي القروض المدرجة ب ق م ت 2021 والتي لم يتم سحبها نظرا لارتباطها ببرنامج صندوق النقد الدولي (حوالي 3933 م د): قرض صندوق النقد الدولي 372 م د الاتحاد الأوروبي (292 م أورو) 961 م د ألمانيا (145 م أورو) 477 م د الوكالة الفرنسية للتنمية (50 م أورو) 165 م د (وفي المقابل تم سحب قرض ب 10 م أورو و هذا ما يخفض الفارق إلى 40 م أورو أي 132 م د) قروض تعاون ثنائي (دول عربية في حدود 700 م دولار) 1958 م د

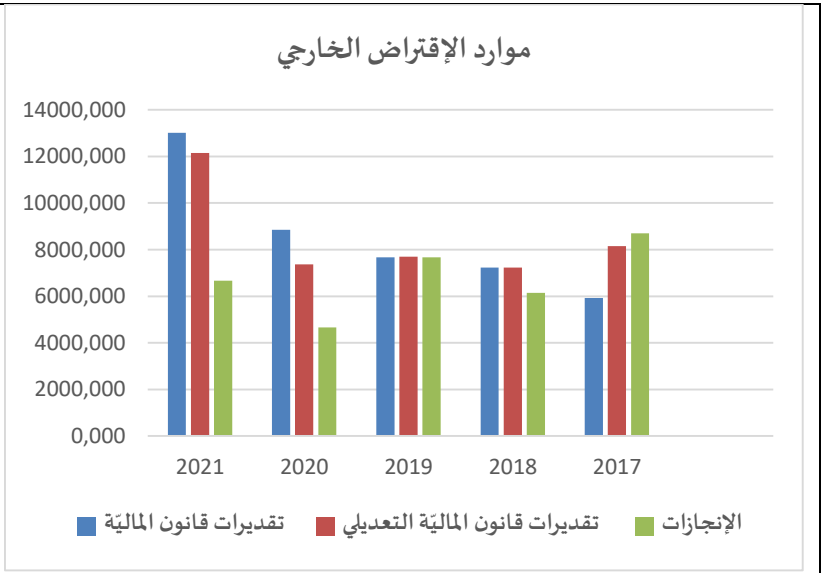

ويعد إدراج تقديرات بعنوان الاقتراض الخارجي سواء بقانون الماليّة الأصلي أو التعديلي غير واقعية وغير قابلة للإنجاز خاصة في ظلّ توفر معطيات كافية حول الوضعية الاقتصادية والماليّة للبلاد عند ضبط هذه التقديرات بالنظر إلى تاريخ المصادقة على قانون المالية التعديلي خرقا لمبدأ المصداقية المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الذي ينص على عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون الماليّة.

وبالإضافة إلى ذلك يمثل إدراج تقديرات موارد إقتراض خارجي دون تحققها ضغوطات إضافية على التوازنات الماليّة للدولة خاصة في ظل تواصل تسديدات مرتفعة بعنوان أصل الدين الخارجي التي بلغت في سنة 2021 زهاء 6.139,352 م.د بعد أن كانت في حدود 4.286,987 م.د في سنة 2020. وقد شهد التمويل الخارجي

كما تجدر الإشارة إلى جانب ذلك أنه:

تم سحب القرض الجزائري 862 م د (300 م دولار) في موفى سنة 2021 وتم استعماله وترسيمه ضمن موارد الاقتراض الخارجي لتمويل ميزانية سنة 2022.

بالنسبة قرض البنك العالمي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) 342 م د المتعلق بمشروع برنامج الحماية الاجتماعية فإن جزء من مبلغ القرض لم يتم استعماله سنة 2021 باعتبار أن نسق السحوبات مرتبط بتحقيق عدد من مؤشرات الأداء.

و في ما يلي جدول يعتمد توزيع موارد الاقتراض الخارجي طبقا لتقرير قانون المالية التعديلي لسنة 2021 ويقارن بين الإنجازات و التقديرات

(مليون دينار)	ق م 2021	ق م ت 2021	2021	نسبة الإنجاز	المتبقي	نسبة النقص
موارد الاقتراض الخارجي	**13015,0**	**12150,0**	**7456,3**	**61,4%**	**4693,7**	**38,6%**
❖ **قروض موظفة لمشاريع الدولة**	**850,0**	**950,0**	**1287,3**	**135,5%**		
أ-السحوبات			*1235,3*			
ب-حسابات الدولة بالعملة			*51,9*			
❖ **قروض معاد إقراضها**	**100,0**	**150,0**	**227,0**	**151,3%**		
أ-السحوبات			*237,6*			

الصافي ارتفاعا بما قيمته 148,19 م.د وما نسبته 39,01 % مقارنة بالتصرّف السابق بعد أن شهد تراجعا متواصلا منذ سنة 2017 وذلك كما يبيّنه الرسم البياني الموالي:

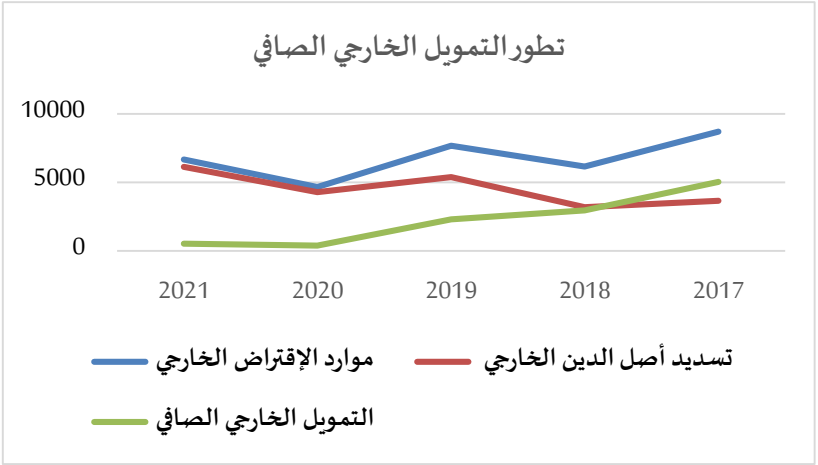

وتشكل محدودية تعبئة الموارد بعنوان الدين الخارجي في ظل ارتفاع نفقات خدمة الدين ضغوطات على التوازنات الخارجية فقد بلغت التسديدات التي تمّ إنجازها في سنة 2021 بعنوان خدمة الدين الخارجي ما قيمته 7.661,513 م.د مقابل 5.853,162 م.د في سنة 2020. وساهم هذا الارتفاع في خدمة الدين الخارجي بما نسبته 30,90 % مع النقص المسجلّ في تعبئة ما كان مبرمجا من موارد الإقتراض الخارجي في تقلص المخزون الاحتياطي من العملة الأجنبية (بحساب أيام التوريد) في نهاية سنة 2021 إلى 134 يوما من التوريد بعد أن كان في حدود 162 يوما من التوريد في نهاية سنة 2020.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور موارد الاقتراض الخارجي مقارنة بخدمة الدين الخارجي خلال الفترة 2017-2021:

ب-حسابات الدولة بالعملة			*-10,6*			
❖ **قروض دعم الميزانية** (أ+ب)	**5505,0**	**11050,0**	**5942,0**	**53,8%**	**5108,0**	**46,2%**
أ-السحوبات	**5505,0**	**9932,8**	**5687,1**	**57,3%**	**4252,9**	**42,8%**
✓ صندوق النقد الدولي –مخصصات حقوق السحب		2087,0	2087,0	100,0%		
–البرنامج	759,2	372,1	0,0	0,0%	372,1	100,0%
✓ صندوق النقد العربي	116,4	341,6	341,6	100,0%		
✓ البنك العالمي	589,3	963,5	621,6	64,5%	341,9	35,5%
منهابرنامج الحماية الاجتماعية (المكون 2 -قرض موظف)		*272,3*	*272,3*	*100,0%*	*0,0*	*0,0%*
✓ البنك الافريقي للتنمية	276,6	197,4	194,4	98,5%		
✓ الاتحاد الأوروبي	1005,3	1931,5	970,1	50,2%	961,4	49,8%
✓ الوكالة الفرنسية للتنمية	856,4	494,3	362,2	73,3%	132,1	26,7%
✓ ألمانياKFW	1196,3	725,1	248,0	34,2%	477,1	65,8%
✓ اليابانJICA	283,8	0,0	0,0			
✓ أخرى (تعاون ثنائي)	421,8	2820,3	862,2	30,6%	1958,1	69,4%
منها الجزائر	421,8	852,0	862,2	101,2%		
ب-حسابات الدولة بالعملة	**0,0**	**1117,2**	**255,0**	**22,8%**	**862,2**	**77,2%**
✓ البنك العالمي 2020		526,5	526,5	100,0%		
✓ البنك الافريقي للتنمية 2020		590,7	590,7	100,0%		
✓ الجزائر 2021			-862,2			
السوق المالية العالمية	**6560,0**	**0,0**	**0,0**			

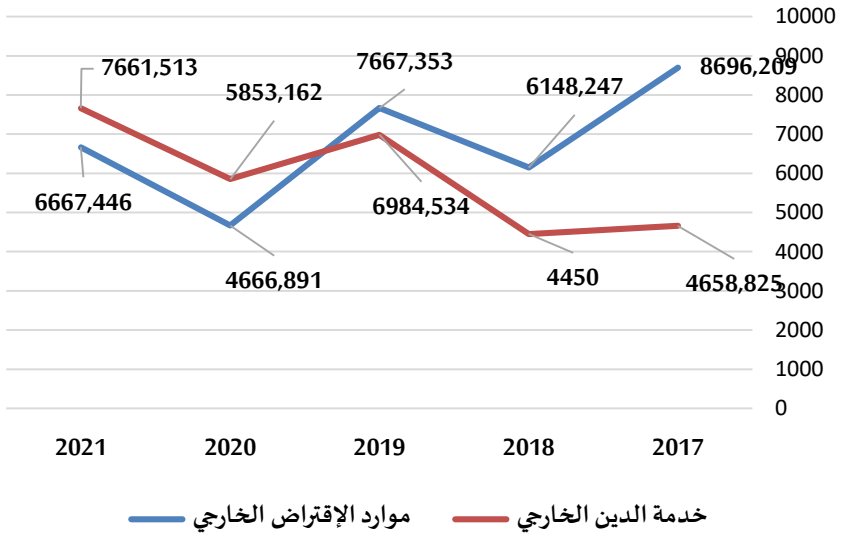

وتؤكد محكمة المحاسبات على أهمية متابعة تنفيذ برامج الإصلاحات المتفق عليها مع الممولين والتقيد بالرزنامة المضبوطة بما بمكن من سحب قروض دعم الميزانية في الآجال المتفق عليها ويجنب اللجوء إلى السوق المالية العالمية خاصة في ظل تدهور الترقيم السيادي لتونس.

وتشير المحكمة إلى هشاشة التمويل الخارجي الصافي حيث يتمّ الحصول على قروض خارجية فقط لتسديد أصول قروض تم إبرامها في سنوات سابقة وهو ما يعني عدم تخصيص جزء منها لتمويل الاستثمار المحرك الأساسي للنموّ وخلق مواطن الشغل.

الملاحظات	ردود وزارة المالية
- **وضعية الحساب القار لتسبقات الخزينة** شهد الرّصيد المدين لهذا الحساب تراجعا طفيفا حيث بلغ 10.112,013 م.د في 31 ديسمبر 2021مقابل 10.120,267 م.د في سنة 2020 و10.123,010 م.د في سنة 2019. وبإدراج فائض المصاريف على مقابيض الميزانية لسنوات 2021 (10.419,795 م.د) و2020 (11.388,527م.د) و2019 (1.073,285 م.د) و2018 (876,273 م.د) وفائض المقابيض على مصاريف الميزانية لسنة 2017 (247,299 م.د) يرتفع الرصيد المدين الفعلي لهذا الحساب إلى 33.622,594م.د. ولم يتمّ إدراج نتيجة السنة لتصرف سنوات 2020 و2019 و2018 و2017 بهذا الحساب وذلك بالنظر إلى عدم صدور قوانين غلق الميزانيات المتعلقة بها قبل موفي سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ غلق هذه الميزانيّات تباعا بالقوانين عدد 21 و20 و19 و18 المؤرخة في 5 مارس 2024. ويمثل هذا الرصيد المدين ما نسبته 88,52 % من جملة موارد ميزانيّة الدولة (الموارد الذاتيّة) المحصّلة لسنة 2021 مقابل 38 % في سنة 2017. ويعكس تفاقم هذا الرّصيد ارتفاعا في مستوى مخاطر السيولة وإعادة التمويل .كما ينمّ عن نقص في دقّة تقدير الموارد الذاتيّة للدولة ونفقاتها ممّا يؤدّي إلى عدم التوافق بين الموارد والنفقات المنجزة ممّا يترتّب عنه اللجوء المفرط إلى متوفرات الخزينة.	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يعتمد إعداد غلق الميزانية لسنة 2019 و ما قبلها على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد 42 لسنة 2004 و الذي يصنف موارد الاقتراض ضمن موارد الميزانية و يصنف نفقات تسديد أصل الدين ضمن نفقات الميزانية. و بالتالي فإن احتساب فائض النفقات على موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة يأخذ بعين الاعتبار موارد الاقتراض ونفقات تسديد أصل الدين. أما بالنسبة لسنة 2020 و ما يليها تم اعتماد التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 و الذي صنف كل من موارد الاقتراض و نفقات تسديد أصل القروض ضمن موارد الخزينة و تكاليفها. و بالتالي فإن عدم اعتمادها ضمن موارد و نفقات ميزانية الدولة أدى إلى الارتفاع الملحوظ لفائض المصاريف على مقابيض الميزانية و بالتالي ارتفاع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة. مثال: بالنسبة لسنة 2020 فإن فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة و الذي تم تحميله على الحساب القار لتسبقات الخزينة بلغ 11.388,527 مليون دينار باعتماد التبويب الجديد في حين أن هذا الرصيد لو تم احتسابه بالتبويب القديم فسيكون في حدود 2.990,200

	مليون دينار. و بالتالي فإن الفارق بين الرصيدين (8.398,327 مليون دينار) هو مجموع موارد الاقتراض صافي نفقات تسديد أصل الدين. **إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** يقتصر دور الخزينة العامة على عملية التسجيل المحاسبية ضمن هذا الحساب لنتيجة تنفيذ الميزانية التي يأذن بها قانون غلق الميزانية. ولا يعتبر "الحساب القار لتسبقات الخزينة " حساب تسبقة عادية يجب الحرص على تسوية رصيده بل هو حساب تنزل به سنويا نتائج تنفيذ الميزانية. ويعتبر رصيد هذا الحساب معيارا تقيم به نجاعة التصرف المالي للدولة.